



ملفات

مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

ديسمبر 2025

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
Al-Ahram Center For Political And Strategic Studies

Website: <https://acpss.ahram.org/>



محرر الملف
د. محمد عباس ناجي

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام
د. محمد فايز فرحات

مدير المركز
د. أيمن السيد عبد الوهاب

رئيس تحرير الموقع الإلكتروني
د. محمد عباس ناجي

المشاركون (حسب الترتيب ابجديا)

اللواء أ.ح. د / إبراهيم عثمان هلال

د. أحمد قنديل

د. إيمان رجب

د. عادل عبد الصادق

د. عبدالعليم محمد

د. محمد عباس ناجي

د. محمد عز العرب

اللواء أ.ح. د / محمد قشقوش

اللواء أ.ح. / هشام الهناوي

الإخراج الفني

مصطفى علوان

المحتويات

الافتتاحية:

الإطار العام للتفكير في مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

4 د. إيمان رجب

الأبعاد الراهنة والجديدة للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

6 لواء أ.ح. د/ إبراهيم عثمان هلال

التغير في مفاهيم العداة والصداقة في الشرق الأوسط

13 لواء أ.ح. / هشام الهناوى

أهمية القوة العسكرية في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط

22 لواء أ.ح. د/ محمد قشقوش

الذكاء الاصطناعي والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: المؤثرون الجدد والتغيرات

28 الجيوسياسية د. عادل عبد الصادق

مستقبل الأمن الإقليمي وقضايا الطاقة في منطقة الشرق الأوسط

36 د. أحمد قنديل

تأثير نظرية الأمن الإسرائيلي بعد طوفان الأقصى على المنطقة العربية

46 د. عبد العليم محمد

مستقبل دور إيران في الشرق الأوسط

54 د. محمد عباس ناجي

تأثير دول الخليج في مستقبل ترتيبات الأمن الإقليمي

59 د. محمد عز العرب

TURKEY

CYPRUS

LEBANON

ISRAEL

SYRIA

IRAQ

IRAN

AFGHANISTAN

JORDAN

EGYPT

PAKISTAN

الإطار العام للتفكير في مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

شهدت منطقة الشرق الأوسط طوال الفترة الماضية عدة تطورات أعادت مرة أخرى الاهتمام بمناقشة مستقبل الأمن الإقليمي في هذه المنطقة من العالم. بعض هذه التطورات خاص بالتفاعلات الإقليمية على مستوى منطقة الشرق الأوسط، مثل حرب غزة (أكتوبر ٢٠٢٣)، وحرب الإثني عشر يوماً بين إيران وإسرائيل، وبعضها الآخر يتعلق بانعكاسات التطورات التي تقع على المستوى الدولي على هذه المنطقة ويأتي على رأسها خلال المرحلة الحالية الحرب الروسية-الأوكرانية.

محمل هذه التطورات تفيد بأن هناك تغييراً يحدث في المنطقة وقد تتكشف أبعاده وتداعياته خلال الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين، ولا يمكن التفكير في تلك الأبعاد التي ستشكل مستقبل هذه المنطقة دون تحليل ومناقشة الدروس المستفادة من تاريخ هذه المنطقة والمرتبطة بتفاعلاتها الأمنية الجماعية على وجه التحديد.

وتعد منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة من المناطق التي تعاني منذ عقود طويلة من غياب ترتيب أممي إقليمي فعال، وهو ما تسميه بعض الدراسات Security Deficit، وذلك مقارنة بأقاليم أخرى في العالم والتي نجحت في بلورة أشكال مختلفة من أطر للأمن الإقليمي تتعامل مع تهديدات الأمن الجماعي لدول تلك الأقاليم.

أولاً، ماذا يخبرنا التاريخ عن التفاعلات الأمنية «الجماعية» في المنطقة؟

ترتكز نظرية «مركب الأمن الإقليمي» Regional Security Complex التي طورها باري بوزان بشكل رئيسي على فرضية أن اتخاذ الدول المنتمية لإقليم ما قراراً بإنشاء آلية للأمن الجماعي، يتطلب وجود حد أدنى من التصورات المشتركة بين تلك الدول حول ماهية التهديدات التي يتعرض لها أمنها وحول مستوى العمل الجماعي المقبول والممكن بالنسبة لها، ويحدد هذه التصورات ويشكلها الثقافة الأمنية السائدة في المنطقة، بحيث تقدم هذه الثقافة الأمنية إجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية وهي: ما الذي يتم تهديده؟، من الذي يهدد الأمن في المنطقة؟، من الذي يحدد التصورات الأمنية الجماعية في المنطقة؟

ويكشف تحليل تاريخ التفاعلات الأمنية الجماعية في الشرق الأوسط في ضوء هذه النظرية أنها لم تتحقق في الشرق الأوسط.

ويمكن القول إن الثقافة الأمنية السائدة في الشرق الأوسط حالياً، والتي تبلورت تدريجياً منذ منتصف القرن العشرين لعبت دوراً مهماً في إضعاف مساعي إنشاء أي أطر للأمن الإقليمي في المنطقة، وذلك على خلاف مناطق أخرى من العالم، والتي أنشأت ترتيبات متعددة للأمن الجماعي تقوم على إدارة تهديدات أمنية محددة وتطوير التفاعلات الأمنية المشتركة حول تلك التهديدات والتزام الدول بتعهدات طويلة المدى للتصدي لتلك التهديدات.

ويمكن هنا تحديد ثلاثة أبعاد للثقافة الأمنية السائدة في منطقة الشرق الأوسط خلال المرحلة الحالية. يمثل البعد الأول، في غياب أو عدم استمرارية وجود تصورات مشتركة لمصادر تهديد الأمن الجماعي لدول المنطقة، وهو ما يزيد من إضعاف ما أسماه باري بوزان المركب الأمني Security Complex والذي يعني «مجموعة من الدول تصوراتها الأمنية الرئيسية مترابطة مع بعضها بصورة متداخلة على نحو يحول دون معالجة أو تحليل أي من مشاكل الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى»^٣. إذ يلاحظ أن ما تشكل من تصورات أمنية مشتركة بين دول المنطقة يزداد ضعفاً، وقد تغيب تماماً كلما زاد استقلال الدولة العربية وارتفع مستوى التنمية فيها، ويعد التصور السائد حول إسرائيل بعد اتفاقات إبراهيم مقارنة بذلك الذي كان سائداً قبلها مثالاً في هذا الصدد. وهذا البعد يرتبط بشكل رئيسي بالطبيعة الديناميكية التي يتسم بها مفهوم الأمن بصفة عامة والتي تعد عاملاً مفسراً للتغير في التصورات السائدة في المنطقة حول ما يعد تهديداً لأمنها الجماعي.

TURKEY

CYPRUS

LEBANON

ISRAEL

SYRIA

IRAQ

IRAN

AFGHANISTAN

PAKISTAN

EGYPT

ويتعلق البعد الثاني لهذه الثقافة الأمنية، بأولوية الأداة العسكرية في تحقيق الأمن أو استعادة الأمن. فرغم تزايد اهتمام دول المنطقة بصورة كبيرة بالأبعاد العسكرية والسياسية للأمن أكثر من الاهتمام بأي أبعاد أخرى، حيث تتوسع هذه الدول في تطوير قدراتها العسكرية ليس من خلال شراء الأسلحة فقط وإنما من خلال توسعها في مجال التصنيع العسكري أيضاً الذي يتم في حالات عدة من خلال شراكات مع دول غربية، إلا أنها تهتم أيضاً بالأبعاد غير العسكرية للأمن مثل أمن الطاقة والأمن الغذائي والسيطرة على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وينصرف البعد الثالث، إلى ضعف الثقة في أي أطر أمنية عربية بسبب التنافس والصراع بين الدول العربية واختلال ميزان القوى بينها، وبالتالي لم تعد كل الدول العربية بالضرورة تتفق على قائمة واحدة للتهديدات أو تتوافق على تخصيص موارد محددة للتعامل مع أي من تلك التهديدات. ولذا، لم تُفَعَل الأطر الأمنية الجماعية المنشأة في إطار جامعة الدول العربية ولم تحقق محاولات إحيائها نجاحاً.

بعبارة أخرى، تقدم الثقافة الأمنية السائدة في المنطقة حالياً بأبعادها الثلاث إجابات مختلفة ومتعددة على الأسئلة المركزية السابق ذكرها، وهي ما الذي يتم تهديده؟، مَنْ الذي يهدد الأمن في المنطقة؟، مَنْ الذي يحدد التصورات الأمنية الجماعية في المنطقة؟

ثانياً: القضايا الرئيسية المؤثرة على مستقبل الأمن الإقليمي في المنطقة

في سياق الدروس المستفادة من تاريخ التفاعلات الأمنية «الجماعية» في الشرق الأوسط، هناك عديد من القضايا التي تحتاج لمناقشة حتى يتسنى معرفة تأثيرها في مستقبل المنطقة خاصة ما يتصل بفرص تشكيل أطر أو ترتيبات للأمن الجماعي فيها خلال السنوات المقبلة.

ومن تلك القضايا أبعاد التغيير في التصورات الأمنية السائدة في المنطقة بالنظر لمفاهيم العداة والصداقة؛ مدى مركزية القوة العسكرية كأداة رئيسية في تفاعلات المنطقة؛ وأبعاد تزايد أهمية موارد الطاقة وامتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي في تشكيل التفاعلات التعاونية والتنافسية والتحالفات بين دول المنطقة؛ ومستوى تأثير الدول غير العربية على مستقبل الأمن في الشرق الأوسط ممثلة في إيران وتركيا وإسرائيل، فضلاً عن أنماط تأثير دول الخليج على مستقبل ترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

وقد تم اعتماد هذه القضايا كمحاور للنقاش في ورشة عمل نظمها وحدة الدراسات الأمنية والعسكرية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، والتي حملت عنوان «مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط»، خلال الأول من ديسمبر ٢٠٢٥ وشارك فيها نخبة من الخبراء المتخصصين، وفي إطارها تم إعداد الأوراق المتضمنة في هذا الملف، حيث تقدم كل من هذه الأوراق مناقشة موضوعية لكل من تلك القضايا في ضوء التفكير في مسارات المستقبل التي قد تسير فيها المنطقة خلال الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين.

الهوامش:

1- Barry Buzan and Ole Weaver, Regions and Powers: The Structure of International Security, (London: University Press, Cambridge, 2003), pp.43-83

٢- إيمان رجب، مستقبل ترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، يناير ٢٠٢٣.

3- Barry Buzan and Ole Weaver, Regions and Powers: The Structure of International Security, (London: University Press, Cambridge, 2003), pp.43-83

٤- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات يناقش مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ٥ ديسمبر ٢٠٢٥. <https://acpss.ahram.org.eg/News/21583.aspx>

د. إيمان رجب

رئيس وحدة الدراسات الأمنية والعسكرية
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية



الأبعاد الراهنة والجديدة للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

لواء أ.ح. د / إبراهيم عثمان هلال

الخبير الاستراتيجي ونائب أمين عام مجلس الدفاع الوطني سابقاً

مقدمة

والتقنية وأيضاً الأدوات القسرية كالعقوبات وغيرها، إلا أن تلك الأدوات تختلف في استخدامها من دولة عظمى / كبرى إلى أخرى وأحياناً تتعارض، الأمر الذي تتعدد معه الانعكاسات الإيجابية والسلبية على تقوية أو إضعاف أنظمة سياسية محددة وجيوش عسكرية بمناطق بعينها ومليشيات مسلحة، وهو ما يعيد تشكيل مختلف التحالفات والمحاور الإقليمية ويولد ساحات نفوذ جديدة تتنافس فيها القوى العظمى والكبرى بالشكل المباشر أو غير المباشر وتنعكس سلباً على العلاقات العربية / العربية وتوجه البعض لتقوية العلاقات الثنائية مع الدول الأجنبية.

٢- بجانب تأثير القوى على التوازنات المحلية والإقليمية فهناك خصائص أخرى تتمثل في ذوبان الفاصل بين الأمن الداخلي والخارجي نتيجة الطائفية وتأثير المليشيات المسلحة من ناحية والتدخلات الخارجية من ناحية أخرى، فضلاً عن اعتماد مختلف القوى بشكل أساسي على القوة الصلبة بجانب باقى القوى في ظل الغياب التام لمنظومة الأمن الجماعى الفعالة في الشرق الأوسط.

٣- يتربع إقليم الشرق الأوسط في وسط العالم وهو ما جعله واحداً صحيحاً في حسابات وأولويات ومصالح مختلف القوى العظمى والكبرى على مر التاريخ، حيث أن موقعه الجيوستراتيجي يتحكم في مسارات طرق التجارة العالمية (قناة السويس - باب المندب - هرمز) بالإضافة لاحتوائه على أكبر احتياطي عالمي للطاقة من النفط والغاز فضلاً عن توفير عمق استراتيجي كبير لأى قوات عسكرية سواء للتمركز أو المناورة أو لسلاسل الإمداد والتموين للجيوش العسكرية، وبالتالي أصبح إقليم الشرق الأوسط ساحة تنافس دائم بين القوى العظمى والكبرى التي تسعى لفرض أنماط نفوذ

تعددت تعاريف الأمن الإقليمي وأهمها أنه مجموعة الأنماط التفاعلية والتهديدات والفرص التي تشكل بيئة الأمان لدول منطقة جغرافية محددة بحيث يصبح الأمن مترابطاً بين وحدات هذا النظام الإقليمي، ومن هنا نجد أن الأبعاد الراهنة للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط غارقة في الصراعات المسلحة والتنافس السياسى والأزمات الاقتصادية والتوترات الأيديولوجية والطائفية فضلاً عن التحديات الاجتماعية والمناخية التي تعم معظم دول الإقليم والخلافات العربية / العربية. ولقد برزت على الساحة أبعاد جديدة أهمها التحول النوعى من تهديدات الحروب التقليدية إلى تهديدات حديثة تتعلق بحروب الجيلين الخامس والسادس التي تغذى تفتت القرار العربى الواحد، والتحول الجوهري من التحالفات الثابتة إلى التحالفات المرنة، ومن الانقسام الأيديولوجي إلى التنافس التنموي، ومن الاقتصادات الريعية إلى الاقتصادات المتغيرة، ومن الأمن العسكري إلى الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يفرض علينا كدول عربية نبذ الخلافات والتحرك نحو أمن عربى شامل داخل هذا الإقليم.

أولاً: خصائص وبنية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط:

١- يأتي على رأس الخصائص الرئيسية للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط تأثير القوى العظمى والكبرى على التوازنات المحلية والإقليمية سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو الصين والتنافس فيما بينهم واختلاط المفاهيم بين العداء والصداقة في معالجة الصراعات الراهنة، وكل ذلك يتم من خلال مجموعة من الأدوات العسكرية والاستخباراتية والأمنية والدبلوماسية والاقتصادية

الذى يؤثر سلباً على حالة الأمن الإقليمي وحسابات الردع في منطقة الشرق الأوسط.

٧- أما عن أبرز الدوافع الروسية للتدخل في الشرق الأوسط فهي استمرار التحركات الهادفة إلى استعادة الدور الروسى بعد الحرب الباردة ومواجهة النفوذ الأمريكى بالمنطقة والوصول للمياه الدافئة في البحر المتوسط وتوسيع سوق السلاح الروسى بتعزيز تحالفات مع أنظمة مناهضة للغرب، وتتعدد الأدوات الروسية من التدخل العسكرى المباشر كما تم في دعم النظام السورى عام ٢٠١٥ والتمركز العسكرى الروسى في قاعدتى حميميم وطرطوس لاستخدام سوريا كمنطقة نفوذ للمتوسط والشرق الأوسط فضلاً عن صفقات التسليح لبعض الدول، وعلى جانب آخر كانت تستخدم نفوذ قوات فاغنر (قبل إعادة هيكلتها) في كل من ليبيا والسودان وسوريا، بالإضافة للدبلوماسية متعددة المسارات كمسار أستانا لسوريا (روسيا - تركيا - إيران) خارج الإطار الأسمى، والعلاقات القوية مع بعض الأطراف دون النظر لتضارب مصالحهم (إسرائيل - إيران - تركيا - الخليج).

٨- استخدمت روسيا خلال السنوات القريية الماضية عديد من الأوراق للضغط على بعض الدول العربية للحصول على الدعم السياسى أو على الأقل الحياد الإيجابى في الحرب الروسية الأوكرانية مع توسيع صفقات السلاح لتعويض خسائر الحرب، بالإضافة إلى التنسيق الروسى السعودى داخل أوبك بلس بشأن أسعار النفط العالمية.

٩- تعتمد روسيا في الشرق الأوسط على الوجود العسكرى المباشر في سوريا رغم سقوط نظام بشار الأسد إلا أن قواتها السكرية لم تنسحب كلياً من الأراضى السورية بعد أحداث نهاية ٢٠٢٤ بل

مختلفة، فوجد الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتواجد والهيمنة العسكرية والتدخل الأمنى من خلال تحالفات عسكرية وأمنية واقتصادية، بينما روسيا تسعى للنفوذ العسكرى المباشر خاصة في سوريا فضلاً عن صفقات التسليح ودعم بعض الأنظمة السياسية الحليفة، أما الصين فتسعى للنفوذ الاقتصادى والتكنولوجى.

٤- من أبرز الدوافع الأمريكية للتدخل في الشرق الأوسط هو ضمان أمن إسرائيل بجانب حماية تدفق النفط العالمى إضافة إلى ردع إيران ومواجهة النفوذ الروسى والصينى، وتتعدد أدوات النفوذ الأمريكى من القوة العسكرية المباشرة إلى التحالفات الأمنية والدعم السياسى والدبلوماسية خاصة في مجلس الأمن الدولى والنفوذ الاقتصادى والتكنولوجى بالسيطرة على جزء كبير من سوق السلاح الإقليمى وإدارة شبكات البنية التحتية الرقمية عبر شركات أمريكية.

٥- تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر في حرب غزة بنشر حاملات طائرات ومدمرات ومجموعات قتالية في شرق المتوسط والخليج والبحر الأحمر وتشكيل تحالف بحرى بقيادة واشنطن لمواجهة هجمات الحوثيين على السفن، ودعم عسكرى واقتصادى وسياسى مفرط وغير مسبوق لإسرائيل وتنفيذ هجمات جوية على المنشآت النووية الإيرانية وهجمات أخرى متكررة ضد الحوثيين في اليمن .

٦- تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط على التواجد العسكرى والانتشار في بعض الدول والتعاون العسكرى مع إسرائيل، بالإضافة إلى التدخلات المدنية / الإنسانية والسياسية الراهنة من خلال قيادة أو تنسيق الجهود الإغاثية وخلق أدوات بديلة لتوزيع المساعدات في الأزمات مثل ما حدث ويجدث في قطاع غزة الأمر

١٢- لقد أدى التنافس الأمريكي الروسي الصيني في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص إلى تعدد مراكز النفوذ فلم تعد دول الإقليم خاضعة لقطب واحد في مختلف مجالاتها بل هناك تنوع واضح، كما أدى التنافس إلى تضارب المصالح داخل الدول لدرجة أن هناك تسليحاً روسياً وأمريكياً وصينياً داخل الدولة الواحدة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها، وزيادة احتمالات الصراع بالوكالة بكل من سوريا واليمن وليبيا والعراق، بالإضافة لصعود المنافسة التكنولوجية، والتداخل بين الأمن القومي وأمن البيانات.

١٣- لو تطرقنا إلى محددات البنية الأمنية لإقليم الشرق الأوسط نجد أن أهمها الجغرافيا السياسية الاستراتيجية من مناطق تواجد النفط والغاز ومناطق الممرات المائية والموارد النادرة، والتنوع الإثني والطائفي في الإقليم، بالإضافة إلى هشاشة بعض الدول في ضوء استمرار النزاعات القائمة في (غزة - الضفة الغربية - سوريا - الجنوب اللبناني - ليبيا - السودان - اليمن - العراق) إلى جانب التوترات الإسرائيلية الإيرانية الأمر الذي أوجد حالة تصاعدية من التنافس بين بعض دول المنطقة حول التمسك بزمام الأمور والقيادة الإقليمية التي أصبحت أحد محددات أمن الإقليم .

ثانياً: الأبعاد الراهنة للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط:

١- البعد العسكري والأمني: استمرار الصراعات المسلحة بالإقليم وبمختلف الأدوات والوسائل، وتنامي الفواعل غير الدوليين (حماس - حزب الله - الحشد الشعبي - الحوثيون - ...)، وظهور حالة من سباق التسلح بين دول المنطقة، وتعدد التهديدات المؤثرة على أمن الحدود بين دول الإقليم

بالعكس تسعى جاهدة لتعيد التفاوض مع الرئاسة الجديدة على شروط الوجود العسكري الروسي، في نفس الوقت تعزز مختلف علاقاتها بإيران وأطراف أخرى بالإقليم كتركيا والعراق، الأمر الذي يتيح للقيادة الروسية الحفاظ على قدر من النفوذ العسكري والسياسي المباشرة في أمن المنطقة.

١٠- أما عن أبرز الدوافع الصينية للتدخل في الشرق الأوسط فنجد تأمين النفط والغاز على رأس أولوياتها بصفتها أكبر مستورد عالمي له، مع حماية مناطق مبادرة الحزام والطريق، فضلاً عن إيجاد موضع قدم جيواقتصادي يقابل النفوذ الأمريكي، بالإضافة للتوسع في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والاتصالات، وتتعدد أدوات النفوذ الصيني وبصفة خاصة القوة الاقتصادية لتصبح أكبر شريك تجاري لمعظم دول الشرق الأوسط باستثمارات بمليارات الدولارات في مختلف الموانئ والطرق والطاقة المتجددة، مع استخدام القوة التكنولوجية لشبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وأنظمة المراقبة الذكية، فضلاً عن القوة الدبلوماسية سواء في الوساطة التاريخية بين السعودية وإيران خلال مارس ٢٠٢٣ أو لدعم القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، ثم يأتي دور القوة العسكرية الناعمة بمناورات بحرية مشتركة مع إيران وروسيا في المحيط الهندي وبيع مسيرات وسلاح منخفض التكلفة لعدد من الدول.

١١- تعتمد الصين في مختلف التحركات على الوساطة الدبلوماسية والاقتصادية وتعزيز الروابط التجارية والطاقة في محاولات ناجحة تنمي الصفقات الاستثمارية والمبادرات التجارية خاصة مع دول الخليج العربي وأيضاً في شمال أفريقيا، وهو أمر يقوى القدرات الصينية في التأثير الاقتصادي والسياسي بالمنطقة رغم ابتعادها عن التواجد العسكري التقليدي.

والمحور السنّي في ظل وجود التيارات القومية وتأثير السرديات الدينية على صراعات مثل غرة واليمن والعراق ولبنان، فضلاً عن التوظيف السياسي للهويات المذهبية.

٥- البعد الاجتماعي: نجد حالة من التخبط في مجتمعات مناطق النزاع وارتفاع معدل النزوح وتنامي الفقر في ظل وجود فجوة شبابية غير مؤهلة لسوق العمل في الدول غير النفطية، وفي المقابل نجد تحولات اجتماعية بالدول النفطية من الانفتاح والحداثة والترفيه وخاصة بالإمارات والسعودية.

٦- البعد التكنولوجي: وجود فجوة تكنولوجية بين دول المنطقة مما أحدث ضعفاً في البنية التحتية الرقمية للبعض، مع تكرار الاختراقات السيبرانية، فضلاً عن بداية استخدام الطائرات المسيّرة محلياً... تجدر الإشارة أن عاملين يؤثران بشكل مباشر على امتلاك التكنولوجيا لدول الإقليم وهما علاقات دول المنطقة بالدول المتقدمة فضلاً عن القدرات المالية المتوفرة.

٧- البعد البيئي / المائي: فهناك ندرة في المياه وارتفاع في درجات الحرارة بالإضافة إلى التصحر والتملح والهجرة البيئية المتوقع زيادتها خلال العقد القادم. عددت تعاريف لفظ الهدف ومنها أنه ما يسعى الفرد لتحقيقه، أو هو النهاية الحقيقية لبداية التفكير فيما نسعى للوصول إليه، أو النتيجة الحاسمة التي يسعى الشخص لتحقيقها، فهو الإنجاز المحقق على أرض الواقع.

ثالثاً: الأبعاد الجديدة للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط:

١- البعد العسكري والأمني: تحول الصراعات إلى حروب الجيل الخامس بالحروب الهجينة والجيل السادس بالحرب عن بعد والاعتماد على المسيرات والصواريخ الذكية والذكاء الاصطناعي في تحليل

بالرغم من عدم وجود منظومة أمن جماعي فضلاً عن استمرار تهديدات الإرهاب (داعش - القاعدة - الميليشيات الطائفية - ...) وفي هذا الإطار نجد أن الفاعل الرئيسي في معظم الصراعات المسلحة بالإقليم وتنامى حالة عدم الاستقرار تركز على قرارات الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة وبدعم أمريكي غير مسبوق، ولقد أثبتت الصراعات الراهنة فشل نظرية الردع الإسرائيلية والتي تعتمد على القوة العسكرية الغاشمة والأرض المحروقة، مما أوجد لدى إسرائيل أزمة في أساليب الردع وتغيير الاستراتيجية العسكرية خاصة في ضوء توسع نفوذ اليمين المتطرف والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن الدروس المستفادة من نتائج العمليات العسكرية والاستخباراتية فأصبحت تعتمد على القوة العسكرية والردع بالهجوم والضربات الاستباقية لمحاولة تحقيق نصر مطلق وتجنب القضية الفلسطينية وهو أمر اعتقد أنه أحلام اليقظة ولن يتحقق.

٢- البعد السياسي: وجود هشاشة في الأنظمة السياسية (سوريا، لبنان، اليمن، ليبيا، السودان، العراق)، وانقسامات بين بعض القوى (إيران / السعودية - تركيا / سوريا - إسرائيل / الجوار)، وتدخلات من القوى الدولية في ظل غياب نظام إقليمي موحد لإدارة الأزمات «العقل الإقليمي».

٣- البعد الاقتصادي: نجد التبعية أصبحت لموارد الطاقة والأسعار، مع التفاوت الواضح بين الدول الخليجية وباقي الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، فضلاً عن الصراعات على الممرات والموانئ التجارية.

٤- البعد الأيديولوجي: من تصاعد الخطابات الدينية والتنافس الأيديولوجي بين المحور الشيعي

دول الخليج، وتحول الخطاب الأيديولوجي من «الهوية الدينية» إلى «الهوية الوطنية»، مع استخدام الذكاء الاصطناعي في تشكيل الرأي العام وصناعة الهويات.

٥- البعد الاجتماعي: من تحول المجتمعات الخليجية نحو نموذج الحداثة بشكل كبير، استيعاب ملايين العمالة الوافدة في نمط اقتصادي جديد، مع انتشار التعليم الرقمي والمنصات الذكية طبقاً للتكنولوجيا الغربية، وهو أمر يناقد الوحدة العربية وينمى حالة الانقسام العربي.

٦- البعد التكنولوجي: التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي كعامل محدد للأمن الإقليمي ويؤثر على مفاهيم أركان الدول، والحروب السيبرانية كساحة صراع، وظهور الأمن الرقمي كأولوية وطنية، واستخدام البيانات في مكافحة الإرهاب وتقديم بعض الدول في تقنيات المسيرات والأسلحة الذكية.

٧- البعد البيئي / المناخي: من تأثير التغير المناخي على الأمن الاقتصادي وخاصة الأمن الغذائي، مع وجود مشكلات مائة بين بعض دول الإقليم وعدم استبعاد تحولها لصراعات في أحواض النيل ودجلة والفرات والأردن والمحاولات الإسرائيلية للسيطرة على مياه دول الجوار، واتجاه البعض إلى الطاقة الخضراء فضلاً عن الهجرة المناخية كمتغير أمني جديد.

٨- البعد البيئي / المائي: هناك ندرة في المياه وارتفاع في درجات الحرارة بالإضافة إلى التصحر والملح والهجرة البيئية المتوقع زيادتها خلال العقد القادم.

وفي ضوء ما سبق، فإن مختلف الأبعاد تؤكد أهمية عودة مصطلح (الوطن العربي) والتحرك لامتلاك التكنولوجيا وخاصة تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت حتمية لتطوير مختلف مجالات الأمن

الأهداف والحرب السيبرانية واستخدام الأقمار الصناعية والاستخبارات الفضائية وإشراك الجماهير في الحروب عبر منصات التواصل الاجتماعي، وصعود المليشيات المتقدمة المزودة بصواريخ ومسيرات فضلاً عن تزايد دور الولايات المتحدة والصين في دعم الأنظمة الأمنية.

٢- البعد السياسي: نجد ما يسمى بالتحالفات المرنة بدلاً من التحالفات الثابتة والتي لم يحسم موقفها بعد كالاتفاقيات الإبراهيمية والتقارب السعودي الإيراني بوساطة صينية والشركات المتغيرة حسب موضوع الأمن (اقتصادي / عسكري / سياسي)، وهناك صعود للدبلوماسية الاقتصادية بدل العسكرية والدور المتزايد لبعض الدول مثل الإمارات وقطر وتركيا، وعودة الصين كفاعل سياسي في بعض الوساطات الأمر الذي يشير لاحتمالية إعادة تشكيل النظام الإقليمي خلال العقد القادم.

٣- البعد الاقتصادي: من التحول العالمي للطاقة المتجددة وانعكاساته على دول المنطقة خاصة الدول الخليجية، والمشاريع الاقتصادية عابرة الحدود، واهتمام بعض دول الإقليم بالهيدروجين الأخضر، وتوسع الاستثمارات السيادية الخليجية على مستوى العالم، والتخطيط لإعادة الإعمار المحتملة للدول المتصارعة (غزة - سوريا - اليمن - ليبيا - السودان) بالإضافة إلى بروز محاولات تنافس جديدة بدأتها السعودية وتركيا رغبة في تبوء مكانة القائد الاقتصادي والسياسي بالمنطقة.

٤- البعد الأيديولوجي: من تراجع الإسلام السياسي الذي كان فاعلاً رئيسياً من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢، مع صعود القومية الاقتصادية والتنموية، وتوسع الأفكار المتعلقة بالتحديث الاجتماعي في

القومي للدول وانعكاساتها على الأمن الإقليمي الأمر الذي يفرض علينا كدول عربية التحرك نحو إنشاء مجلس أمن إقليمي عربي، مع تأسيس مركز عربي للذكاء الاصطناعي للأمن والدفاع، وتطوير منظومة دفاع جوي وصاروخي عربي مشترك تأخذ في اعتبارها أمن البحرين الأحمر والمتوسط، بالإضافة إلى تنمية التعاون الاقتصادي المصري / الخليجي، مع استمرار العمل على طرح المبادرات لتهدئة الصراعات.

أولاً: المراجع العربية

- سمير غطاس «الأمن القومي العربي في عصر التحديات الدولية»، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠٢٠.
- مجموعة باحثين «الدور الروسي والصيني في الشرق الأوسط: تحولات القوة العالمية وانعكاساتها على المنطقة»، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، ٢٠٢٠.
- أحمد يوسف أحمد، «الأمن القومي والتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٩.
- مجموعة باحثين، «مصر والأمن الإقليمي: التحديات والبدائل»، مركز دراسات وبحوث الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠١٨.
- مجموعة باحثين «مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٧.
- محمد السيد سليم، «الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: دراسة في المتغيرات والتحديات»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) (2025). *Trends in International Arms Transfers, 2024 (Fact sheet / Yearbook material)*. SIPRI, Stockholm. PDF/Online. Available: <https://www.sipri.org/publications/2025/sipri-fact-sheets/trends-international-arms-transfers-2024> Notes: Includes data tables and arms transfer statistics; see PDF fact sheet.
- The International Institute for Strategic Studies (IISS) (2024). *The Military Balance 2024*. Routledge/IISS, London. Print/ebook (552 pp.). Available: <https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/2024/the-military-balance-2024/> Notes: See Chapter 6: Middle East and North Africa; overall edition: 552 pages.
- U.S. Congressional Research Service (CRS) (2024). *U.S. Overseas Basing: Background and Issues for Congress (example report R48123)*. Congressional Research Service, Washington, D.C.. PDF. Available: <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R48123> Notes: CRS reports updated periodically; check site for latest PDF and page ranges.
- Brookings Institution (2023-2025). *Analyses on U.S., China and Russia in the Middle East*. Brookings, Washington, D.C.. Online reports/articles. Available: <https://www.brookings.edu/search/?s=Middle+East+China+Russia+United+States> Notes: Uses site search to retrieve relevant policy briefs and expert analyses.



التغير فى مفاهيم العداء والصدقة فى الشرق الأوسط

لواء أ ح / هشام المناوى

مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة

مقدمة

إما طابع الصداقة وإما طابع العداة، ومن ثم كانت هناك درجة واضحة من الرؤية بالنسبة لعملية إدارة العلاقات بين الدول، فعلاقات الصداقة لها قواعدها وأسسها وعلاقات العداة لها بدورها قواعدها وأسسها المختلفة، ويمكن التمييز بين أشكال العلاقات الدولية كما يلي:

١- التحالف:

اتفاق تعاقدى للتعاون بين الدول من أجل تحقيق هدف مشترك وغالبًا ما يكون هذا التعاون عسكريًا للدفاع المشترك ضد تهديد خارجى، لكنه قد يشمل أيضًا جوانب سياسية واقتصادية أخرى.

٢- الصداقة:

تعاون بين الدول لتحقيق أكبر قدر من المنفعة، وتعتبر الصداقة مزيجًا من التعاون والتنافس، وقد تتداخل فيها المصالح الوطنية مع العلاقات الشخصية أو التحالفات الرسمية، مما يؤدي إلى علاقات يمكن أن تكون متقلبة، وتتغير بتغير الظروف والمصالح.

٣- الخصومة:

دولتان بينهما تناقضات وتضارب فى المصالح لكن هناك مساحة مشتركة للتفاوض وللحلول الوسط.

٤- حالة العداة:

تتجسد فى حالة دولتين بينهما تضارب كبير فى المصالح لكن دون وجود مساحة للتفاوض أو الحلول الوسط وبالتالي كل دولة تسعى لتدمير الدولة الأخرى، وقد يكون بينهما علاقة «كراهية متبادلة عميقة الجذور» أو «عدم وجود صداقة»، وغالبًا ما يرتبط ذلك بتصور تهديد أو خطر مباشر على مصالح الدولة أو هويتها، ولا يقتصر العداة على الحروب والصراعات المسلحة،

يمر الشرق الأوسط بتحويلات كبيرة على كافة الأصعدة خلال العقود الأخيرة، ومع هذه التحويلات شهدت مفاهيم العداة والصداقة فى المنطقة تغيرات متسارعة نتيجة العديد من العوامل الداخلية والخارجية، فطالما كانت العداات والصراعات سمة بارزة فى العلاقات بين دول الشرق الأوسط، حيث أن الصراعات الإقليمية والطائفية، والنزاعات الحدودية، والتنافس على الموارد كانت من أبرز دوافع هذه العداات، ولكن فى السنوات الأخيرة تغيرت هذه المفاهيم، سواءً من خلال تحولات فى التحالفات أو تقارب بين دول نشأت بينها عداات تاريخية سعيًا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

أولاً: السمات الأساسية المميزة للعلاقات الدولية

لقد كانت السمة الأساسية التى تميز العلاقات الدولية على اختلاف الزمان والمكان، هى المنافسة والصراع من أجل القوة والهيمنة كمرتكز رئيسى لضمان الأمن من ناحية، ولتحقيق المصالح الحيوية والاستراتيجية من ناحية أخرى، لذلك بات هدف الدول البحث عن الأسلوب الأمثل الذى يكفل لها حماية أمنها وصيانة استقلالها وسيادتها، ويجول دون انفراد إحداها بالسيطرة على ما عداها من الدول.

اتخذت العلاقات الدولية منذ ظهورها على مر العصور أحد الأشكال التالية (تحالف- صداقة- خصومة- عداة)، واهتمت بالتحديد الدقيق بين العدو والصديق خلال كل مرحلة تاريخية، وقد أثبتت التجربة أنه لا توجد فى العلاقات بين الدول صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة، إلا أن الطابع العام للمصالح خلال مرحلة تاريخية معينة كان يضىء عادة على هذه العلاقات

حلها بين دولها، اتجهت إلى الوحدة وبناء سياسات متقاربة تجاه القضايا والأزمات الدولية.

تتسم العلاقات الدولية المعاصرة بكثافة وسرعة التفاعلات بين الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية والتغير السريع في توجهاتها تجاه دول منطقة الشرق الأوسط، ارتباطاً بتحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، الأمر الذي يجعل عملية تحليل وتفسير هذه التفاعلات بالغة الصعوبة والخطورة خاصة إذا ما كان سيتم الاستناد إلى تحليل ما، أو وضع سياسات معينة أو بناء مواقف تجاه أطراف دولية أخرى.

تسعى القوى الإقليمية غير العربية (إيران- إسرائيل- تركيا) إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من دول الشرق الأوسط، مما يتطلب إعادة صياغة التحالفات وفق التهديدات التي تمثلها هذه القوى المتنافسة.

صعود الفواعل من غير الدول، فقد أدت الثورات العربية منذ عام ٢٠١١ وما تلاها من اضطرابات إلى صعود جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية ووكلاء محليين، أصبحوا جزءاً مؤثراً في توازنات القوى، وهذا التحول أجبر الدول على إعادة تعريف العداء، فلم يعد الخصم دائماً دولة منافسة، بل فاعل مسلح قد يشارك حدوداً أو يتلقى دعماً من قوة إقليمية أو دولية.

تتسم التهديدات الأمنية الحالية في الشرق الأوسط بطابعها العابر للحدود مثل الإرهاب، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، وتهريب السلاح، والمليشيات المسلحة، لذلك لم تعد علاقات العداء مرتبطة بحدود جغرافية، بل أصبحت متعددة المراكز تتغير تبعاً لانتشار التهديد واتصاله بدعم خارجي.

بل قد يتضمن التنافس الشديد، وانقطاع العلاقات الدبلوماسية.

ثانياً: السمات المميزة للعلاقات بين الدول في الشرق الأوسط

لقد أصبح الخوف من المجهول هو السمة الغالبة على العلاقات بين الدول في القرن الحادي والعشرين، وحل محل التعايش السلمي وعلاقات حسن الجوار، وأصبحت علاقة العداء تقوم على مرتكزين الأول هو (أن من ليس معي فإنه حتماً عدوي، ومن معي لا يعني أنه صديق بل هو تابع ينفذ المطلوب منه بلا مناقشة)، والمرتكز الثاني هو (أن العداء شامل لا يُقبل معه حوار أو تفاوض أو وساطة، بل إن العداوة تصبح علاقة تعاقدية تتعهد بمقتضاها الدول أنها إما عدو أو صديق)، ولا حديث هنا عن حرب أو سلام بل تسليم كامل بالخضوع والهيمنة أو توضع في قائمة الأعداء.

فمنذ أن أطلق الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مقولته الشهيرة «من ليس معنا فهو ضدنا»، التي قسمت العالم إلى أصدقاء وأعداء، واستبعدت وجود مناطق رمادية، أو مواقف ثالثة محايدة، أصبح العالم بأسره أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن تكون صديقاً وفق المفاهيم المطروحة، وإما أن توضع في قائمة الأعداء، وانتفى مبدأ الحياد وعدم الانحياز والانحياز الإيجابي، وفرض هذا الأمر ضرورة إعادة النظر في تعريف العدو والصديق، لأنه خلال القرن الماضي كانت العلاقات بين الدول تتراوح بين التحالف والصداقة والعداء، ولكن لم تكن هناك عداوة مستمرة ولا صداقة مستديمة، لأن المصالح كانت تحكم طبيعة هذه العلاقات، فأوروبا التي واجهت حروباً طاحنة وصراعات دامية وعداوات يصعب

فبعضها يغلب عليه عناصر الصراع فىكون أقرب إلى دائرة العداة، والبعض الآخر يغلب عليه عناصر التعاون فىقترب من دائرة الصداقة ونمط ثالث يقع فى منطقة ما بين الدائرتين، إلا أن هذه التكوينات سريعة التغير بحكم السمة العامة لهذا العصر.

تختلف حدود مساحات الصداقة أو العداة بين أى دولتين أو مجموعة دول، عند انتهاء أو بدء الأدوار والمصالح، ونجد أن علاقة (الصديق العدو) هى التى تسود فى أغلب العلاقات بين الدول، وهى علاقة محيرة جداً، لأن طرفى تلك العلاقة يقومان بدور الصديق والعدو فى نفس الوقت، وزعماء هذه الدول يتحاربون ليلاً ويتصافحون نهاراً رافعين شعارا للتعاون فيما اتفقنا عليه وليقاتل بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه.

رابعاً: أسباب تعاضد ظاهرة الصديق العدو

تعد المصالح هى السبب الرئيسى فى تعاضد ظاهرة (الصديق العدو)، علماً بأن لغة المصالح موجودة منذ فجر التاريخ، إلا أنه فى ظل نظام العولمة والانفتاح الواسع للعالم، ظهرت حاجة ملحة إلى الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث تحتاج كل دولة إلى الدول الأخرى أكثر من أى وقت مضى، وبالتالي عندما يحدث خلاف تضطر الدول حفاظاً على مصالحها إلى حصر الخلاف فى ملف محدد، وتتعاون فى الملفات الأخرى.

تتعدد أهداف ومصالح الدول الكبرى فى منطقة الشرق الأوسط لموقعها الجيوستراتيجى المتميز وتوفر الموارد الطبيعية بها، وامتلاكها احتياطات هائلة من النفط والغاز، مما يجعلها منطقة استراتيجية ذات طبيعة خاصة للدول الكبرى التى تعتمد على هذه الموارد لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

ثالثاً: ظهور مبدأ (الاصديق والاعدو)

برصد أهم الظواهر التى برزت فى حقل العلاقات الدولية خلال الحقبة التى تلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حتى نهاية عام ٢٠٢٥، يتبين أن من أهمها ظهور مفهوم جديد معقد وهو علاقة (الصديق العدو) الذى يتقاطع فيه التعاون مع التهديد، والذى أصبح سائداً فى خريطة العلاقات الدولية، وانتشر بين دول كثيرة حتى أصبح هو القاعدة.

يعد مفهوم «الصديق العدو» مدخلاً مهماً جداً فى فهم العلاقات الدولية الملتبسة، وفى السياسة الدولية بشكل عام توجد علاقات متميزة وواضحة، وهى علاقات التحالفات والعداوات، والتاريخ القديم والحديث والمعاصر حافل بأمثلة كثيرة على التحالفات، كالتحالف بين الولايات المتحدة وبريطانيا، وبين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتحالف السابق بين الدول العربية أثناء الصراع العربى الإسرائيلى، وتحالف السعودية وباكستان مؤخراً فى سبتمبر ٢٠٢٥، وثمة أمثلة كثيرة وواضحة أيضاً للعداوات مثل الصراع بين أرمينيا وأذربيجان منذ عام ١٩٩٢ الذى إنتهى باتفاق سلام بينهما فى أغسطس ٢٠٢٥، والعداء بين الهند وباكستان منذ عام ١٩٤٧، والعلاقة بين السعودية وإيران فى أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

لا يمكن عملياً التوصل إلى معايير تحدد ظاهرة (الاصديق والاعدو) تحديداً جامعاً مانعاً، كما كان الأمر من قبل، وبالتالي نستطيع القول إن العلاقات بين الدول فى واقعنا المعاصر أقرب ما تكون إلى تكوينات تجمع بين عناصر من الصراع وعناصر من التعاون بدرجات مختلفة ومتغيرة

خامساً: بناء علاقات الصداقة والعداء في الشرق الأوسط على أساس المصالح

إن بناء علاقة الصداقة والعداء بين الدول على أساس المصالح ليس بجديد، فلقد عبر عنه اللورد هنري تامبل بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا خلال الفترة من عام (١٨٥٥-١٨٥٨)، ومن عام (١٨٥٩-١٨٦٥) عندما أعلن أنه «ليس لدينا حلفاء أو أعداء دائمون لدينا فقط مصالح دائمة».

وهي ذات الفكرة التي ردها السير ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٠-١٩٤٥) ومن عام (١٩٥١-١٩٥٥)، فيما يدل على أنها فكرة أساسية ومتأصلة في السياسة البريطانية.

صرح هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي في الفترة من عام (١٩٦٩-١٩٧٧) «أن الدولة التي تطالب بالكمال الأخلاقي في سياستها الخارجية، لن تحقق لا الكمال ولا الأمن» مما يشير إلى فكرة عدم وجود القيم في العلاقات السياسية الأمريكية، وأصبح الأمر كذلك في علاقات متعددة لمعظم دول العالم.

إن الدعم الأمريكي المطلق وغير المشروط لإسرائيل في كل جرائم الحرب وانتهاكاتها ضد دول المنطقة يأتي أيضاً في إطار المصالح السياسية، نتيجة قوة تأثير وسيطرة اللوبي الصهيوني على مؤسسات الدولة ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة منذ اللحظة الأولى للاعتراف بالدولة اليهودية وحتى الآن، لذلك يخشى أي رئيس أمريكي من فقد الدعم السياسي خلال فترة رئاسته أو في الانتخابات الرئاسية إذا ما اتخذ أي موقف

ضد إسرائيل، مثل ما حدث مع الرئيس «بوش» الأب الذي خسرت الانتخابات الرئاسية في العام التالي لفرض شروط على المساعدات لإسرائيل.

تشجع إدارة ترامب فكرة «السلام الإبراهيمي»، التي تقوم على أساس تغيير المنظومة القيمية التي تحكم العلاقة بين الشعوب العربية وإسرائيل، لتشكل منظومة قيمية جديدة تقبل التعايش السلمي ليس فقط بين الأديان السماوية الثلاث بل مع إسرائيل كما هي، وتجاوز الذاكرة التاريخية الراضية لها ولممارساتها العنصرية والاستيطانية الوحشية، والحفاظ على بقائها وقبولها في المنطقة، مما أدى إلى إضعاف مفهوم العداء المتجذر مع إسرائيل، وبروز المصالح الأمنية والاقتصادية المباشرة.

يتجهّج ترامب الصفقات الثنائية بدلاً من الأطر الإقليمية، والشراكات الاقتصادية بدلاً من التدخلات العسكرية المباشرة، وهو ما كشفت عنه زيارته إلى دول الخليج العربي في مايو ٢٠٢٥ والتي أسفرت عن حزم استثمارية بمبالغ ضخمة مع السعودية والامارات وقطر في سياق التركيز على جذب الاستثمارات الخليجية إلى الولايات المتحدة في إطار حربه الاقتصادية تحت شعار «أمريكا أولاً».

تضاربت إجراءات إدارة «ترامب»، حول كيفية تعاملها مع إيران وبرنامجهما النووي ودعمها للإرهاب وسياستها الإقليمية المزعجة للاستقرار، فمن جهة قصفت واشتظن المواقع النووية الإيرانية، وأيدت ضمناً الهجمات الجوية الاسرائيلية على إيران في يونيو ٢٠٢٥، وفي الوقت نفسه، أرسل ترامب مبعوثه ستيف ويتكوف إلى الشرق الأوسط لبدء مفاوضات مع النظام الإيراني.

توظف موسكو أدواتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية لتعزيز العلاقات مع الدول العربية

بمواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة من أجل إيران ويعكس رد فعل موسكو الحذر تجاه هذا التصعيد «حسابات سياسية باردة» تقوم على إعطاء الأولوية لحربها فى أوكرانيا.

تعتبر الصين شريكاً تجارياً رئيسياً ومحورياً للعديد من دول المنطقة وتسعى لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق بمنطقة الشرق الأوسط وقناة السويس ومنها إلى أوروبا، وتبنى شركات استراتيجية ضخمة وتضخ استثمارات صينية هائلة مع هذه الدول، كما تلعب دوراً أكثر فاعلية كالوساطة الصينية فى الحرب السودانية، والمصالحة بين السعودية وإيران.

لا تقتصر العلاقات السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط حالياً مع كافة دول العالم على النشاط الدبلوماسى فى صورته التقليدية، بل يتم استخدام أدوات اقتصادية من أجل التحرك فى مساحات جديدة للتأثير مثل سياسات الاستثمار والسياسات التنموية وسياسات إعادة الإعمار وغيرها.

سادساً: التحالفات وصناعة العداة فى الشرق الأوسط

إن الدول تحركها غريزة البقاء، ولكن بما أنه لا يمكن لأى دولة ضمان بقائها من خلال الاعتماد على قوتها منفردة، فيتعين عليها السعى إلى الاندماج مع حلفاء للتعامل مع التهديدات الأمنية، إلا أن هذا السعى تواجهه عقبة ضعف الثقة والخوف من الاستغلال، لبناء التحالفات على أساس توافق المصالح الاستراتيجية، وأن منطق ميزان القوى يجعل الدول تشكل تحالفات وتتعاون ضد الأعداء المشتركين، وبالتالي فإن الدول التى تتشارك فى الأعداء من المرجح أن تصبح دولاً متحالفة.

فى الخليج، تُتوفر منفذاً دبلوماسياً واقتصادياً مفيداً لها فى ظل عزلتها عن الغرب، مع تعزيز الشراكة مع بعض دول الخليج لتوسيع نفوذها فى مختلف البؤر الجيوسياسية الساخنة فى المنطقة.

جاء قبول موسكو برحيل بشار الأسد فى إطار تفاهات أكدت فيها أنقرة والإدارة الجديدة فى سوريا استمرار احتفاظ روسيا بقاعدتها البحرية فى (طرطوس) وقاعدتها الجوية فى (حميميم) الركيزة الأساسية للنفوذ الروسى فى الشرق الأوسط، مع سحب بعض قواتها العسكرية إلى ليبيا، وأبدت موسكو انفتاحاً حذراً على الإدارة السورية الجديدة.

زاد الاهتمام الروسى بالأوضاع فى ليبيا، بعد سقوط نظام بشار الأسد فى سوريا، وفى هذا السياق، يمكن تفسير دعم موسكو للقوات المسلحة العربية الليبية بقيادة المشير خليفة حفتر، باعتباره مسعى لتأمين موطئ قدم لها فى البحر المتوسط، والانخراط فى الاقتصاد الليبى، وتوسيع نطاق نفوذها فى منطقة الساحل الأفريقى.

دربت عناصر من «فاجنر» قوات الدعم السريع فى السودان وتعاونت معها فى استخراج الذهب، إلا إن المبعوث الروسى للشرق الأوسط وأفريقيا ميخائيل بوجدانوف أعلن فى مايو ٢٠٢٤، أن «مجلس السيادة السودانى هو السلطة الشرعية التى تمثل الشعب السودانى»، وتعهدت موسكو بإمدادات عسكرية ضخمة للسودان مقابل الحصول على ضمانات مؤكدة لإقامة قاعدة روسية على سواحل البحر الأحمر وامتيازات ضخمة فى مجالى التعدين والزراعة.

كشف التصعيد العسكرى بين إسرائيل وإيران فى ١٣ يونيو ٢٠٢٥، عن أن روسيا لن تدافع عن إيران عسكرياً، لأنها غير مستعدة للمخاطرة

ظل النزاع بين السنة والشيعة في الشرق الأوسط يؤثر بشكل عميق على العلاقات بين الدول والمجتمعات، وأثر هذا الصراع الطائفي في السياسة الداخلية والخارجية لدول مثل العراق، وسوريا، واليمن، وساهمت القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، في تأجيج هذه الصراعات بدعم حلفاء مختلفين، مما زاد من حدة التوترات في المنطقة.

تقوم الدول الكبرى بصناعة العداء لتحقيق أهدافها وتحمي مصالحها في المنطقة ومثال ذلك ما قامت به الولايات المتحدة بتغذية مشهد تهديد (إيران) الدولة الشيعية لدول الخليج العربي، ومع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بدأ التواجد العسكري الأجنبي الكثيف في الشرق الأوسط، وتم نشر مئات الآلاف من القوات الأمريكية في المنطقة وإنشاء قواعد عسكرية دائمة لحماية دول الخليج من (العراق)، ثم قامت بغزو العراق عام ٢٠٠٣ بمزاعم امتلاكه لأسلحة دمار شامل ومحاربة الإرهاب، والرغبة في نشر الديمقراطية.

تحوض الدول الحروب لتتنصر وتحقيق الهدف من الحرب والذي قد يكون تفويض سيادة الدولة المعادية أو الإستيلاء على ثرواتها أو فرض السيطرة على مناطق استراتيجية، وقد حققت الولايات المتحدة أهدافا متعددة تحت ستار التحالف وحماية دول المنطقة من التهديدات الخارجية والعدائيات المحتملة ونشر الديمقراطية بدون تكبد عناء حوض الحروب في العديد من دول الشرق الأوسط.

أدى التواجد العسكري الأمريكي الكثيف في الشرق الأوسط إلى تفويض سيادة العديد من دول المنطقة وعسكرة الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط، والحصول على تسهيلات واسعة، وحق استخدام المجال الجوي والموانئ والمطارات

اتخذت إسرائيل من عملية «طوفان الأقصى» ذريعة لحرب الإبادة الوحشية على الشعب الفلسطيني بدعوى محاربة حماس والحفاظ على أمن إسرائيل، وتسعى لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية بالإجهاز على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة معاً، ويؤكد الإصرار الإسرائيلي على خرق إتفاقية «شرم الشيخ للسلام» بدواعي واهية أنها تمضي في طريقها لتنفيذ مخططاتها وتحدى الإرادة الدولية.

استغلت إسرائيل الأزمة السورية بعد رحيل بشار الأسد وتمددت في سوريا واحتلت جبل الشيخ ليبلغ إجمالى ما تسيطر عليه في الجنوب السوري حوالى (٦٦٥) كم٢، كما تسعى للسيطرة على ممر داود الذى يمر بمناطق الجنوب السوري (الجولان- القنيطرة- درعا- السويداء)، ونزع السلاح من منطقة السويداء بدعوى حماية دروز سوريا الذين تعتبرهم امتداداً لدروز إسرائيل، وإنشاء كيان درزي في المنطقة في إطار مخططاتها القاضى بتقسيم سوريا لاستغلال الأقليات وتشجيع باقى الأقليات في سوريا والعراق على الانفصال.

استغلت تركيا الأزمة السورية وأطلقت سلسلة من العمليات العسكرية، احتلت خلالها (٨٨٣٥) كم٢، من الأراضي السورية بها أكثر من (١٠٠٠) بلدة وقرية، وكان لها الدور الحاسم في وصول «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) والفصائل المتحالفة معها، إلى السلطة في ديسمبر ٢٠٢٤.

كان لتركيا دور محوري في دعم الميليشيات المسلحة في ليبيا التابعة لحكومة الوفاق الوطنى، وقدمت لهم مساعدات عسكرية ولوجستية غير مسبوقه، بما في ذلك نشر المرتزقة، واستخدمت ليبيا نقطة ارتكاز لتوسيع نفوذها في شمال أفريقيا، والسيطرة على موارد النفط والغاز بها.

والمعسكرات، والحصول على خدمات الوقود والصيانة وتخزين الأسلحة، الأمر الذى منحها حرية المناورة برًا وبحرًا وجواً فى الشرق الأوسط، مع إستغلال موارد وثروات الدول التى تتواجد بها القواعد العسكرية، وكذلك تحقيق أمن إسرائيل والدعم العسكرى المطلق لها بالإضافة إلى دعمها سياسيًا بالاستخدام الدائم لحق الفيتو فى مجلس الأمن.

تنتهج القوى الكبرى حروب الجيل الرابع باستغلال (الإرهاب- التخريب- حرب العصابات) وتشجع ظهور جماعات مذهبية/ عرقية، وحروب الجيل الخامس باستغلال (المنظمات الأهلية تحت شعار مزيد من الديمقراطية للدولة)، كاستراتيجية لإسقاط الحكومات والدول والنظم وذلك (بإضعاف العقيدة وروح الولاء- تصدير الأفكار المشبوهة- الانحراف الأخلاقى- التشكيك فى العقيدة- نشر الشائعات- إثارة الفوضى- التطرف الدينى- الترويج لخطاب الكراهية)، وهو ما تعرضت له العديد من دول الشرق الأوسط لتنفيذ مخططات التقسيم وتقويض قدرات الدول والاستيلاء على ثرواتها، بدون إظهار العداة لأى منها، وبما يحقق أهداف ومصالح القوى الكبرى بأقل تكلفة ممكنة مع تجنب الدخول فى صراعات مباشرة مع هذه الدول.

سابعاً: العوامل المؤثرة فى تغير مفاهيم العداة والصداقة فى الشرق الأوسط

تعدد العوامل التى ساهمت فى تحول مفاهيم العداة والصداقة فى الشرق الأوسط، ويمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

١- العوامل الاقتصادية:

مع تزايد التحديات الاقتصادية فى المنطقة، أصبح من الضرورى لبعض الدول تعزيز علاقاتها التجارية والاستراتيجية، فعلى سبيل المثال، ساعدت التطورات الاقتصادية فى دفع عملية التطبيع مع إسرائيل لعدد من دول المنطقة، كما أن تزايد حاجة العديد من الدول العربية إلى الشراكة مع تركيا فى المجال الاقتصادى والتجارى ساهم فى تقارب العلاقات بين بعض الأطراف.

٢- التهديدات المشتركة:

التهديدات الأمنية، مثل انتشار الجماعات المسلحة مثل تنظيم «داعش» والتهديدات الإقليمية من بعض القوى الخارجية، أسهمت فى تعزيز التعاون بين الدول التى كانت على خلاف فى الماضى، وعلى سبيل المثال، شهدنا تقارباً فى المواقف بين السعودية وتركيا فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، رغم التوترات الأخرى بينهما.

٣- التواجد الأجنبى فى المنطقة:

التدخلات الغربية فى المنطقة، بما فى ذلك الغزو الأمريكى للعراق والحرب فى سوريا، أثرت بشكل كبير على العلاقات بين الدول فى الشرق الأوسط، وكانت هذه التدخلات مصدراً للعداة بين بعض الدول، ولكنها أيضاً ساهمت فى جعل بعض الدول تتقارب بحثاً عن توازنات القوى الإقليمية.

٤ - التحولات الاجتماعية والثقافية:

تأثرت المجتمعات في الشرق الأوسط أيضًا بتطورات تقنية وثقافية أدت إلى تغير النظرة التقليدية للعلاقات بين الدول، وتزايد التواصل بين الشعوب عبر وسائل الإعلام الرقمية وبها ساعد في سرعة عملية التقارب بين بعض المجتمعات، مما أدى إلى تجاوز بعض الصراعات القديمة.

ثامناً: النظرة المستقبلية للعلاقات الإقليمية

من المرجح أن تظل منطقة الشرق الأوسط في حالة من التغيير المستمر، حيث إن التحولات في مفاهيم العداة والصداقة سوف تعتمد على العديد من العوامل، بما في ذلك التطورات السياسية والاقتصادية، والتهديدات الأمنية، والتدخلات الخارجية، ومع ذلك قد تؤدي هذه التحولات إلى تكوين تحالفات جديدة تستند إلى المصالح المشتركة بدلاً من الانتهاات الأيديولوجية أو الدينية التقليدية.

خاتمة

لقد شهدت مفاهيم العداة والصداقة في الشرق الأوسط تحولات عميقة في السنوات الأخيرة نتيجة العديد من العوامل المحلية والدولية، فالعلاقات لم تعد تُبنى بالضرورة على الهوية أو الأيديولوجيا فقط بل على ما يخدم مصالح الدول، وهذا لا يعني أن العداة اختفى أو أن الصداقة أصبحت دائمة، بل أن من كان «عدواً دائماً» قد يصبح «شريكاً مؤقتاً»، ومن كان «صديقاً للأبد» قد يتبدل إن تغيرت المصالح، وعلى الرغم من أن التوترات لا تزال قائمة في عدد من دول المنطقة، إلا أن المصالح المشتركة ستكون هي العامل الحاسم في تشكيل مستقبل العلاقات في منطقة الشرق الأوسط.



أهمية القوة العسكرية في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط

لواء أ ح د / محمد قشقوش

مستشار الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية

٢- الأقاليم المحيطة بالشرق الأوسط: شبه القارة الهندية وجنوب غرب آسيا شرقاً، ودول وسط آسيا في الشمال الشرقي، وأوروبا في الشمال الغربي، وأخيراً أفريقيا في الجنوب، مع احتوائها على الإقليم الفرعي للشمال الأفريقي العربي.

٣- القوى الكبرى: وتتمثل في الولايات المتحدة في المقدمة عسكرياً واقتصادياً، ثم كل من روسيا والصين.

ثانياً: مكونات القوة العسكرية

هي بمثابة محصلة القوى الشاملة لمكونات القوة العسكرية من حيث: القوة البشرية (تحت السلاح) من قوات عاملة قوامها المتطوعون وقوات الاحتياط والقوات شبه العسكرية كالحرس الوطني على سبيل المثال. هذا بالإضافة الى الأسلحة بأنواعها ومعدات القتال والمعدات الأخرى بما فيها المعدات التكنولوجية. ويستكمل ذلك بالخطط العسكرية المتنوعة بما فيها معاونة القطاعات المدنية في حالات الطوارئ ومجابهة الكوارث كجزء هام من إدارة الأزمات، ليتبقى كفاءة التدريب القتالي العام، لتتوج تلك المحصلة بالروح المعنوية العالية المنبثقة من عدالة القضية التي يتم الدفاع عنها عسكرياً وقاتلياً على غرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتحرير سيناء عسكرياً ثم سياسياً باستخدام محصلة القوى الشاملة للدولة المصرية.

١- جيوش الشرق الأوسط والمدارس والعقائد العسكرية والقتالية (للجيش والفرد):

تتبع المدارس العسكرية لجيوش الشرق الأوسط مدرستين رئيسيتين هما: المدرسة الشرقية السوفيتية الروسية وحلف وارسو سابقاً، والمدرسة الغربية للولايات المتحدة وحلف الأطلسي حالياً. ويتبع

مرت منطقة الشرق الأوسط بمرحلة تشكل رئيسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، حيث انتهاء الانتداب البريطاني والفرنسي على أغلب الدول العربية ومنها فلسطين، حين سبق هذا التاريخ القرار الجائر من الأمم المتحدة رقم ١٨١ بتقسيم (دولة فلسطين) بين العرب واليهود في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ليمهد انتهاء الانتداب البريطاني في ١٤ مايو ١٩٤٨ الطريق إلى قيام دولة إسرائيل في اليوم التالي، لتبدأ الحروب العربية الإسرائيلية النظامية وغير النظامية من هذا التاريخ وحتى الحرب الإسرائيلية على غزة وعلى إيران ووكلائها (Proxy war) في الشرق الأوسط.

واكبت تلك المرحلة، وبالتوازي مع الحروب العسكرية، حروب أخرى سياسية كان أهمها الدعم الأمريكي للامحدود لإسرائيل الذي لولاه لما استطاعت الأخيرة الاستمرار في الحروب والتوسع، بل والشك في بقائها. كما تزامنت تلك الحقبة مع إنشاء أول علاقات سياسية مع موريتانيا وتوقيع اتفاقيات سلام مع كل من مصر والأردن، وتفاهمات وتطبيع مع عدة الدول كالمغرب والسودان والإمارات والبحرين، مما غير من شكل العدائيات والتهديدات والتعامل بين بعض مكونات دول إقليم الشرق الوسط وفي قلبه الدول العربية وقواها السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث يعطى هذا الواقع ملامح لمستقبل الشرق الأوسط وخاصة من المنظور الأمني العسكري.

أولاً: المجال الجيوستراتيجي

١- الحدود الجيوستراتيجية للشرق الأوسط: حيث الدول العربية والدول غير العربية المحيطة بإسرائيل وتركيا وإيران وإثيوبيا.

ج-الجيش التالى: جاءت بالترتيب العالمى كالآتى:
ليبيا ٧٦، الكويت ٧٩، البحرين ٨١، سلطنة عمان ٨٢، اليمن ٨٥، تونس ٩٠.

د-جيش لم يشملها التصنيف لظروف مختلفة: وهى الصومال، جزر القمر، موريتانيا، جيبوتى.

هـ- المدارس والمصادر التسليحية لجيوش الشرق الأوسط:

تمزج بين مدارس التسليح الشرقية والغربية كالتصنيف الدولى العام للدول ذات الاكتفاء الذاتى وهى الدول الكبرى السابق ذكرها. إلا أن هناك دولاً أخرى شرقاً وأوسطية حققت تقدماً ووضعت نفسها على خريطة التصنيع الذاتى والتصدير، مثل إسرائيل وتركيا وإيران ومصر والسعودية والإمارات والجزائر والأردن. كما أن هناك دولاً غير شرقاً وأوسطية مثل الهند، جنوب أفريقيا، إندونيسيا، البرازيل، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية.

كما تعتمد دول أخرى شرقاً وأوسطية على الاستفادة من المعونات العسكرية فى دعم قدراتها العسكرية، أو التصنيع المشترك مع الدول المصنعة الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، على غرار إسرائيل ومصر وتركيا والسعودية والإمارات، أو طبقاً لاتفاقيات الدفاع المشترك القائمة أو المنتظرة وخاصة مع الولايات المتحدة، وكذلك المنح التسليحية، لىبقى المصدر الأخير والهام وهو الشراء من السوق الدولية طبقاً للعرض والطلب ومعارض الأسلحة الدولية. بالإضافة إلى الحرب والمليشيات المنشقة أو المعارضة فى كل من السودان والصومال مع اختلاف الدوافع والسيناريوهات والدعم الخارجى لتلك المليشيات.

٣ - حروب الشرق الأوسط التى أثرت وتؤثر على الإقليم ومستقبله:

المدرسة الشرقية كل من إيران وسوريا وإثيوبيا واليمن والجزائر والسودان، بينما يتبع المدرسة الغربية كل من تركيا وإسرائيل ودول الخليج والأردن ولبنان وتونس والمغرب، بينما تفرد مصر بالجمع بين المدرستين، نظراً للتنوع الكبير لمصادر السلاح وبالتالي تكتيكات القتال التى بدأت شرقية وذلك من خبرة قتال ونصر حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أما العقائد، فتتقسّم إلى العقيدة العسكرية وجوهرها القدرات العسكرية والتخطيط العسكرى الاستراتيجى المبني على الاستراتيجية السياسية للدولة. أما العقيدة القتالية فجوهرها كيفية وأساليب وتكتيكات القتال طبقاً للإمكانيات العسكرية المتاحة، مع الوضع فى الاعتبار قوات وقدرات العدو والدول الصديقة والحليفة ومسرح الحرب وحالات المناخ والصقس. أما عقيدة القتال للمقاتل المصرى فتتصرف إلى معنى محدد وهو النصر أو الشهادة.

٢- تصنيف أهم جيوش الشرق الأوسط عام ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥: وتنقسم إلى عدة تصنيفات فرعية، مع ملاحظة أن التصنيف حتى للمراكز البحثية ذات المصدقية العالية، يعتمد أساساً على العدد وليس الكيف، مع استبعاد الأسلحة النووية وأغلب الأسلحة فوق التقليدية كما سيلي.

أ- جيوش المقدمة فى الشرق الأوسط: تحتل تركيا المركز الأول شرقاً وأوسطياً والثامن عالمياً ٨/١، تليها إيران ١٤/٢، ثم مصر ١٥/٣، فإسرائيل ١٧/٤، ثم السعودية ٢٤/٥، فالجزائر ٢٦/٦.

ب-جيوش المنتصف فى الشرق الأوسط: جاءت بالترتيب العربى العالمى كالآتى: العراق ٤٣/٧، الإمارات ٥٤/٨، المغرب ٥٩/٩، سوريا ٦٤/١٠، قطر ٧٢/١١، السودان ٧٣/١٢، الأردن ٧٥/١٣.

المحيط أو القريب من إسرائيل، مع استمرار العريضة الإسرائيلية باستمرار التواجد في جنوب لبنان واحتلال أجزاء من جنوب غرب سوريا بمساحة تقارب مساحة قطاع غزة، مع تجاوز الخط الأرجواني لمنطقة فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل في الجولان واحتلال مرتفعات جبل الشيخ الاستراتيجية، مع تنسيق وتفاهات إسرائيلية مع كل من تركيا وروسيا بواسطة أمريكية، وهو ما يمهد لتغيير خريطة قلب الشرق الأوسط واستمرار تعثر وانسداد أفق حل القضية الفلسطينية في ظل الدعم العسكري والسياسي الأمريكي الكبير، والمتوقع أن يستمر طيلة باقى فترة حكم الرئيس دونالد ترمب وبقاء الحكومة الإسرائيلية المتطرفة بقيادة بنيامين نتانياهو.

٤ - محددات القوى العسكرية ومؤشرات تشكل مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط:

أ- إسرائيل: استمر التطور الإسرائيلي العسكري الذاتى وخاصة التقنى، في المجالات التقليدية وفوق التقليدية والنووية (رغم استبعاد التصنيف النووى). وظهر ذلك جلياً في مجالات التسليح والتطور الذاتى للقوات الجوية بما فيها تكنولوجيا الاتصالات والتخفى للطائرة إف ٣٥ الأمريكية فائقة التقدم، وهو ما استخدمته ضد إيران وقطر. وكذلك تطوير معترضات الصواريخ الباليستية للقبة الحديدية، وهو ما باعته إلى ألمانيا مؤخراً بعد التحرش الروسى ببعض الدول الاسكندنافية.

كما يتواصل الدعم الأمريكى اللامحدود السياسى والعسكري والتقنى وخاصة الرخائر النوعية شديدة التدمير وعميقة الاختراق، في تطور متتال منذ استخدامها ضد مراكز القيادة في العراق ٢٠٠٣، ثم ضد حزب الله في جنوب لبنان وأخيراً ضد الأهداف النووية العميقة في إيران خلال حرب الإثنى عشر

أ- حروب سابقة أثرت على مكونات وتوجهات الإقليم: الحروب العربية-الإسرائيلية منذ حرب ١٩٤٨ - حرب أكتوبر ١٩٧٣ واتفاقيات السلام، الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، حرب تحرير الكويت (١٩٩٠)، ثم احتلال العراق (٢٠٠٣)، الحروب الداخلية وما نتج عنها من توحد (اليمن ١٩٨١) أو انفصال جنوب (السودان ٢٠١١) أو انقسامات (ليبيا-الصومال)، حيث أدت تلك الحروب إلى تفاقم أزمة الشرق الأوسط وتباعد الحلول التى يمكن أن تؤسس للدولة الفلسطينية ككيان مستقل حتى لو في إطار الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، حيث أسفرت بعض تلك الحروب الماضية- باستثناء حرب أكتوبر- عن توسع إسرائيل داخل الأراضى العربية المحتلة.

كما أثرت حروب العراق ضد إيران والكويت والولايات المتحدة، عن خروج العراق كقوة عربية واعدة كانت مؤهلة لكى تكون إضافة لمحصلة القوى الشاملة العربية وخاصة العسكرية في مواجهة إسرائيل بدعم الجبهة الشرقية لكل من سوريا والأردن ودول الخليج العربى.

ب- حروب حالية أثرت وتوثر على مستقبل الشرق الأوسط: وتتمحور حول الحرب الإسرائيلية المدعومة بقوة من الولايات المتحدة ضد غزة - وإيران وأذرعها في كل من جنوب لبنان، سوريا، العراق، اليمن، واستمرار انقسام ليبيا شرقاً وغرباً، بالإضافة إلى الحروب الأهلية بين جيوش الدول والمليشيات المنشقة أو المعارضة كما في كل من السودان والصومال مع اختلاف الدوافع والسيناريوهات والدعم الخارجى لتلك المليشيات.

كما أثرت وتوثر تلك الحروب الحالية في استمرار التفسخ وخاصة في قلب الإقليم العربى الجغرافى

إغناء ٩٠٪ وهو ما يضع إيران على أعتاب (العتبة النووية) لإمكانية إنتاج سلاح نووي، وفي سبيل ذلك واجهت إيران وتواجه خسائر كبيرة فى البنى التحتية واغتيالات العلماء التى كان معظمها فى حرب الإثنى عشر يوماً الأخيرة.

ج- تركيا: ما زال التوجه نحو بناء نطاق أمن تركى داخل الأراضى السورية قائماً، بالافتتاح من شمال سوريا التاريخية (من الميراث العثماني) رغم تحسن العلاقات مع أكراد سوريا، ورغم حل حزب العمال الكردستاني المعارض بقيادة أوجلان وتسليم وتدمير معظم سلاح هذا الحزب، حيث واكب ذلك تقارب تركى-أمريكى مع أكراد قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

يتوازى ذلك مع تتبع تركى حذر للموقف السورى-الإسرائيلى، والسورى-الروسى، والتفاهات الأمريكية لإبرام اتفاق أمنى، خاصة بعد احتلال إسرائيل لجنوب غرب سوريا، حيث تريده سوريا اتفاقاً أمنياً، بينما تطمح إسرائيل فى اتفاق سلام على غرار مصر والأردن. كما تريد روسيا البقاء فى شرق سوريا من خلال قاعدتها الجوية فى حميميم والبحرية فى طرطوس، فى إطار التوازن الروسى-الأمريكى فى إقليم شرق المتوسط.

٥ - الدول العربية

تشكل الدول العربية قلب الشرق الأوسط وتقع إسرائيل فى منتصفه، وبالتالي يعتبر الصراع العربى-الإسرائيلى هو جوهر الصراع فى إقليم الشرق الأوسط. وتبحث إسرائيل دائماً عن ذرائع لبدء الحروب التى تهدف أساساً إلى التوسع بالاستيلاء على أراضى الغير وخاصة الجوار المباشر، بينما تعاني العديد من الدول العربية من استمرار الإضعاف (والتآكل) العسكرى نتيجة الحروب والانقسامات

يوماً بين إسرائيل وإيران، حيث أفضى كل ذلك إلى التطور فى إمكانيات وأساليب ومستوى الردع الأمريكى الذى وضع تحت إمرة إسرائيل.

وتوازى ذلك مع استمرار احتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية، ثم إضافة أجزاء من جنوب لبنان وجنوب غرب سوريا بما فيها جبل الشيخ والخط الأرجوانى، مع الاعتراضات العميقة للأهداف القادمة من اليمن وأجزاء من العراق، بعد فتح المجال الجوى فى أعقاب التدمير الكامل لكل إمكانيات الجيش السورى براً وجواً وبحراً.

ب-إيران: استمر التوجه المعادى لإسرائيل والولايات المتحدة منذ الثورة الخمينية ١٩٧٩، مع خلل معادلة التوازن العامة لغير صالح إيران كما ظهر فى حرب الإثنى عشر يوماً ضد إسرائيل واشترك الولايات المتحدة فى المشهد الأخير لتلك الحرب. كما ظهر تصدع الأذرع الإيرانية فى الإقليم والمتمثلة فى كل من حزب الله والمليشيات فى سوريا والعراق، مع استمرار التهديد الحوثى نظراً للبعد الجغرافى والطبيعة الوعرة وكثافة ونوعية واستمرارية الدعم الإيرانى.

وقد لوحظ تطور فى نوع ومدى ودقة القصف الصاروخى الإيرانى فى الأيام الأخيرة من الحرب ضد إسرائيل، بما يعكس ضخامة المخزون الصاروخى وتنوعه واستمرارية إنتاجه ضمن خطط التصنيع الذاتى الإيرانى حتى ولو كان معظمه نتاجاً للهندسة العكسية لأسلحة روسية أو كورية شمالية.

كما استمر التطور الصاروخى (الموجب) ضد إسرائيل دون تطور (السالب) للمضادات الصاروخية الإسرائيلية والأمريكية، مع استمرار إيران فى المضى قدماً فى البرنامج النووى وخاصة فى مجال (إغناء) اليورانيوم، بهدف الوصول إلى مستوى

السياسية والاقتصادية، سواء من دول الإقليم ذاته أو من الدعم الخارجي وخاصة من الولايات المتحدة والرئيس ترامب شخصياً خلال ولايته الثانية، بالتوازي مع بقاء نتنياهو ويمينه المتطرف في السلطة.

ب- إعادة ترميم القدرات العسكرية الذاتية لإيران وأذرعها الإقليمية، مع استمرار طموحها النووي، رغم الضربات الإسرائيلية والأمريكية.

ج- فقدان جزء من محصلة القوة العسكرية العربية نتيجة الاقتتال في السودان أو الانقسام في كل من ليبيا واليمن، أو الاستقطاب الإيراني، أو الخروج من الجبهة العسكرية كما في سوريا على المدى القريب.

د- استمرار القضية الجدلية بين الأحقية والنتائج المحدودة للمقاومة العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وبين الخسائر المدنية الكبيرة والممتدة من جهة أخرى كما حدث ويحدث في غزة ولبنان.

خاتمة

على ضوء ما سبق، يمكن القول إن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط مرهون بما يتحقق من نتائج الصراعات في المنطقة، وفي قلبها قضية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، طموحاً في الوصول إلى حل الدولتين. كما سيظل ذلك مقروناً بالقوة العسكرية والاقتصادية لبعض دول قلب النسق العربي وخاصة مصر والسعودية والإمارات والأردن والعراق، ثم الجزائر والمغرب رغم التباعد الجغرافي، وما ستسفر عنه الضغوط والمحفزات الأمريكية، وشخصية وتوجهات الرئيس ترامب خلال الفترة المتبقية من رئاسته (٢٠٢٥-٢٠٢٩)، وهو ما يستوجب المتابعة.

في كل من السودان واليمن وليبيا وسوريا والصومال، وعدم الاتساق في العراق ولبنان. أما التجمعات والدول العربية المتبقية فيمكن تناولها على النحو التالي:

أ- دول مجلس التعاون الخليجي: يجمعها التقارب وشبه التحالف والعسكري والاقتصادي مع الولايات المتحدة وخاصة بعد وصول الرئيس ترامب إلى السلطة، بالتوازي مع دعم التوجه الإبراهيمي، مع ترقب الموقف السعودي-الإسرائيلي المنتظر وانعكاسه على القضية الفلسطينية، وبالتالي مستقبل الصراع أو السلام في الشرق الأوسط.

ب- دول الشمال الأفريقي العربية: يتواصل التطور العسكري النوعي الروسي تجاه الجزائر، والأمريكي تجاه المغرب، وبدء التمهد للحوار الجزائري-المغربي ارتباطاً بالموقف الأمريكي تجاه إقليم الصحراء، مع استمرار التقارب الإسرائيلي-المغربي السياسي والعسكري ووجود جالية يهودية كبيرة في المغرب.

ج- مصر: تحتل مصر المرتبة الخامسة عشر عالمياً والثالثة شرق أوسطياً، وتأتي في صدارة التصنيف العربي والأفريقي من حيث الحجم ووسائل القتال للأسلحة المشتركة، حيث تليها السعودية في الجناح العربي الآسيوي، والجزائر في الجناح العربي الأفريقي، وتقوم مصر مع السعودية بدور هام للشملة العربي ورأب الصدع نتيجة الانقسامات وخاصة في السودان وليبيا، كما تضطلع بدور رئيسي في القضية الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية.

٦- الاعتبارات العسكرية لمستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (في المدين القرب والمتوسط) وأهمها:

أ- الارتكان إلى القوة العسكرية أساساً، ثم القوى



الذكاء الاصطناعي والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: المؤثرون الجدد والتغيرات الجيوسياسية

د. عادل عبد الصادق

خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

رئيس برنامج دراسات المجتمع الرقمي

بناء القدرات في مجال تعزيز الأمن الوطني من جهة، أو من خلال التعاون الإقليمي والدولي من جهة أخرى؛ وتساعد الوعي بأهمية الأمن الجماعي كركيزة لمواجهة التهديدات المرتبطة بالتقنيات الناشئة، والتي منها الذكاء الاصطناعي، وذلك مع مخاطر تصاعد عسكرة الخوارزميات لتحقيق أهداف أمنية ناعمة ترتبط بالحروب النفسية وذات تأثير عميق عابر للحدود أو عبر الاتجاه نحو تطوير «القوة الصلبة» من معدات وأجهزة مادية تلعب دوراً في عمليات القتال والحرب مثل المسيرات أو الروبوتات أو الأسلحة ذاتية القيادة.

وباتت تدرك العديد من الدول أن من يحكم سيطرته على الذكاء الاصطناعي سيكون له الغلبة والثروة والهيمنة، ويرتبط ذلك بطبيعة المزايا الاستراتيجية المتوقعة من الذكاء الاصطناعي خاصة في زمن الصراع أو الحرب، مع الارتفاع في حجم التهديدات والتوترات الجيوسياسية عالمياً، وتنامي فرص إمكانية انتشار القوة العسكرية مع انخفاض تكلفتها، وإتاحته تطويرها أمام دخول فاعلين من الدول الصغرى والمتوسطة في النظام الدولي، أو من قبل الفاعلين من غير الدول، وفي مقابل احتكار عدد من القوى الكبرى تقليدياً للتقدم في مجال الأسلحة أو القدرات العلمية والتقنية.

ويؤدي دمج الذكاء الاصطناعي في الجيوش إلى فعالية عالية مع تقليل التكاليف الاقتصادية والبشرية، ومتجاوزاً للمزايا الكمية للأسلحة التقليدية، ويمثل ظهور الذكاء الاصطناعي تحدياً للحكومة التقليدية، حيث تتسابق الهيئات الدولية والدول بشكل منفرد لإيجاد سبل لتنظيم تكنولوجيا تتطور أسرع من قدرة الأطر القانونية والأخلاقية على مجاراتها، مما ينتج عنه حالة عدم اليقين التنظيمي، وتحدياً كبيراً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أصبحت لتطبيقات الذكاء الاصطناعي تأثيرات مختلفة، بعضها ذو طبيعة مدنية وبعضها الآخر ذو طبيعة عسكرية، وقد شكلت هذه التأثيرات تحولات كبيرة على الأمن والسلم الدوليين من جهة، وعلى الأمن الإقليمي من جهة أخرى، وتأثير المركب التقني-العسكري الجديد على تطبيقات الحرب والصراع، وهو الأمر الذي يؤثر في مرتكزات الأمن الإقليمي، ويُنشئ مصادر جديدة للقوة ويساهم في إعادة هيكلتها، وينتج كذلك مخاطر سباق تسلح إقليمي جديد. وعلاقة ذلك بنمو اتجاهات السيادة الوطنية الرقمية وطبيعة التعاون الإقليمي وطبيعة علاقة الإقليم بالدول الكبرى. ويأتي أهمية ذلك في ظل تصاعد دور الذكاء الاصطناعي في إعادة هيكل القوة والاستحواذ عليها في النظام الدولي، ومخاطر تأثير ذلك في نمو فرص عدم الاستقرار والأمن الإقليمي.

وتثير هذه المتغيرات تساؤلات عدة حول ماهية أبعاد الأمن الإقليمي الجديدة في ظل السياق العالمي حول الذكاء الاصطناعي؟ وما هي محفزات السباق الإقليمي حول الذكاء الاصطناعي؟ وما هي خريطة اتجاهات قدرات القوى الإقليمية في الذكاء الاصطناعي؟ وما هي فرص تعزيز الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن الإقليمي؟ وما هو اتجاهات مستقبل الأمن الإقليمي في ظل تصاعد الذكاء الاصطناعي؟

أولاً: الذكاء الاصطناعي والأمن الإقليمي في سياق عالمي

أصبحت تتسم العلاقة بين الأمن الدولي والإقليمي بالتشابك في العصر الرقمي؛ وفرضت الثورة الصناعية الرابعة فرصاً جديدة للاستحواذ على القوة الاستراتيجية الشاملة للدولة، ويبرز نمط جديد قائم على التنافسية بين دول العالم سواء فيما يتعلق

ثانياً: مخفزات الصعود لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الصراع الإقليمي:

٥- تبني عدد من الدول لما يُعرف بـ«الذكاء الاصطناعي السيادي»، وممارسة حقها في الحفاظ على أمنها القومي في مواجهة التهديدات الجيوسياسية، والسعي لتنمية قدراتها الذاتية أو بالتعاون مع شركاء من خارج الإقليم، من أجل تحقيق السيادة السيبرانية، وأهميتها في دعم السيادة الوطنية، وامتلاك قدرات الردع في مواجهة تنامي قدرات الخصوم أو تنامي حجم التهديدات.

٦- مخاطر تصاعد الذكاء الاصطناعي في الحروب النفسية في المنطقة عبر توظيف الذكاء الاصطناعي في نشر الشائعات أو التزييف العميق وتذكية الصراعات البينية وحتى داخل المجتمع، بالقدرات في مجال توظيفه في الحرب النفسية وسهولة تدشين حسابات وهمية وعمل اللجان الإلكترونية الموجهة للنيل من استقرار المنطقة أو دولها لصالح جهات خارجية.

٧- من شأن تصاعد دور التطبيقات العسكرية والأمنية للذكاء الاصطناعي أن يعمل على تغيير نظريات الحرب والعقيدة العسكرية، وهو ما يفرض تحديات أمام الجيوش الوطنية للحفاظ على الأمن القومي وانعكاس ذلك على الإقليم، وفي نفس الوقت يعزز من فرص الصراع ويفرض ضغوطاً متزايدة على تحديث الجيوش الوطنية.

٨- هناك اتجاه للعديد من دول المنطقة نحو التحول الرقمي بشكل متزايد، مما زاد من الاعتماد على المجال السيبراني لتقديم الخدمات الحيوية، والتي تتطلب تأمين البيئة الرقمية والتوسع في البنية التحتية والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، وزيادة انتشار واستخدام التطبيقات الرقمية، وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني وخاصة بين الدول النفطية.

١- تعاني المنطقة من فجوات متصاعدة، سواء من حيث توزيع القوة وانتشارها، أو التفاوت في تبني الرقمنة بناءً على طبيعة الثروة والمجتمع ومشكلات بناء الدولة، بالإضافة إلى التفاوت في مستويات الاستهلاك أو الإنتاج والتصنيع، والتفاوت في امتلاك القدرات البشرية، والتي منها ما يعتمد على العمالة الخارجية وأخرى لديها فائض من المهارات الرقمية.

٢- تتعرض المنطقة لمخاطر تطبيقات عسكرية الذكاء الاصطناعي، سواء على المستوى المادي المتعلق بالتخريب والقرصنة أو على مستوى البعد المرتبط بالحرب النفسية، وذلك إلى جانب تصاعد تأثير الهجمات السيبرانية وتصاعد دور الذكاء الاصطناعي في الأمن والدفاع والردع.

٣- تساهم الطبيعة الجيوسياسية للتحديات الناتجة عن الاختلافات المذهبية والدينية في الإقليم في انتقال الصراع إلى المجال السيبراني وتوظيف تطبيقاته ومنها الذكاء الاصطناعي، كما في حالة إسرائيل وفلسطين، أو بين إيران والخليج العربي.

٤- اتجاه الحركات المسلحة والعنيفة في المنطقة إلى تطوير قدراتها في مجال القوة السيبرانية الصلبة وخاصة مع ملائمة الذكاء الاصطناعي لفرق القوة مع الجيوش النظامية وقلة التكلفة، سواء عبر تطوير قوتها الذاتية أو بالدعم الخارجي. وتصاعد قدراتها في القوة الناعمة وتوظيف الذكاء الاصطناعي في نشر خطابها المتطرف، وتوليد المحتوى ونشره وزيادة درجة تأثيره بما يساعد في تضخيم دورها وتأثيرها والصورة الذهنية عنها.

ثالثاً: خريطة قدرات القوى الإقليمية في الذكاء الاصطناعي:

وأدى هذا التوجه إلى مرونة أمريكية في فرض القيود على عملية تصدير التقنيات المتقدمة إلى الخارج، سواء للحلفاء أو الأسواق الناشئة.

وتتمتع إسرائيل بقاعدة دفاعية وتكنولوجية وصناعية متقدمة، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وعلاقات استراتيجية مع كبريات الشركات التقنية، وشهد الصراع الإقليمي توظيف إسرائيل للذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من العقوبات الدولية، تتمتع إيران بتقاليد علمية قوية تركز على الهندسة العكسية؛ والتعاون غير الرسمي مع الصين وروسيا، وتمكنت من تحقيق تقدم في مجال الحرب السيبرانية والمسيرات بما مكنها من توسيع نفوذها الإقليمي.

وتتملك تركيا قدرات كبيرة في مجال المسيرات، حيث تسيطر على ٦٥٪ من سوق المسيرات عالمياً، وقد وظفتها تجارياً واستراتيجياً في صراعات أرمينيا وأوكرانيا وسوريا.

وقادت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التوجه نحو الذكاء الاصطناعي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وأصبحت تمتلك الحصة الأكبر إقليمياً في الاستثمار في الذكاء الاصطناعي.

وتتملك مصر قدرات في تطوير المسيرات وتتمتع بميزة نسبية في المنطقة بفضل توافر الأيدي الماهرة، مقارنة بالتحديات الكبيرة في دول الخليج والهجرة العكسية في إسرائيل، وتورط بعض الدول المنتجة في المنطقة في صراعات دموية، والتزام مصر بتصدير هذه التقنيات إلى الجيوش الوطنية.

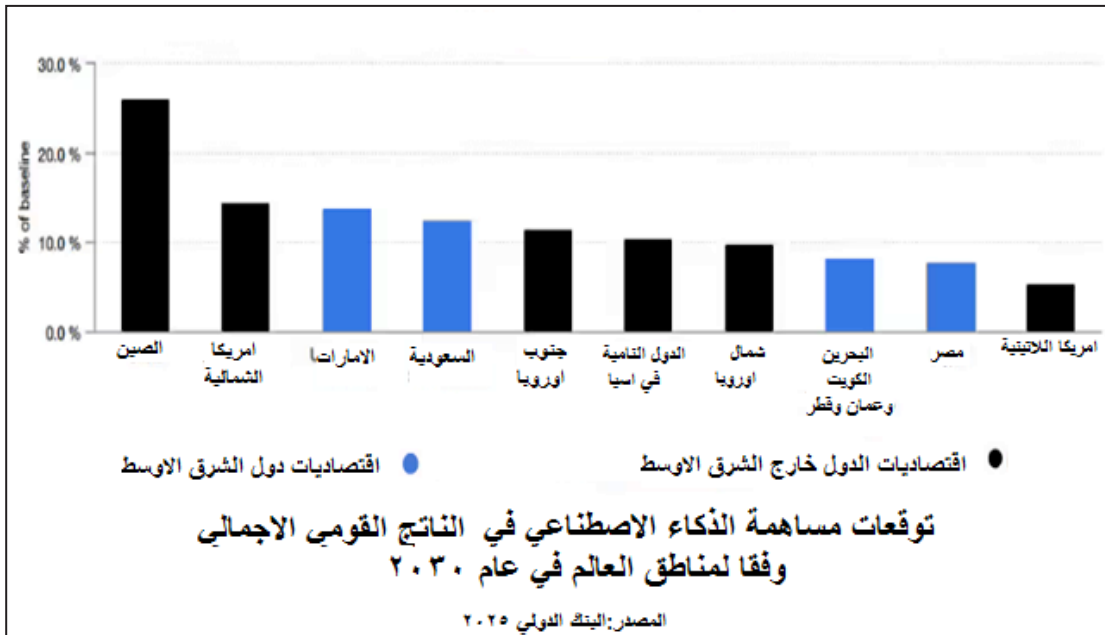
وكشفت مصر في معرض إيدكس ٢٠٢٥ عن قدرات جديدة في مجال المسيرات مثل المركبة

شكلت حرب إسرائيل على غزة ولبنان وإيران منعطفاً جديداً لتحول تطبيقات الذكاء الاصطناعي الأمنية والعسكرية، وهو ما جذب أنظار المنطقة والعالم لخطورة تلك التوجهات على الأمن الإقليمي.

وتمكنت قوى إقليمية من امتلاك تقنيات المسيرات والصناعات المرتبطة بها، وباتت تلعب دوراً في سوق التسليح الإقليمي وفي توازن القوة الدولي عبر تصنيعها وتصديرها، مما وسّع نفوذها الإقليمي مثل إيران وتركيا والإمارات، وتدخلها في صراعات إقليمية مثل غزة ولبنان واليمن والسودان وسوريا. ومن ثم فقد شهد الإقليم تحولاً من الهيمنة التقنية الإسرائيلية على الذكاء الاصطناعي إلى بروز قوى صاعدة إقليمية جديدة.

يتميز هذا السباق الإقليمي الجديد في مجال الذكاء الاصطناعي بالمزج بين الاستخدام المدني والعسكري، مما يبرز فرصة تاريخية لكسر الاحتكار المعرفي للتقنيات المتقدمة الذي تحتكره الدول الكبرى.

وكانت القدرات في مجال المسيرات هي النمط الغالب مقارنة بأنماط عسكرية الذكاء الاصطناعي الأخرى التي تتطلب قدرات تقنية كبيرة غير متوافرة لدى عدد من دول المنطقة، ويتفاوت استغلال دول المنطقة للتنافس الجيوستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة، لتعظيم المكاسب في مجال التقنيات الناشئة، وبينما تركز الولايات المتحدة على تطوير الذكاء الاصطناعي وعلاقته بأسواق رأس المال، تركز الصين على تحقيق مكاسب إنتاجية بالتطبيق السريع لتقنياتها، وغياب المشروطة السياسية والتعاون القائم على الشراكة وليس التبعية.



٤- هناك دور لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات العسكرية للجيش الوطني بما يجعلها على قدر كاف من مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وخاصة المرتبطة بالتقنيات الناشئة، وتعزيز الأجهزة للعمليات العسكرية والأمنية والاستخباراتية.

٥- القدرة على توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي ترتبط بالقدرة على تحليل البيانات الضخمة، وبما ينعكس في ترشيد الموارد المحدودة والتوجيه الأمثل للتنمية وتعزيز عملية صنع القرار ومواجهة التحديات الناشئة أو المستقبلية.

٦- يشكل الذكاء الاصطناعي التوليدي قوة دافعة هائلة للاقتصاد الإقليمي بتأثيره الإيجابي على زيادة الإنتاجية والتحويلات الهيكلية في سوق العمل، ويحسن كفاءة اتخاذ القرارات ويعزز الابتكار والنمو الاقتصادي والتنافسية في الأسواق العالمية، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمي.

٧- يأتي دور الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية في تحليل البيانات الضخمة والمعقدة، والتنبؤ بالأحداث المستقبلية من خلال وضع السيناريوهات، ودعم صانعي القرار في إدارة المخاطر قبل تحولها إلى أزمات فعلية. هذا الدور يعزز من فرص تطبيقات الإنذار المبكر وإدارة الصراعات الإقليمية.

٨- يعد مدخل التنمية والسلام مهماً في إرساء الأمن، ومن ثم فإن تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة من شأنه أن يحد من الاختلالات الاجتماعية والتوترات المولدة للصراع الإقليمي، ومن ثم فإن طرح مبادرات تتعلق بالسلام وبناء الثقة أمر مهم في زيادة الثقة بين أطراف الإقليم من جهة والحد من التدخلات الخارجية من جهة أخرى.

القتالية غير المأهولة «عقرب»، وأعلنت عن شراكة استراتيجية مع شركة «هافيلسان» التركية لإنتاج مسيرة «جبار ١٥٠» و«حمزه ٢» بالتعاون مع الصين بالإضافة إلى مسيرة «جبار ٢٠٠». كما طورت مصر منظومة «حارس-٢»، لردع المسيرات التي تجمع بين الرادار وأجهزة الاستشعار الكهروضوئية لتحقيق كشف مبكر لأي طائرة مسيرة، سواء كانت مفردة أو ضمن سرب متكامل.

رابعاً: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن الإقليمي:

١- يمكن تعزيز الأمن الإقليمي من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي في مواجهة الأزمات الإنسانية ومواجهة الكوارث والأزمات الطبيعية والتغير المناخي ومكافحة التصحر وغيرها، وذلك بتحليل البيانات وصور الأقمار الصناعية وتحسين القدرة على اتخاذ القرار.

٢- إن حوكمة توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري يمكن أن تفتح الباب للحوار الإقليمي حول اتخاذ التدابير الفعالة لبناء الثقة سواء بين الشركاء الإقليميين والدوليين، ومن ثم فإن انخراط المنطقة في صياغة القواعد والسياسات المرتبطة بالتقنيات الناشئة أمر مهم لدمجها في السياسة العالمية.

٣- يارس الذكاء الاصطناعي دوراً في دعم الأمن السيبراني على المستويين الوطني والإقليمي عبر تعزيز القدرات في مجالات الدفاع والردع والأمن، والدفع قدماً إلى زيادة الوعي والاستثمار في الصناعات الرقمية وبناء القدرات وفي مجالات البحث والابتكار، وخاصة مع تمتع المنطقة عامة بقاعدة كبيرة من الشباب في الهرم السكاني.

العسكرية للذكاء الاصطناعي من جهة والفجوة في رأس المال والمهارات البشرية من جهة أخرى.

٢- كلما زادت قدرات دول المنطقة في مجال الذكاء الاصطناعي، زادت مخاطر الأمن الإقليمي، ويعود ذلك إلى ضعف قدرات التنظيم وتعرض المنطقة لدور متزايد للشركات التقنية العابرة للحدود، وتراجع القدرة على تبني الأطر التنظيمية على المستوى الإقليمي، مما يكشف عن تحلف عن ركب الاتحاد الأوروبي.

٣- تشهد المنطقة تبني طموحات متزايدة لتطبيق الاستراتيجيات الوطنية الطموحة للذكاء الاصطناعي، ومشاريع البنية التحتية، والإنفاق على التدريب وبناء القدرات، وتعزيز التعاون الرقمي مع عدد من دول العالم، والسعي إلى دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.

٤- يتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي سنوياً في النمو الاقتصادي الوطني في المنطقة ما بين ٢٠٪ و٣٤٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مع توقع وصول تأثير الذكاء الاصطناعي على الصناعات غير النفطية في الشرق الأوسط إلى ٣٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعزز التنافسية الاقتصادية للمنطقة عالمياً ويدعم جهود التنمية المستدامة.

٥- يمثل تصاعد اهتمام دول الخليج بتطبيقات الذكاء الاصطناعي فرصة غير مسبوقه لتحقيق التوازن الإقليمي في عسكرة الذكاء الاصطناعي، وفي ظل تبني التوجه الجديد لإحلال مبدأ النفط مقابل الأمن بـ «رأس المال والاستثمار مقابل التقنية» في العلاقة مع الولايات المتحدة. لكن ذلك لا ينفي أنها تواجه تحدي الاعتماد على الرقائق والبنية التحتية الأمريكية، والتي تتطلب موافقة أمريكية قد تؤثر على مستقبل النمو فضلاً عن تحدي المهارات البشرية.

٩- في ضوء التهديدات المتصاعدة من التقنيات الناشئة، والتي يعد الفاعلون فيها من العابرين للحدود الدولية، مثل الشركات التقنية الكبرى والدول المعنية، فإن هناك تأثيراً إيجابياً لتعزيز دور الذكاء الاصطناعي في التعاون البناء بين كافة أصحاب المصلحة من أجل خير الجميع، وتفعيل الاتفاق الرقمي العالمي.

١٠- تمتلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي قدرات في تبادل وتشارك المعلومات والبيانات بما يزيد من التعاون المشترك في تعزيز الأمن الإقليمي، إلى جانب تطوير الأطر التشريعية مثل الاتفاقية العربية للأمن السيبراني وتعزيز الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي لتأخذ في الاعتبار الأبعاد الإقليمية والدولية.

١١- يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي، وخاصة عبر الاندماج مع الأقمار الاصطناعية، في القيام بمهام تأمين الحدود والسواحل ومراقبتها، وتعزيز عمليات البحث والإنقاذ ومكافحة التهريب وتجارة المخدرات ومسارات الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الداخلي.

١٢- فرص تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة يمكن أن تحسن من القدرات في مجال الإنذار المبكر وإدارة المخاطر وطرح الحلول والتنبؤ بالتطورات المستقبلية، وهو الأمر الذي سينعكس إيجابياً على الأمن الإقليمي.

خامساً: اتجاهات مستقبل تأثير الذكاء الاصطناعي في الأمن الإقليمي:

١- تزايدت الفجوة بين توجهات الدول العربية نحو التحول الرقمي وقدرتها على مواجهة التحديات الأمنية الناشئة، وكذلك الفجوة في تبني التطبيقات

ذات الصلة، والدولية المعنية بالسلم والأمن الدوليين بشأن تنظيم استخدام الأسلحة ذاتية القيادة.

١٠- السعي لدمج الجهود العربية في السياقات الدولية لتجريم استخدام الأسلحة ذاتية القيادة وتطبيق القانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، يجب بناء قدرات للجهات المعنية بالأمن والدفاع لفهم التقنيات الناشئة وتأثيرها على الأمن الإقليمي والقومي.

١١- اتساع إتاحة فرصة استفادة الإقليم من الاتجاه العالمي نحو إصلاح الخلل الاستراتيجي في سلاسل الإمداد العالمية المرتبطة بالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي والصناعات المتصلة به، مثل أشباه الموصلات والحوسبة الكمومية ومراكز البيانات. وتتوفر أمام المنطقة فرص للدخول في هذا المجال بفضل موقعها الجغرافي المتميز ودورها الحيوي في حركة البيانات العالمية، كما هو الحال في مصر.

١٢- تصاعد اتجاه دول المنطقة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة، بوصفه السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المرتبطة بنقص الموارد، لا سيما للدول غير النفطية. وفي المقابل، تنوع مصادر الاقتصاد الوطني للدول النفطية مع التوقعات بزيادة دور الذكاء الاصطناعي في نمو الناتج القومي الإجمالي، مما سيعزز فرص التنمية على المستوى الوطني وانعكاسها الإيجابي على الأمن الإقليمي.

٦- هناك فرصة لتعزيز الشراكة على المستوى الوطني بين القطاعين الحكومي والخاص، وجذب الاستثمارات الوطنية إلى جانب الأجنبية تحت الأجندة الوطنية، ثم العمل على بناء تحالفات إقليمية لتعزيز نظم الدفاع والردع ضد مخاطر التقنيات الناشئة، ولعل نموذج التعاون التركي - المصري لإنتاج مسيرات نموذج مهم لدول الإقليم.

٧- تصاعد الاتجاه لدى العديد من الدول في الإقليم لدمج تلك التقنيات في الجيوش النظامية وتغيير استراتيجياتها الوطنية في الأمن القومي، وتلك الخاصة بالذكاء الاصطناعي وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وزيادة الاتجاه في تطوير منظومات الردع للمسيرات وأسلحة الذكاء الاصطناعي.

٨- تصاعد دور الذكاء الاصطناعي في التزييف العميق وإنتاج المحتوى المضلل وإعادة استخدام محتوى مرتبط بمناطق صراعات أخرى. كما تصاعد دور المعلومات المضللة وقت النزاعات المسلحة في محاولة للتأثير في الرأي العام وشن تطبيقات الحرب النفسية، خاصة في ظل تحديات السيطرة على تدفق المعلومات عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

٩- الدفع إلى إعادة النظر في منظومات الأمن الإقليمي لتأخذ في الاعتبار صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل العسكري، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى



مستقبل الأمن الإقليمي وقضايا الطاقة في منطقة الشرق الأوسط

د. أحمد قنديل

رئيس وحدة العلاقات الدولية ورئيس برنامج دراسات الطاقة
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ومع تحولات النظام الدولي خلال العقدین الأخيرین، ازداد دور الطاقة تعقيداً، خاصة في ظل اشتداد المنافسة بین القوى الكبرى، الولايات المتحدة والصين وروسيا، على النفوذ في المنطقة، وظهور أنماط جديدة من التهديدات غير التقليدية، مثل: الهجمات السيبرانية، واستهداف البنية التحتية الحيوية للطاقة، إضافة إلى تهديدات الفاعلين من غير الدول للممرات البحرية وخطوط الإمداد.

كما شهد قطاع الطاقة تحولاً هيكلياً عالمياً مدفوعاً بتوجهات التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، والبحث عن بدائل مستدامة للطاقة، وتنامي دور الهيدروجين الأخضر، ما يفرض تحديات وفرصاً أمام دول المنطقة، تهدد بعضها بتراجع الطلب العالمي على النفط على المدى الطويل، فيما تفتح فرصاً لدول أخرى لتصبح مراكز إقليمية للطاقة المتجددة.

وتبرز مصر في هذا السياق باعتبارها فاعلاً مركزياً في منظومة الطاقة الإقليمية، مستفيدة من موقع جغرافي استراتيجي يتحكم في قناة السويس، أحد أهم الممرات العالمية لنقل النفط والغاز، إضافة إلى اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، وشبكة متنامية من مشروعات الربط الكهربائي، ودور ناشئ في إنتاج الهيدروجين الأخضر.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، تهدف هذه الورقة إلى تحليل مستقبل الأمن الإقليمي في ضوء قضايا الطاقة، عبر استعراض السياق التاريخي للعلاقة بين الطاقة والأمن، وتحليل ديناميكيات التعاون والتنافس الداخلي والإقليمي، وقراءة دور القوى الكبرى، والفاعلين من غير الدول، وتأثير التحديات الأمنية المرتبطة بالبنية التحتية والممرات البحرية، وصولاً إلى بلورة توصيات عملية لصانع القرار المصري لتعزيز دوره في أنماط توازنات الطاقة في المنطقة.

تعد منطقة الشرق الأوسط مركز الثقل في سوق الطاقة العالمية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم. إذ تضم المنطقة ما يقرب من نصف الاحتياطات المؤكدة من النفط في العالم، إضافة إلى احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، تتركز في الخليج العربي وشرق المتوسط وشمال أفريقيا. كما أن هذه المنطقة تمثل أيضاً إحدى أكثر المناطق أهمية في الجغرافيا السياسية العالمية، نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي محوري يتوسط القارات الثلاث، وتتحكم في أهم الممرات البحرية الدولية التي تمثل شرايين رئيسية لتدفقات التجارة العالمية واحتياجات الطاقة.

وفي هذا السياق، لعبت موارد الطاقة دوراً مركزياً في صياغة بنية النظام الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث أسهمت في تشكيل أنماط التنافس بين القوى الدولية، وفرضت نفسها كعامل حاكم لتفاعلات دول المنطقة، سواء عبر توظيفها سياسياً واقتصادياً، أو عبر كونها سبباً مباشراً للصراعات المسلحة. كما أصبحت عائدات النفط والغاز الطبيعي أيضاً المصدر الرئيسي لاقتصادات معظم دول الخليج العربي، كما ترسخت مكانة هذه الدول في النظام الدولي باعتبارها مورد الطاقة الأكبر والأكثر استقراراً.

ومن جهة أخرى، شكلت مصادر الطاقة، خاصة التقليدية منها، بعداً رئيسياً في تفاعلات المنطقة الداخلية؛ إذ لعبت دوراً في إدارة الأزمات، وبناء التحالفات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحديد مسارات التنمية الاقتصادية. وبالترزامن مع ذلك، كانت هذه المصادر أيضاً سبباً في تفجير صراعات مسلحة ونزاعات حدودية على الموارد، كما في الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والتنافس على الغاز الطبيعي في شرق المتوسط منذ ٢٠٠٩.

أولاً: السياق التاريخي للعلاقة بين الأمن الإقليمي والطاقة

للقوة والاعتماد المتبادل في آن واحد. فبينما وفرت عائدات النفط والغاز موارد مالية هائلة لدول المنطقة، فإنها جعلتها في الوقت نفسه رهينة لتقلبات السوق العالمية ولتفاعلات القوى الكبرى. وقد أدت هذه العلاقة المعقدة إلى بروز نمط من «الأمن الطاقوي المتبادل». فمن جهة، يعتمد العالم الصناعي على صادرات المنطقة من النفط والغاز الطبيعي، ومن جهة أخرى، تعتمد دول المنطقة على التكنولوجيا والأسواق والاستثمارات الغربية.

وفي الثمانينيات، أدت الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) إلى تعطيل صادرات النفط وإحداث اضطراب في أسواق الطاقة العالمية، بينما كشفت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) عن هشاشة الأمن الإقليمي حين ارتبط الصراع مباشرة بالسيطرة على موارد النفط وموانئ التصدير. كما أسهمت هذه الصراعات في إعادة تشكيل العلاقات الأمنية، وإقامة تحالفات جديدة تقودها الولايات المتحدة لحماية تدفقات الطاقة من الخليج.

ومع مطلع الألفية الجديدة، دخلت المنطقة مرحلة جديدة من التداخل بين الطاقة والسياسة والأمن. فقد تسببت حرب العراق عام ٢٠٠٣ في إعادة رسم خريطة السيطرة على الموارد النفطية، كما أدى صعود الجماعات الإرهابية مثل «داعش» إلى تهديد البنية التحتية لقطاع الطاقة في العراق وسوريا، ما جعل حماية المنشآت النفطية جزءاً من أولويات الأمن الإقليمي.

ومن ناحية أخرى، شهدت منطقة شرق المتوسط منذ عام ٢٠٠٩ اكتشافات كبيرة للغاز الطبيعي (مثل حقول ليفيathan و تمار في إسرائيل، وظهر في مصر، وأفروديت في قبرص)، ما فتح فصلاً جديداً من التفاعلات الجيو-اقتصادية بين دول الإقليم.

ارتبطت نشأة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط منذ بدايات القرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بتطور صناعة النفط والغاز، حيث شكل اكتشاف النفط في إيران عام ١٩٠٨، ثم في العراق والبحرين والسعودية خلال العقود اللاحقة، نقطة تحول استراتيجية في التاريخ الاقتصادي والسياسي للمنطقة. فقد تحولت الطاقة منذ ذلك الحين من مجرد مورد اقتصادي إلى عامل جيوسياسي أساسي أسهم في إعادة رسم خريطة النفوذ الدولي والإقليمي.

وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين، أدركت القوى الاستعمارية الكبرى، وخاصة بريطانيا وفرنسا، الأهمية الجيوسياسية للطاقة، فسعت إلى السيطرة على مناطق الإنتاج وخطوط الإمداد. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، انتقل مركز الثقل تدريجياً إلى الولايات المتحدة التي تبنت سياسة ضمان تدفق النفط بأسعار مستقرة لدعم النمو الاقتصادي الغربي، وربطت أمن الطاقة بأمن الخليج العربي.

وقد تجسد هذا الارتباط بوضوح في «عقيدة كارتر» عام ١٩٨٠، التي نصت على أن أي محاولة للسيطرة على الخليج تعد تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية، ما أرسى الأساس لحضور عسكري أمريكي دائم في المنطقة.

وفي المقابل، بدأت دول الخليج تدرك تدريجياً أن مواردها النفطية تمنحها وزناً سياسياً استراتيجياً، يمكن استخدامه كورقة ضغط في العلاقات الدولية. وبلغ هذا الإدراك ذروته خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، حين استخدم النفط كسلاح سياسي في مواجهة الغرب، ما أدى إلى أول «صدمة نفطية» عالمية وأعاد رسم توازنات القوة في سوق الطاقة.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت الطاقة أداة مزدوجة،

١- الدور الاقتصادي-التنموي: يمثل قطاع الطاقة المصدر الأساسي للدخل القومي في العديد من دول الشرق الأوسط، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز كمحركات رئيسية للنمو. وقد مكنت العائدات الضخمة للقطاع من تأسيس بنى تحتية متقدمة، وتطوير برامج اجتماعية وخدمية واسعة، وتحقيق معدلات تنمية مرتفعة مقارنة بمناطق أخرى.

كما أصبحت موارد الطاقة الركيزة التي تقوم عليها استراتيجيات التحول الاقتصادي في دول المنطقة، على غرار رؤية السعودية ٢٠٣٠ ورؤية الإمارات ٢٠٥٠، التي تسعى للانتقال من اقتصاد يعتمد على الهيدروكربونات إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة. ويعد توجيه الاستثمارات في الصناعات المرتبطة بالطاقة، مثل التكرير والبتروكيماويات والهيدروجين الأخضر-عاملاً حاسماً في تعزيز القيمة المضافة وقدرة الدول على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

٢- الدور الأمني-الاستراتيجي: للطاقة دور مركزي في صياغة السياسات الدفاعية والأمنية، إذ ترتبط أمن الطاقة مباشرة بأمن الدولة القومي. وتشمل الأبعاد الاستراتيجية لذلك:

أ- حماية منشآت الطاقة والبنية التحتية: تشكل المنشآت النفطية والغازية أهدافاً حساسة لصراعات المنطقة، كما يحدث في السعودية واليمن والعراق وسوريا. فعلى سبيل المثال، استهدفت هجمات ٢٠١٩ منشآت «أرامكو» في السعودية، وأدت إلى تعطل مؤقت لنحو ٥٪ من إمدادات النفط العالمية.

ب- تأمين طرق النقل والممرات البحرية: تحظى الممرات البحرية بأهمية بالغة، إذ يمر عبر مضيق هرمز، على سبيل المثال، نحو ٢٠٪ من تجارة النفط العالمية يومياً، ما جعله أحد أكثر النقاط حساسية في

إذ تحولت الطاقة من مورد تقليدي إلى أداة لبناء التحالفات الإقليمية الجديدة، تجسدت في تأسيس «منتدى غاز شرق المتوسط» عام ٢٠١٩، الذي قاده مصر ليكون منصة للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي في الوقت نفسه.

وفي العقد الأخير، أظهرت التحولات التكنولوجية والتحول نحو الطاقة النظيفة أن مفهوم «الأمن الطاقوي» في الشرق الأوسط لم يعد يقتصر على ضمان تدفق النفط، بل أصبح يشمل تنوع المصادر، وتأمين البنية التحتية، وإدارة التحول البيئي. فالقضايا البيئية والمناخية بدأت تتداخل مع الأمن الاقتصادي والسياسي للدول المنتجة للطاقة، ما يدفعها اليوم إلى إعادة النظر في سياساتها طويلة الأمد.

وهكذا يتضح أن العلاقة بين الأمن الإقليمي والطاقة ليست علاقة ظرفية أو آنية، بل علاقة بنيوية متجذرة في تاريخ المنطقة الحديث. فقد شكلت الطاقة الإطار الذي دار في فلكه معظم التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط، وستظل كذلك في المستقبل، مع تطور مصادر الطاقة وتغير أولويات النظام الدولي.

ثانياً: أدوار قطاع الطاقة في منظومة الأمن الإقليمي

أصبح قطاع الطاقة في الشرق الأوسط أحد الأعمدة الرئيسية لبناء منظومة الأمن الإقليمي، ليس فقط من منظور اقتصادي، بل باعتباره عنصراً محورياً في تشكيل التحالفات، وإدارة الصراعات، وصياغة السياسات الدفاعية، وتعزيز النفوذ الجيوسياسي. ويتجلى ذلك في أربعة أدوار أساسية، تشمل: الدور الاقتصادي-التنموي، والدور السياسي-الدبلوماسي، والدور الأمني-الاستراتيجي، والدور التكنولوجي-المعرفي.

٤- الدور التكنولوجي-المعرفي: أصبحت التكنولوجيا ركيزة أساسية في تطور قطاع الطاقة في الشرق الأوسط، إذ تسهم في تحسين كفاءة الإنتاج، وتقليل الانبعاثات، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. وقد سعت دول المنطقة إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة-مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر-لتحقيق التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

كما تلعب مراكز الأبحاث والجامعات دوراً مهماً في تطوير الكفاءات البشرية والابتكار، من خلال برامج مرتبطة بعلوم الطاقة وإدارة الموارد. وفي هذا الإطار، أصبحت مبادرات مثل مدينة مصدر في الإمارات، ومركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (KAPSARC)، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن نماذج رائدة في المنطقة.

وفي ضوء هذه الأدوار الأربعة للطاقة في منظومة الأمن الإقليمي، يتبين الدور المتنامي للطاقة في تشكيل التحالفات والحسابات الاستراتيجية للدول، سواء في الخليج أو شرق المتوسط، بما يعزز حضورها المستقبلي في معادلة الاستقرار الإقليمي.

ثالثاً: القوى الكبرى وإدارة التنافس على مصادر الطاقة

في خضم التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تبرز منطقة الشرق الأوسط بوصفها مركزاً محورياً في خريطة التنافس بين القوى الكبرى على موارد الطاقة. فثقلها الجيوسياسي، وامتلاكها لاحتياجات ضخمة من النفط والغاز، وموقعها الحاكم على خطوط التجارة البحرية، جميعها عوامل تجعلها ساحة لا غنى عنها في معادلة الأمن الطاقوي العالمي. وخلال العقدین الماضيين، ومع صعود

الأمن الإقليمي. كما تمثل قناة السويس في مصر أيضاً ممراً استراتيجياً لتجارة النفط والغاز المسال، وقد أدى التوسع في قدراتها إلى تعزيز أهميتها.

ج- الاستعداد لمخاطر الهجمات السيبرانية: أدى التحول الرقمي في قطاع الطاقة إلى زيادة مخاطر الهجمات السيبرانية، التي تستهدف تعطيل الإنتاج أو إرباك الأسواق، كما حدث في هجوم (Shamoon) على منشآت نفطية سعودية عام ٢٠١٢.

د- العلاقة بالانتشار النووي: يعد السعي لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما في إيران والسعودية والإمارات ومصر، جزءاً من الاستراتيجية الطاقية للدول، لكنه يرتبط أيضاً بإعادة هندسة التوازنات الإستراتيجية.

٣- الدور السياسي-الدبلوماسي: اكتسبت الطاقة بعداً دبلوماسياً متنامياً في سياسات دول المنطقة، إذ أصبحت إحدى أدواتها المؤثرة في إدارة العلاقات الخارجية. فالدول المنتجة للطاقة تسعى إلى توظيف مواردها لبناء تحالفات دولية، أو للحفاظ على توازنات القوى الإقليمية، أو لدعم مواقفها السياسية في القضايا الإقليمية.

وقد عززت منظمة أوبك، ومن بعدها أوبك بلس بقيادة السعودية وروسيا، من قدرة المنتجين على التأثير في الأسواق العالمية عبر إدارة مستويات الإنتاج.

كما لعب الغاز في شرق المتوسط دوراً محورياً في تشكيل تحالفات جديدة، تمثلت في تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) الذي قاده مصر، كمنصة تعاون اقتصادي-سياسي ضمت اليونان وقبرص وإيطاليا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

الماضي لاستعادة نفوذها في الشرق الأوسط، مستندة إلى قوتها كلاعب رئيسي في أسواق النفط والغاز. فقد شكل تحالفها مع السعودية ضمن إطار «أوبك بلس» نقطة تحول عززت بها موسكو قدرتها على التأثير في أسعار النفط العالمية. كما أتاح حضورها العسكري في سوريا، قبل سقوط نظام بشار الأسد، لها موطئ قدم استراتيجي على المتوسط، مكنها من توسيع شبكتها من العلاقات السياسية والطاقة رغم العقوبات الغربية.

ويمثل الاتحاد الأوروبي قوة تختلف أولوياتها عن بقية الأطراف؛ فهو الأكثر اعتماداً على الواردات الخارجية من موارد الطاقة، والأشد حاجة إلى تنوع مصادر الطاقة، وخاصة بعد الحرب الروسية-الأوكرانية. لذلك باتت شركات أوروبا مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر عمقاً، سواء عبر اتفاقيات الغاز مع الجزائر وقطر ومصر، أو من خلال دعم مشروعات الطاقة النظيفة وربط الكهرباء، وهي أدوات تراها بروكسل ضرورية لضمان أمنها الطاقى على المدى الطويل.

ومع تشابك مصالح هذه القوى، تتطور ديناميكيات معقدة من التنافس والتنسيق في آن واحد. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تتسابق فيه الصين وأوروبا على تأمين حصص من أسواق الطاقة، تعمل الولايات المتحدة على ضمان ألا تترجم الاستثمارات الصينية والروسية إلى نفوذ سياسي مهدد. كما تشكل التكنولوجيا مجالاً جديداً للصراع، إذ تتجه كل قوة كبرى لاحتكار موقع متقدم في مجالات الهيدروجين، والذكاء الاصطناعي، والطاقة النووية، والبطاريات المتقدمة.

وترى دول الشرق الأوسط في هذا التنافس فرصة لتعزيز مكانتها الدولية، عبر تنوع شراكاتها،

قوى جديدة وتراجع نسبي لأخرى، أعادت القوى الكبرى صياغة استراتيجياتها تجاه المنطقة بما يعكس أولويات جديدة تتراوح بين تأمين الإمدادات، وتعزيز النفوذ السياسي، والاستثمار في التكنولوجيا، وبناء تحالفات طويلة المدى.

تأتي الولايات المتحدة في مقدمة هذه القوى، وإن كان حضورها قد مر بمرحلة إعادة تموضع واضحة بعد طفرة النفط الصخري التي قلصت اعتمادها على نفط الشرق الأوسط. غير أن هذا التحول لم يمهدها دورها المركزي في أمن المنطقة. فماتزال واشنطن القوة الأكثر تأثيراً في حماية الممرات البحرية، ودعم التحولات الاقتصادية في دول الخليج، وموازنة نفوذ خصومها، وبخاصة الصين وروسيا. ورغم أن أجندتها باتت أقل تركيزاً على واردات الطاقة وأكثر اهتماماً بهندسة النظام الإقليمي، فإن سعيها للحفاظ على استقرار الحلفاء، في دول الخليج العربية وفي أوروبا، لا يزال جزءاً من البنية العميقة لاستراتيجيتها.

أما الصين، فقد أصبحت الطاقة مدخلها الأساسي للنفوذ الجيوسياسي إلى الشرق الأوسط. وباعتبارها أكبر مستورد للطاقة عالمياً، تنظر بكين إلى المنطقة باعتبارها حجر زاوية في أمنها الاقتصادي، خاصة وأنها تلبى ما يقرب من ٤٠٪ من وارداتها النفطية. ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، وتوسيع استثماراتها في حقول النفط والغاز والبنية التحتية، وتحقيق توازن سياسي بين القوى الإقليمية، نجحت في ترسيخ حضور متنام يمنحها قدرة أكبر على التأثير في المعادلات الإقليمية. كما تمثل الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر رافعة إضافية لطموح الصين في أن تصبح مقدماً رئيسياً للتكنولوجيا المتقدمة في المنطقة.

ومن جهة أخرى، استثمرت روسيا في تحولات العقد

المنذب الذي يعد شرياناً أساسياً للتجارة والطاقة. كما أدت تحركات الميليشيات المسلحة في ليبيا والعراق إلى تعطيل الإنتاج وخطوط الأنابيب، ما فرض على الحكومات خططاً مكلفة لتعزيز الحماية وتأمين الإمدادات. وهكذا، لم تعد التهديدات قائمة على المواجهات العسكرية بين الدول، بل أصبحت مرتبطة بالهجمات غير التقليدية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية.

أما الشركات متعددة الجنسيات، فقد أصبحت طرفاً محورياً لا يقل تأثيراً عن الدول نفسها، حيث تتحكم في التكنولوجيا والدراسة الفنية ورأس المال اللازم لتطوير قطاع الطاقة. وتؤثر قرارات شركات مثل أرامكو، وإكسون موبيل، وإيني، وتوتال، وشل، وشيفرون، وبي بي، على مسارات الاستثمار والإنتاج، بل وتمتد أحياناً إلى صياغة السياسات الاقتصادية عبر شراكاتها الواسعة مع الحكومات. ويبرز هذا الدور بوضوح في شرق المتوسط، حيث أسهمت الشركات الدولية في تطوير حقول الغاز وتسريع عمليات التسييل والتصدير، ما ساهم في تغيير خريطة النفوذ الطاقى في المنطقة.

وإلى جانب ذلك، تلعب الكيانات العابرة للحدود، مثل صناديق الاستثمار السيادية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات المعنية بالطاقة المتجددة، مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA، دوراً متزايداً في إدارة تدفقات التمويل والاستثمار في المشروعات الكبرى للطاقة، سواء التقليدية أو المتجددة. فالبنوك الدولية وصناديق الثروة السيادية، مثل صندوق الثروة السيادي النرويجي أو الصناديق الخليجية، لم تعد مجرد ممولين، بل أصبحت جهات قادرة على توجيه أولويات الطاقة، عبر اشتراطات التمويل الأخضر أو دعم مشاريع الهيدروجين والطاقة الشمسية. وقد أدى هذا الدور إلى خلق

واستقطاب الاستثمارات، وتوظيف مبدأ «التحوط» لبناء توازنات تمنحها قدرًا أكبر من الاستقلال والقدرة على المناورة. وفي ضوء هذه المعادلة، يبدو أن الطاقة ستظل المدخل الأساسي لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة، وأن القوى الكبرى ستواصل، كل لأسبابه، تعميق حضورها في سوق استراتيجي لا يمكن تجاوزه.

رابعاً: تأثير الفاعلين من غير الدول

لم تعد أنباط الأمن والطاقة في الشرق الأوسط محصورة فقط بين الدول، كما كانت لعقود طويلة. فقد شهدت المنطقة خلال السنوات الأخيرة بروز فاعلين من غير الدول أصبحوا جزءاً أساسياً من المشهد، يمارسون تأثيراً مباشراً وغير مباشر على مسارات إنتاج الطاقة ونقلها وتسويقها. وتشمل هذه الفئات الجماعات المسلحة، والشركات متعددة الجنسيات، والكيانات المالية والمنظمات العابرة للحدود، وكل منها يسهم بطريقته في إعادة تشكيل توازنات القوة وتحديد أولويات الأمن الإقليمي. ومع توسع دور هؤلاء الفاعلين، أصبحت بنية الأمن الطاقى أكثر تعقيداً، ما يجعل فهم أدوارهم ضرورة لتحليل المستقبل الإقليمي للطاقة.

فالجماعات المسلحة باتت في مقدمة الفاعلين الذين يؤثرون على أمن الطاقة التقليدي، إذ استخدمت الحقول والمنشآت النفطية في العراق وسوريا واليمن وليبيا كورقة ضغط سياسي وعسكري. وقد شكل استيلاء تنظيم «داعش» على حقول النفط في العراق وسوريا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ مثلاً صارخاً على كيفية توظيف الطاقة كمصدر تمويل ذاتي ووسيلة لسيط النفوذ. وفي البحر الأحمر، جاءت هجمات الحوثيين على ناقلات النفط والمنشآت الحيوية لتؤكد هشاشة الممرات البحرية العالمية، بما فيها مضيق باب

البلاد من مقومات فريدة تجمع بين الموقع الجغرافي شديد الحيوية، وموارد الطاقة المتنوعة، وبنية تحتية متقدمة تمتد من قناة السويس إلى محطات تسييل الغاز وموانئ التصدير. ويعد هذا التوجه جزءاً من رؤية أوسع لتعزيز دور مصر في منظومة الأمن الطاقوي الإقليمي، عبر تبني سياسات متكاملة تصوغ علاقة أكثر استقراراً بين الإنتاج والتجارة والأمن في منطقة تتسم بحساسية جيوسياسية عالية.

وفي هذا الإطار، يمكن طرح مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد على تحويل هذا الهدف إلى واقع ملموس.

أول هذه التوصيات يتمثل في تعزيز التنوع الطاقوي، وهو ركيزة أساسية لضمان الأمن والاستدامة. فزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، تمثل خطوة حاسمة نحو تخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري. ويتوازي ذلك مع التوسع في تطوير الغاز الطبيعي وتعزيز قدرات مصر في مجال الغاز المسال، بما يمكنها من ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لتجارة الغاز. كما يتيح تعزيز الشركات الدولية استقطاب التكنولوجيا المتقدمة ورفع كفاءة الإنتاج.

أما التوصية الثانية فتتعلق بتطوير الربط الكهربائي الإقليمي، باعتباره أحد أهم أدوات تعزيز الأمن الكهربائي للدول. فاستكمال مشروعات الربط مع دول الجوار، سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي، يفتح الباب أمام سوق كهرباء إقليمية قادرة على مواجهة الأزمات والتقلبات. كما يسهم تطوير الشبكات الذكية في تحسين إدارة الطلب والاستهلاك، إلى جانب إتاحة تصدير فائض الطاقة المتجددة بما يعزز الدور المصري في تجارة الطاقة النظيفة.

فرص جديدة للدول الراغبة في تنويع مصادر طاقتها أو تحديث بنيتها التحتية، لكنه فرض في الوقت ذاته التزامات سياسية واقتصادية جديدة.

ويؤدي مجموع هذه الأدوار إلى إنتاج تفاعل مركب ينعكس بعمق على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ لم يعد حضورهم هامشياً أو محدوداً، بل أصبح عنصراً حاسماً يعيد تشكيل أنماط التفاعل في مجالي الأمن والطاقة. فمن جهة، أسهم صعود هذه القوى في تعميق تعقيد المشهد الأمني، حيث لم تعد التهديدات محصورة في الجيوش أو في القرارات الحكومية فقط، بل باتت تمتد إلى الهجمات السيبرانية، واستهداف البنى التحتية الحيوية، وتضارب مصالح الفاعلين الاقتصاديين غير الحكوميين.

وبناءً على ذلك، فإن التعامل مع الفاعلين من غير الدول يتطلب من دول المنطقة، ومن بينها مصر، تبني مقاربات أمنية واستراتيجية أكثر مرونة وشمولية، تجمع بين الحماية العسكرية، وتعزيز الأمن السيبراني، وبناء شراكات ذكية مع الشركات العالمية لضمان استقرار سلاسل التوريد، والانخراط الفعال مع المؤسسات المالية الدولية لدعم مبادرات الاستدامة والتطوير على المدين المتوسط والطويل. فهؤلاء الفاعلون أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من بيئة الطاقة الإقليمية، وسيظل تأثيرهم، سواء عبر المخاطر أو الفرص، عنصراً رئيسياً في تشكيل مستقبل أمن الطاقة في الشرق الأوسط.

خامساً: آليات تعزيز الدور الإيجابي للطاقة في الأمن الإقليمي:

تسعى مصر اليوم إلى تحقيق هدف استراتيجي محوري يتمثل في ترسيخ موقعها كمركز إقليمي لإنتاج وتجارة الطاقة، وهو هدف يستند إلى ما تمتلكه

وطنية تمتلك رؤية استراتيجية في مجالات أمن الطاقة والأمن الصناعي والطاقة المتجددة. كما يعد تشجيع البحث العلمي جزءاً لا يتجزأ من هذا الجهد، بما يعزز قدرة الدولة على الابتكار ويكرس تفوقها الإقليمي.

وفي المحصلة، فإن تبني هذه التوصيات مجتمعة - من التنويع الطاقوي، وتطوير الربط الكهربائي، وحماية الممرات البحرية، إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز التعاون الدولي، وبناء القدرات - يضع مصر على الطريق الصحيح نحو تحويل طاقتها الكامنة إلى قوة فعلية تدعم الاستقرار الإقليمي وتدفع نحو تنمية مستدامة ترسخ موقعها كمركز إقليمي للطاقة في عالم يزداد اعتماداً على أمن واستدامة الموارد.

في الختام، ينبغي التأكيد على أن الطاقة سوف تظل عاملاً مركزياً في رسم ملامح الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث تتقاطع الثروة الهيدروكربونية مع الممرات البحرية الحيوية والتحول العالمية نحو الطاقة النظيفة. وبين تهديدات الجماعات المسلحة والقرصنة، ودور الشركات العالمية وصناديق الاستثمار، وصعود التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، باتت إدارة الطاقة أكثر تعقيداً وتداخلاً.

وفي قلب هذا المشهد، تقف مصر عند نقطة التقاء التاريخ بالجغرافيا، تسعى بثقة ووعي إلى تثبيت موقعها كمركز إقليمي لإنتاج وتجارة الطاقة، لا بوصفه مشروعاً اقتصادياً فحسب، بل كجزء من دور أوسع في صناعة التوازن والاستقرار في منطقة مشتعلة بالأزمات. ومن خلال تنويع مصادر الطاقة، وتوسيع شبكات الربط الكهربائي، وتأمين الممرات البحرية التي تمر بها تجارة العالم، وتطوير القدرات الوطنية القادرة على استيعاب موجات التكنولوجيا الجديدة، ترسم مصر لنفسها طريقاً يربط بين مصالحها

ويمتد البعد الأمني ليشكل التوصية الثالثة عبر تعزيز الأمن البحري وحماية الممرات الحيوية. فالمشهد الإقليمي الحالي يفرض ضرورة تطوير منظومة شاملة لحماية قناة السويس والبنى التحتية الساحلية والموانئ النفطية، والتعاون مع القوات الإقليمية والدولية لاحتواء تهديدات مثل القرصنة. ويساعد إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة المراقبة الحديثة في رفع كفاءة عمليات الرصد والإنذار المبكر في هذا الخصوص.

ويأتي توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة كتوصية رابعة تعزز قدرة مصر على إدارة قطاع الطاقة بكفاءة. فمن خلال استخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة يمكن التنبؤ بالطلب المستقبلي وتحسين توزيع الموارد، فضلاً عن حماية البنية التحتية الكهربائية والغازية من الهجمات السيبرانية. كما تسهم تقنيات المحاكاة المتقدمة في دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي.

ويضاف إلى ذلك توصية خامسة تتعلق بتطوير سياسات التعاون الإقليمي والدولي، فالمشاركة الفاعلة في منتديات ودوائر صنع القرار، مثل منتدى غاز شرق المتوسط وأوبك بلس، تعزز من المكانة التفاوضية لمصر. كما أن توسيع الشراكات مع القوى الكبرى يوفر مظلة داعمة للاستثمارات طويلة الأجل، ويساعد في ترسيخ دور القاهرة كوسيط موثوق في قضايا الأمن الطاقوي وتسوية النزاعات المتعلقة بالغاز والنفط.

ولا يكتمل المشهد دون ضرورة التركيز على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وهي التوصية السادسة والأخيرة، حيث يتطلب تحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة وجود كوادر مؤهلة قادرة على استيعاب التقنيات الجديدة وتطبيقها، إضافة إلى مؤسسات

الحيوية واحتياجات المنطقة. وهكذا، تتحول الطاقة من عنصر في معادلة الصراع إلى رافعة للاستقرار، ومن مادة للخصومة إلى جسر للتعاون، في لحظة عربية وإقليمية أحوج ما تكون إلى عقل يخطط، وإرادة تنفذ، ورؤية ترى أبعد من حدود اللحظة.

قائمة المراجع

- Carter Doctrine Speech, January 23, 1980.
- Chatham House. *China and the Gulf*. London: Chatham House, 2023.
- Daniel Yergin. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power*. New York: Simon & Schuster, 1991.
- EMGF (Eastern Mediterranean Gas Forum). *Annual Report*. Cairo: EMGF, 2023. https://emgf.org/?utm_source=chatgpt.com
- ESCWA (United Nations). *Regional Electricity Interconnection*. Beirut: United Nations, 2022.
- GCC Interconnection Authority. *Annual Report*. Riyadh: GCCIA, 2023.
- Henry Kissinger. *Years of Upheaval*. Boston: Little, Brown and Company, 1982.
- ICS. *Cybersecurity Report*. 2022.
- International Energy Agency (IEA). *Middle East Energy Security Report*. Paris: IEA, 2022.
- IRENA (International Renewable Energy Agency). *World Energy Transitions Outlook*. Abu Dhabi: IRENA, 2023.
- Masdar. *Renewable Energy Projects in the Middle East*. Abu Dhabi: Masdar, 2023.
- McKinsey & Company. *AI and Industrial Security*. New York: McKinsey, 2023.
- RAND Corporation. *Egypt as a Regional Energy Mediator*. Santa Monica: RAND, 2022.
- Saudi Aramco. *Annual Report*. Dhahran: Saudi Aramco, 2023.
- Saudi Vision 2030.
- U.S. EIA (Energy Information Administration). *World Oil Transit Chokepoints*. Washington, DC: U.S. EIA, 2022.
- UAE Energy Strategy 2050.
- USGS (United States Geological Survey). *Eastern Mediterranean Assessment*. Reston, VA: U.S. Geological Survey, 2010.
- World Bank. *AI and Energy Management in MENA*. Washington, DC: World Bank, 2023.
- World Bank. *Energy and PostConflict Reconstruction in MENA*. Washington, DC: World Bank, 2022.



تأثير نظرية الأمن الإسرائيلي بعد طوفان الأقصى على المنطقة العربية

د. عبدالعليم محمد

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

النظر الإسرائيلية- أنه قادر على رصد "الذباب" إذا ما اقتربت منه، وكذلك الأمر في مختلف الأجهزة الأمنية سواء "الشاباك" أو "الموساد" أو "أمان" للاستخبارات العسكرية، فشلت كافة هذه الأجهزة في التنبؤ بما كانت تفكر فيه المقاومة وتخطط له في تاريخ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، ووقعت هذه الأجهزة ومعها الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها الأمنية والعسكرية ضحية "خداع استراتيجي" قامت به حماس والمقاومة، على غرار عملية "الخداع الاستراتيجي" التي قامت به مصر قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، حدث ذلك رغم أن هذا العنصر - أي الإنذار المبكر - يعتبر من أهم العناصر في نظرية الأمن الإسرائيلي، منذ ظهور إسرائيل، فضلاً عن التقدم الذي تميزت به إسرائيل في مجال تقنيات التجسس والاستخبارات واستخدامات الذكاء الاصطناعي للحصول على المعلومات ومراقبة الاتصالات واستخدام خوارزميات متقدمة لفك الشفرات وتحليل المعلومات، وهو ما يعتبره بعض الباحثين في الأمن الإسرائيلي وطوفان الأقصى أحد أسباب الفشل أي الاعتماد الكثيف على الذكاء الاصطناعي وضعف معرفة هذا الذكاء باللغة العربية.

أما العنصر الثالث في "الثالوث الأمني الإسرائيلي" فيتمثل في النصر والحسم السريع من خلال نقل المعركة إلى أرض الخصم والقضاء عليه وشل مبادراته، فتعثر هو أيضاً بل ولم يتحقق رغم مرور العامين على حرب الإبادة الانتقامية التي شنتها إسرائيل على غزة والمقاومة منذ الثامن من أكتوبر عام ٢٠٢٣، حيث أعلنت إسرائيل الحرب والعدوان وقدرت أن المدة الزمنية لاستمرارها قد لا تتجاوز بضعة أشهر؛ لتحقيق الأهداف المعلنة للحرب أي القضاء على المقاومة، وتحرير الأسرى بالقوة، وفرض أجندة اليوم التالي في غزة. وعلى النقيض

أحدثت عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣ وما تلاها من حرب، وصفت دولياً بالإبادة واستمرت زهاء العامين، والصمود الأسطوري للمقاومة وغزة، عطباً هائلاً في نظرية الأمن الإسرائيلي وهزت بعنف المبادئ التي تأسست عليها إسرائيل، والتي تتمثل في الردع والإنذار المبكر والحسم والنصر السريع.

تهاوت هذه المبادئ كبيت من ورق خلال بضعة ساعات من هجوم المقاومة في التاريخ المشار إليه أعلاه. كان الردع أحد أهم هذه المبادئ في نظرية الأمن الإسرائيلية قبل الطوفان، كان الاعتقاد المضمرة والمعلن في هذا المبدأ أن حركة حماس والمقاومة في غزة "مردوعة" ولا تجرؤ بالذات بعد توالي حروب إسرائيل ضد المقاومة وبصفة خاصة بعد معركة "سيف القدس" عام ٢٠٢١ على الهجوم على إسرائيل، وترسخت قناعة لدى المؤسسة العسكرية والسياسية "بفاعلية" الردع الإسرائيلي وقدرته على تجنيد إسرائيل المخاطر والتهديدات.

أولاً: طوفان الأقصى و"الثالوث الأمني" الإسرائيلي

أقصى طوفان الأقصى إلى اهتزاز هذا المبدأ، حيث تبين لإسرائيل أن محاولاتها لردع حماس والمقاومة من خلال شن الحروب قذباءت بالفشل، كما أن محاولات إسرائيل للتهديئة أو الاستيعاب واستراتيجية "شراء الهدوء" مع المقاومة لقيت المصير ذاته.

أما المبدأ الثاني وهو الإنذار المبكر، فلم يكن مصيره أفضل من سابقه، حيث تعرض للعطب وكأنه قد توقف عن العمل، لم تستطع أجهزة وآليات الإنذار المبكر سواء كانت تتمثل في الوحدة ٨٢٠٠ الاستخباراتية المجهزة بأحدث تقنيات التجسس، أو الجدار الفاصل الذي قيل عنه -من وجهة

”جيش الشعب“ من خلال فرض نظام التجنيد الإجبارى والاحتياطى، أصبح ما يمكن أن نسميه ”الرباعى الأمنى“.

وظهرت مفاهيم جديدة خلال هذه الفترة ضمن هذه التعديلات مثل ”جز العشب“ وهو يعنى استخدام القوة العسكرية ضد القوات غير النظامية بهدف تقليص قدرتها واستنزافها وتحقيق الردع المؤقت والهدوء، وهو المفهوم الذى طبقتة إسرائيل فى الضفة الغربية بعد ٢٠٠٢ وكانت عملية السور الواقى نموذجها، وبرز أيضاً مفهوم ”عقيدة الضاحية“ والذى طبق فى حرب لبنان عام ٢٠٠٦ ضد حزب الله فى الضاحية الجنوبية، فى بيروت معقل الحزب آنذاك، والهدف منه ردع حزب الله ووقف إطلاق صواريخه وتحول هذا المفهوم إلى خطة عمل الجيش الإسرائيلى ضد المقاومة.

ثانياً: تغيرات النظرية الأمنية الإسرائيلية بعد الطوفان

بالإضافة إلى هذه التعديلات المفاهيمية التى أدخلت على النظرية الأمنية الإسرائيلية فى العقدين الأولين من القرن الحادى والعشرين، لكى تتلاءم مع الواقع المتغير للبيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل، فإنه يمكن القول وبعد وقوع عملية طوفان الأقصى وما كشفت عنه من ثغرات وقصور فى هذه النظرية الأمنية، شهدت هذه النظرية تغيراً نوعياً، ساهمت فى صياغته وبلورته العديد من مراكز التفكير والمعاهد الاستراتيجية، من بينها معهد ”مسجاف“ للأمن القومى والمقرب من الحكومة، ومعهد دراسات الأمن القومى INSS، ومعهد القدس للاستراتيجية والأمن JISS، مع وجود بعض التباينات، ويمكن تحديد الخطوط العامة لهذا التغير كالاتى:

١- انتقال الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية من الردع التقليدى إلى الردع الهجومى: وقد عنى ذلك

من المعلن رسمياً، دخلت إسرائيل فى حرب طويلة استغرقت عامين، ولم تحصل على النصر المطلق أو الحسم السريع، ولم تتمكن من تحرير الأسرى إلا عبر التفاوض وقبول مبادرة وخطة ترامب للسلام لوقف الحرب وتبادل الأسرى والانسحاب ووقف إطلاق النار، وقبلت إسرائيل الخطة بعد أن دمرت القطاع.

وبطبيعة الحال ونظراً للظروف المستجدة فى البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل، أى توقف الحروب النظامية بين الجيوش بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ وبدء مسلسل الحروب غير النظامية مع قوى المقاومة فى لبنان وفلسطين وغزة، واكتشاف الثغرات فى النظرية الأمنية الإسرائيلية التى لا تتلاءم مع البيئة المستجدة والفاعلين من غير الدول، خضعت هذه النظرية للعديد من التعديلات والمراجعات، وبقيت مبادئها سارية ومعتمدة، كما ظلت العديد من القواعد والخطوط الاستراتيجية حاضرة؛ مثل ”تحيش الشعب“ من خلال نظام الاحتياطى وضمان التفوق والهيمنة والضربات الاستباقية والحدود الآمنة والمجال الحيوى، ونقل المعركة إلى أرض العدو وضمان دعم القوى الكبرى وتطوير الاعتماد على الذات.

خلال العقدين الآخرين من القرن الحادى والعشرين تم مراعاة بعض الاعتبارات مثل اختلاف أهمية الجغرافيا، وخطر الصواريخ والمسيرات والأمن السيبرانى، وتهديد النمو السكانى الفلسطينى فى الداخل الإسرائيلى، وبناءً على هذه التغيرات أضيف إلى هذا الثلاث الأمنى فى عام ٢٠١٥ مبدأ رابع ألا وهو ”الدفاع“ يركز على الدفاع الصاروخى أى ضد الصواريخ والقبة الحديدية والسياس الحدودى، وهكذا أصبح ”الثلاث الأمنى“ الذى وضع مبادئه بن جوريون فى الخمسينيات بالإضافة إلى مبدأ

السريع والفعال عند الضرورة، أصبح الاتجاه بعد السابع من أكتوبر ينصرف إلى الدفع لتشكيل جيش كبير واعتماد ميزانية كبيرة تفوق سابقاتها وكذلك التوسع في تجنيد "الحرديم" أو أداء خدمة مرتبطة بدعم الجيش، وذلك استجابة للحروب الطويلة في جبهات متعددة وتأكيد الهيمنة وتعزيز مقولة "الجيش الذي له دولة" مجدداً، وكذلك فشل مبدأ الحسم السريع في "الثالثون الأمانى".

وقد تبنت إسرائيل في مواجهة المقاومة فكرة النصر المطلق بعد السابع من أكتوبر، وذلك بديلاً من "النصر الكافي" الذي اعتمدته في الماضي والذي عنى ضمان فترات هدوء واحتواء لمنع التهديد، وذلك مع استمرار المواجهة وصمود المقاومة الفلسطينية على النحو الأسطوري طوال عامين من حرب الإبادة، وسيطرت فكرة "النصر المطلق" الذي تردد كثيراً على لسان نتنياهو خلال العام المنصرم من الحرب، بل وحتى بعد إعلان وقفها بعد قبول إسرائيل "لخطة ترامب" وعقد اتفاق وقف إطلاق النار.

٣- تعزيز الضربات الوقائية والاستباقية في لبنان وسوريا وإيران وقطر ضد محور المقاومة، ومن يساندها: وفي إطار هذا التغير دعمت إسرائيل سياسة توسيع الاغتيالات واعتبار ذلك أحد دعائم التوجهات الاستراتيجية الجديدة حتى ضد الأشخاص والقيادات المحمية عرفاً وقانوناً، صحيح أن إسرائيل وأجهزتها الأمنية لم تتخلى يوماً عن سياسة الاغتيال، إلا أن هذا التوجه بعد طوفان الأقصى أصبح معتمداً كأحد مرتكزات التوجهات الاستراتيجية، وتم في هذا الإطار تهميش الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والدبلوماسية والأمنية التي كانت تقيد هذه السياسة وتجعل تطبيقها ذا طبيعة محدودة.

أن تتحول إسرائيل إلى دولة ذات طبيعة هجومية دائمة وبأكثر مما كانت عليه منذ نشأتها، وقادرة على إدارة حدودها وما تسميه المجال الحيوى لها والبيئة الاستراتيجية المحيطة، وذلك عبر استخدام القوة المفرطة وعدم الاكتفاء بالردع بالتهديد واعتماد الردع بالتدمير، وكذلك في سياق هذا التغيير عمدت إسرائيل إلى التخلي عن "شراء الهدوء" أو إدارة الصراع في إطار الاحتواء التقليدي، وذلك في مقابل التوسع في مفهوم الأمن ليشمل "المنع"؛ أى الحؤول بين الخصوم والأعداء وبين القدرة على شن الهجمات ضد إسرائيل وضرورة شل قدراتهم، قبل أن يتمكنوا من تنفيذ هجماتهم وتشكيل خطر حقيقى على أمن إسرائيل، ومن ثم الانتقال من الهيمنة "الناعمة" السياسية والأيدولوجية والردع التقليدى إلى "الهيمنة الخشنة" التى تمثل القوة السافرة عمودها الفقرى.

٢- تعزيز القدرات البشرية والمادية للجيش، وتدعيم قدرته على الانتشار السريع وخوض الحروب على جبهات متعددة في وقت واحد: وهو ما أشار إليه نتنياهو وغيره من المسؤولين السياسيين والعسكريين من خلال تصريحاتهم بـ "أن إسرائيل تخوض حرباً على ست جبهات أو سبعة، غزة ولبنان وسوريا والصفة الغربية وإيران والعراق ويضاف إليها الجبهة الدولية والعالمية السياسية والدبلوماسية"، ورغم المبالغة في هذه التصريحات إلا أنها تكشف عن طبيعة التوجهات الاستراتيجية الجديدة في النظرية الأمنية الإسرائيلية.

كانت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تعتمد على وجود جيش محدود "صغير وذكي" يجمع بين الكفاءة والمرونة (١٧٠) ألف جندي، ويدعمه احتياط كبير يقدر بـ (٤٧٠) ألفاً قادر على الانضمام

٦- معادلة الاعتماد على الذات وعلى الحلفاء: اكتشفت المؤسسة الصهيونية الأمنية والعسكرية في مواجهة تداعيات طوفان الأقصى عدم كفاية الاعتماد على الذات في مواجهة المقاومة، وذلك رغم التفوق والصناعة العسكرية المتطورة وتقنيات التجسس والذكاء الاصطناعي لإحراز النصر "المطلق والحاسم" بل لا بد من وجود حلفاء أقوى على الصعيد العسكري والاستراتيجي كالولايات المتحدة على نحو خاص للتزود بالأسلحة النوعية والقنابل الضخمة لمواجهة الحوثيين في اليمن وإيران، وكذلك للدفاع ضد الصواريخ والمسيرات كما حدث في رد إيران الصاروخي إثر قتل العديد من الدبلوماسيين وأعضاء الحرس الثوري في دمشق، حيث شاركت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة البريطانية في مواجهة الصواريخ الإيرانية والمسيرات التي هاجمت إسرائيل.

ثالثاً: تأثير التغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية على المنطقة العربية والشرق الأوسط

تقلصت المسافة بين التغير المفاهيمي والتعدلات على نظرية الأمن الإسرائيلي بعد طوفان الأقصى وبين التطبيق العملي، وانعكس ذلك بصورة واضحة على السلوك الإسرائيلي العدواني في المنطقة؛ حيث استهدفت إسرائيل توسيع نطاق العمل العسكري والأمني إقليمياً، بغرض فرض هيمنة مكشوفة وسافرة وإنهاء التهديدات المتخيلة أو الواقعية في البيئة الاستراتيجية العربية المحيطة، أصبحت الأهداف الإسرائيلية والأجندة الأمنية الإسرائيلية واضحة وملحة وقيد التنفيذ، وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي:

٤- تدعيم وتقوية النفوذ والهيمنة الإقليمية: اتبعت إسرائيل وفقاً للتوجهات الأمنية الجديدة بعد طوفان الأقصى رسم خريطة أمنية جديدة في المنطقة تفرض مناطق عازلة في لبنان، حيث تقيم جداراً في الوقت الراهن في الأراضي اللبنانية وفي سوريا في الجنوب السوري، حيث تطمح إلى أن يكون الجنوب السوري منزوع السلاح ومحدود السيادة؛ ناهيك طبعاً عن إعلانها الاحتفاظ في غزة بمنطقة عازلة على الحدود معها قبل وبعد قبول خطة "ترامب" إلى أمد غير معلوم، أو حتى تصبح غزة آمنة من وجهة النظر الإسرائيلية الأمريكية.

يستهدف هذا البند في مفهوم إسرائيل الأمني بعد الطوفان ما أسماه نتنياهو بتغيير الشرق الأوسط والهيمنة على مقدراته وجغرافيته، وإعادة صوغ علاقة إسرائيل به على غرار علاقة المركز بالمحيط، أي أن تمتلك إسرائيل مفاتيح الحل والعقد والحرب والسلام.

٥- تعزيز الحصانة الوطنية الداخلية ودعم قدرة المجتمع الصهيوني على التكيف ومواجهة الصواريخ والمسيرات: وذلك جنباً إلى جنب مع تصفية القضية الفلسطينية وإنجاز الحسم أو خطة الحسم لليمين المتطرف الديني والقومي وشطب الدولة الفلسطينية من جدول الأعمال الإسرائيلي والدولي، والعمل بكل الطرق لطردهم الفلسطينيين إن في الضفة أو غزة أو القيام بالتطهير العرقي والإبادة وتحديد اختيارات الشعب الفلسطيني نيابة عنه وعن ممثليه الشرعيين في المهجرة والطردهم أو البقاء في دولة الاحتلال ووفق قوانينه، أو في حالة رفض هذا وذاك تتكفل المؤسسة الأمنية والعسكرية بمواجهة الرافضين وخلق بيئة طاردة للفلسطينيين.

٢- تبنى الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية مبدأ «السيادة المحدودة» لبعض الدول المجاورة، خاصة في لبنان وسوريا بعد سقوط نظام الأسد، وذلك عبر اقتطاع أجزاء من الأراضي اللبنانية (الجنوب) لإقامة جدار عازل أو اقتطاع أرض من سوريا في جبل الشيخ وغيره من المناطق والتحلل من الالتزام باتفاقية فض الاشتراك عام ١٩٧٤ ومحاولة نزع سلاح الجنوب السوري؛ أى حظر دخول القوات المسلحة السورية إلى الجنوب السوري، وذلك استلهاماً لمقولة ترامب بـ «أن إسرائيل دولة صغيرة المساحة».

ويستهدف التغير في النظرية الأمنية الإسرائيلية السيطرة على الأرض في غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان، وتعديل الحدود وفق تفاهات مفروضة بالقوة والإملاء وعلاقات القوى، وأصبح الأداء العسكري الإسرائيلي يرتبط بأهداف طموحة قد تشمل تغيير النظم في مراحل لاحقة.

شهية الاحتلال الإسرائيلي تزايدت مع صعود «الترابية» واليمين الإسرائيلي «الكاهاني» لتنفيذ القضايا المدرجة على جدول أعمال الحكومة اليمينية المتطرفة وفي مقدمتها تصفية القضية الفلسطينية وشطب قضية الدولة من القاموس السياسي الإسرائيلي والعربي والدولي، وهى المحطات الأولى في حسم الصراع بدلاً من إدارته.

وفي إطار هذا التحالف والتواطؤ الأمريكي الإسرائيلي، يصبح طرح إسرائيل لتغيير الشرق الأوسط المدرج على الأجندة الغربية منذ عقود، موضوع توافق بين الجانبين إن على الصعيد النظرى والتصور أو على صعيد الحقل التطبيقي والتنفيذي، وتشغل إسرائيل وتصوراتها الأمنية بؤرة هذا المشروع، أى التمكين لإسرائيل عبر الهيمنة على مقدرات المنطقة وإخضاع كافة الأطراف في البيئة الإقليمية لمرامها وأهدافها.

١- القضاء النهائي على المقاومة إن في فلسطين أو لبنان بل وضرب القوى الإقليمية التى تساندتهما، أى إيران وفى مرحلة لاحقة قطر، واستثمرت فى ذلك التواطؤ والدعم الأمريكى الذى لم يكتفى بضمان تفوق إسرائيل العسكرى والتكنولوجى، بل أيضاً بالتطابق بين الأجندة الأمنية الإسرائيلية والأمريكية، أى التوافق الكلى حول إنهاء المقاومات وتحقيق الأمن المطلق لإسرائيل على حساب جيرانها من الدول العربية وفلسطين.

النتائج التى يرغب الجانب الإسرائيلى فى الحصول عليها تتعلق بربط المقاومة بالتدمير والخراب أى أن تكون المقاومة أينما وحيثما توجد مرادفاً للقتل والتدمير وسبباً لهما، إفراغ المقاومة من أى معنى، بحيث تصبح عبثية وعبثاً على الدول والحكومات، وإحداث نوع من الصدمة والترويع بحيث يتم الفصل بين المقاومة وبين بيئتها الحاضنة، وبناء نموذج واقعى لما يمكن أن تؤول إليه الدول والأقاليم التى تؤوى المقاومة، نموذج القتل والدمار والخراب نموذج غزة الذى اشتمل على الإبادة والترويع وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وإدارة الظهر للقانون الإنسانى الدولى والقانون الدولى، وكافة الأعراف والنصوص التى تنظم النزاعات المسلحة، وتضمن حماية المدنيين، كذلك الأمر فى لبنان وإيران والدوحة.

كما ترتبط بحمل الدول والأنظمة على محاصرة المقاومة واعتبارها كابوساً وحاملاً للخراب وإجبارها على التخلّص منها إن عسكرياً أو سياسياً ومحاصرتها مالياً، بل واعتبار ذلك المطلب لا يقتصر فحسب على إسرائيل بل يخص أيضاً المجتمع الدولى بأسره (استبعاد حماس وإنهاء وجودها وكذلك حزب الله فى لبنان).

رابعاً: تقييم واستخلاصات

على صعيد آخر، فإن المجتمع الدولي لم يعر انتباهاً للمطلب الإسرائيلي بخصوص شطب الدولة الفلسطينية من المعادلة، بل على النقيض اعترفت معظم الدول بالدولة الفلسطينية وحل الدولتين واعتبرته الحل الأمثل لسلام دائم في هذا الصراع بل وشمل هذا الاعتراف دولاً أعضاء دائمة في مجلس الأمن كفرنسا والمملكة المتحدة البريطانية وغيرها من الدول ذات الثقل في المشهد الدولي مثل كندا وأستراليا، وبلغ مجموع الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية ما يقرب المائة وستين دولة.

وذلك فضلاً عن رفض المجتمع الدولي لجريمة الإبادة والتطهير العرقي والفصل العنصري، الذي أكدت تقارير دولية عديدة عن تنفيذ إسرائيل - قبل الإبادة وبعدها- لسياسات تستهدف تحقيق هذه الأهداف.

أما على الصعيد الفلسطيني والعربي، فإن المطلب الإسرائيلي بإنهاء المقاومة لم يتحقق حتى الآن، وبغرض تحقيقه فإن المقاومة ستتجدد مرة أخرى وستظهر أجيال أخرى من المقاومين أشد بأساً من سابقه، لأن بقاء الاحتلال مرتبط ببقاء المقاومة، وذلك فضلاً عن أن المنطقة العربية بطبيعتها تكونها الثقافي والتاريخي زاخرة بمصادر المقاومة الثقافية والروحية والأخلاقية والقيمية، لأن المنطقة ليست مجرد أقوام وملل ونحل بل شعوب متجذرة في التاريخ والحضارة صنعت التاريخ وقادرة على إعادة صنعه مرة أخرى، فالتبسيط الذي يقوم عليه التصور الإسرائيلي الغربي للمنطقة يصطدم بواقع التعقيد والعمق الذي يميز حضارة هذه المنطقة وآليات تصديها للغزاة والطامعين.

بيد أن ذلك يرتبط فعلياً وسياسياً باستخلاص الدروس وإعادة النظر في المفاهيم الاستراتيجية التي

في تقديري المتواضع، يمكن القول وبدرجة ما من المصدقية - إن إسرائيل لن يكون بمستطاعها تنفيذ الأجندة الأمنية والأهداف المغرقة في طموحها، سواء تعلق الأمر بتصفية القضية الفلسطينية وشطب الدولة الفلسطينية من جدول الأعمال العربي والدولي، أو تعلق بتغيير الشرق الأوسط وفق رؤيتها، وبطبيعة الحال يستند هذا التقدير إلى أسباب عديدة من بينها أن عملية طوفان الأقصى وما تبعها من تفاعلات وتداعيات على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي، قد كشفت وبوضوح هشاشة نموذج القوة الإسرائيلي رغم تحرر هذا النموذج من كافة القيود والضوابط الأخلاقية والقانونية، حيث تبين بجلاء تعثر القوة الإسرائيلية المفرطة في تحقيق أهداف حربها المعلنة في غزة؛ أي القضاء على المقاومة وتحرير الأسرى بالقوة خلال عامين من حرب الإبادة ورغم الدعم الأمريكي المتواصل إن عسكرياً أو سياسياً وكذلك الدعم الغربي.

بل والأهم من ذلك أن إسرائيل قد فقدت خلال هذه المرحلة ما يسميه بعض الكتاب "بالاستقلال الاستراتيجي" الإسرائيلي، أي القدرة على اتخاذ القرارات مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعلق بأمنها ومصالحها، حيث لم تكن لتستمر في حربها في غزة دون الدعم اللوجستي والاستخباراتي الغربي والأمريكي على نحو خاص، ليس فحسب في غزة بل أيضاً في حربها ضد إيران طوال إثني عشر يوماً في يونيو الماضي، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الكلمة العليا فيما يتعلق بالقرارات الإسرائيلية إن في غزة أو لبنان أو إيران؛ بالذات بعد قبول إسرائيل لخطة ترامب للسلام.

من المستثمرين بسبب هذه الحروب وتعرض الإنتاج والدورة الاقتصادية للانقطاع والعطل.

مراجعة هذه المفاهيم وإعادة النظر فيها، مقدمة بلا شك لإدراك طبيعة المخاطر والتهديدات التي تمثلها إسرائيل في ضوء التغير في رؤيتها الأمنية، ويرتب ذلك عملياً إعادة تعريف المصالح الوطنية والقومية وتحديد قواعد أخرى جديدة للاشتباك وضرورة إعادة بناء التحالفات والصدقات إن على الصعيد العربي والإقليمي أو على الصعيد الدولي، وذلك فضلاً عن مهام أخرى يجب وضعها في الاعتبار مثل تجاوز الفجوة العلمية التي تفصل بيننا وبين إسرائيل وتخصيص موارد أكبر للبحث العلمي والابتكار وبناء منظومات دفاعية وجوية فعالة تمتلك القدرة على تشغيلها ونملك مفاتيح معرفة مكوناتها وأسرارها، وكذلك بناء تحالفات دولية وإقليمية جديدة لمواجهة العدوان والغطرسة الإسرائيلية المدعومة أمريكياً.

عكفنا على استخدامها إزاء الصراع مع إسرائيل؛ ومن بينها المفهوم الذي يرى أن إسرائيل لن تحتمل حرباً طويلة تفوق على الأكثر الشهرين، حيث ثبت في مجرى الأحداث - وإن كان بفضل الدعم الأمريكي - قدرة إسرائيل على خوض حرب طويلة تمتد لأكثر من عامين.

وكذلك عدم قدرة إسرائيل على خوض حروب على جبهات متعددة، حيث ثبت قدرتها على شن الحروب في أكثر من جبهة وفي وقت واحد في غزة والضفة ولبنان وسوريا وإيران.

وبالمثل، فإن إسرائيل لا تحتمل الخسائر في الأرواح حيث تعرضت خلال هذه الحرب لخسائر بين قتلى وجرحى يبلغ عددهم عدة آلاف.

وعلى غرار ذلك القول بأن إسرائيل لا تحتمل تعطيل دورة الحياة الاقتصادية لمدة طويلة، حيث تعرضت لهروب بعض الشركات وهروب العديد



مستقبل دور إيران في الشرق الأوسط

د.محمد عباس ناجي

خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس تحرير الموقع الإلكتروني بالمركز

داخل سوريا، قبل سقوط النظام السوري في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤. كما أنها اعتبرت أن وجود القوات الأمريكية في الدول التي يتصاعد فيها نفوذها فرصة لوضع تلك القوات في مرمى الاستهداف الإيراني باستمرار. ومن هنا، يمكن تفسير تعمد الميليشيات الموالية لإيران توجيه تهديدات مستمرة بشن هجمات ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في حالة توجيه ضربة عسكرية ضد إيران.

٣- التحول إلى رقم مهم في الملفات الإقليمية: أو بمعنى أدق تكريس الدور الإيراني في عملية صياغة الترتيبات السياسية والأمنية التي تشهدها العديد من دول المنطقة، لا سيما دول الصراعات التي يتواجد فيها وكلاء موالون لإيران، على غرار سوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية واليمن والعراق وغيرها.

وقد وصل الأمر بإيران إلى درجة أنها كانت تعتبر نفسها «القوة الإقليمية الأولى»، وليس مجرد قوة إقليمية ضمن خريطة تضم قوى عديدة، للدلالة على تفردية موقعها في المنطقة وفقاً لتصور قيادتها. وقد أشار الأخضر الإبراهيمي المبعوث الأممي العربي الأسبق إلى سوريا، إلى هذا التصور عندما كان يبذل جهوداً حثيثة خلال فترة توليه منصبه (أغسطس ٢٠١٢ - مايو ٢٠١٤) بهدف إقناع إيران بالتدخل من أجل الوصول إلى تسوية للأزمة السورية، حيث قال أن الأخيرة اشترطت أن يكون هناك اعتراف دولي بها باعتبارها القوة الرئيسية الأولى في المنطقة، إذ قال له المسئولون الإيرانيون الذين التقى بهم حسب تصريحاته: «نحن لسنا دولة مهمة في الاقليم، بل نحن الدولة المهمة فيه».

ثانياً: مرحلة جديدة

لكن هذا الدور الذي سعت إيران إلى تعزيزه يواجه اختبارات صعبة في المرحلة الحالية، بفعل

مثل التمدد وتعزيز النفوذ في المحيط الإقليمي لإيران هدفاً استراتيجياً سعت الأخيرة إلى تحقيقه بصفة دائمة على مدى عقود عديدة. ورغم الاختلافات الأيديولوجية الواضحة بين نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي تأسس بعد الثورة التي اندلعت في عام ١٩٧٩ وبين نظام الشاه محمد رضا بهلوي الذي حكم قبل ذلك، إلا أنهما اتفقا في أن هذا التمدد هو أولوية لا يمكن التراجع عنها بأي شكل من الأشكال.

أولاً: أهداف رئيسية

مع أن إيران استندت إلى اعتبارات أيديولوجية لإضفاء وجهة خاصة على هذا التمدد، مثل «نصرة المستضعفين» و«محاربة الاستكبار» و«إقامة الحكومة العالمية للإسلام»، إلا أن أهدافها الحقيقية كانت مختلفة عن ذلك إلى حد كبير. وتبرز في هذا السياق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:

١- تبني سياسة «الحرب بالوكالة»: تعتمد هذه الحرب على استخدام الوكلاء في المنطقة لإدارة الصراع مع القوى المناوئة لها. وقد عبّر المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي عن هذه المقاربة، في تصريح له، ٥ يناير ٢٠١٧، حيث قال لعوائل الإيرانيين الذين قتلوا في سوريا: «لقد ذهبوا إلى هناك من أجل أن لا تحارب إيران داخل حدودها.. لو لم نحارب الأشرار ودعاة الفتنة من عملاء أمريكا والصهيونية في سوريا، لكننا نصارعهم في طهران وفارس وخراسان وأصفهان».

٢- إدارة الصراع مع الخصوم: سعت إيران إلى استغلال نفوذها في بعض الدول من أجل إدارة الصراع مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. إذ حرصت إيران باستمرار على الاقتراب من حدود الأخيرة، عبر توسيع نطاق نفوذها

٢٠٢٠ عندما اتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال ولايته الرئاسية الأولى، قراراً باغتيال القائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى.

ففي هذه اللحظة، بدا واضحاً أن النفوذ الإقليمي الإيراني يتعرض لاختبارات وضغوط صعبة. إذ لم يكن سليمانى قائداً عسكرياً فحسب، بل إنه كان قائداً مسؤولاً عن إدارة العمليات الخارجية للحرس الثوري برمتها، حيث أسس علاقات مع قادة وكوادر الميليشيات المختلفة، وتحول بذلك إلى رقم مهم ليس فقط في توازنات القوى الداخلية في بعض الدول التي توسع فيها نفوذ إيران، وإنما حتى في حسابات بعض خصوم إيران الإقليميين والدوليين.

وقد عرفت إدارتا الرئيسين الأمريكيين السابقين جورج دبليو بوش وباراك أوباما عن استهدافه، تجنّباً لرد الفعل الإيراني. كما سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى الانسحاب من الخطة التي أعدها الرئيس ترامب لاغتياله في اللحظة الأخيرة، حيث كان بدوره يتحسب لرد الفعل الإيراني حتى هذه اللحظة.

٢- إن الحرب لم تؤد إلى تدمير البرنامج النووي الإيراني على عكس التصريحات المستمرة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب. صحيح أن المفاعلات النووية التي استهدفت خلال فترة الحرب (فوردو ونطنز وأصفهان) تعرضت لأضرار كبيرة، إلا أن ذلك لا يعني أن البرنامج النووي تم تدميره. وربما يمكن القول إن هذه الضربات أدت إلى «تأخير» أو «إبطاء حركة» هذا البرنامج وليس تدميره بشكل كامل.

وقد أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رفايل جروسي إلى ذلك بشكل واضح، عندما قال،

المعطيات الاستراتيجية الجديدة التي فرضتها الحرب الإسرائيلية التي اندلعت في قطاع غزة، منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، ثم امتدت إلى لبنان واليمن وسوريا وإيران وربما تصل إلى العراق في مرحلة لاحقة.

فقد أدت الحرب إلى القضاء على القسم الأكبر من القدرات العسكرية لحزب الله اللبناني، وسقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، والذي مهد إلى خروج إيران من سوريا، التي مثّلت لعقود عديدة ما يمكن تسميته بـ«همزة الوصل» بين إيران وما يسمى بـ«محور المقاومة». وبدا واضحاً في هذه الفترة أن ما حرصت إيران على بناءه على مدار نحو ٤٦ عاماً واستنزفت بسببه موارد اقتصادية وبشرية كبيرة، لم يحقق الهدف الأساسي المرجو منه وهو حماية إيران نفسها من التعرض لهجوم عسكري خارجي.

وبعبارة أخرى، فإن هذه المعطيات الجديدة هيأت المجال أمام اندلاع الحرب المباشرة الأولى بين إيران من جهة وكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، بعد أن قامت إسرائيل، في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، بتوجيه ضربات عسكرية مركزة داخل إيران، أسفرت، وفق بعض التقديرات عن مقتل ٣٠ قيادي عسكري و١٩ عالم نووي.

ورغم أن أدبيات عديدة أشارت إلى أن هذه الحرب أضعفت نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أن ذلك لا ينفي أن ثمة متغيرات رئيسية يجب وضعها في الاعتبار في تقييم تأثيرات تلك الحرب بشكل أكثر توازناً، وهى:

١- مثّلت الحرب ما يمكن تسميته بـ«لحظة إنضاج» الضعف الذي بدا عليه نظام الجمهورية الإسلامية، بما يعني أنها كنت نتيجة لهذا الضعف وليست سبباً له. وربما يمكن القول إن هذا الضعف قد بدأ قبل ذلك بخمسة أعوام على الأقل، وتحديدًا منذ عام

٣- رغم الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها إيران على المستويين العسكري والبشري، خاصة في الساعات الأولى من الحرب، إلا أنها استطاعت استيعابها بسرعة، على نحو بدا جلياً أولاً في تعيين قيادات عسكرية جديدة محل تلك التي تم اغتيالها، حيث تم تعيين عبد الرحيم موسوي رئيساً لأركان القوات المسلحة خلفاً لمحمد باقري، ومحمد باكبور قائداً للحرس الثوري خلفاً لحسين سلامي، ومجيد موسوي قائداً للقوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري خلفاً لأمير علي حاجي زاده، وثانياً في توجيه ضربات صاروخية مضادة ومؤثرة في العمق الإسرائيلي، استهدفت منشآت عسكرية واقتصادية وتكنولوجية عديدة وفرضت تأثيرات مباشرة على الأرض.

فضلاً عن ذلك، حرصت إيران، قبيل الإعلان عن وقف إطلاق النار، على توجيه ضربة عسكرية «رمزية» إلى قاعدة «العديد» القطرية التي تتواجد بها قوات أمريكية. ورغم أن هذه الضربات لم تسفر عن تحقيق خسائر بشرية، إلا أن الهدف الأهم بالنسبة لطهران هو تأكيد القدرة على الوصول إلى أهداف أمريكية حيوية في المنطقة، استعداداً للمرحلة القادمة.

وبمعنى أدق، فإن إيران سعت عبر تلك الضربة إلى توجيه رسالة مباشرة مفادها أنها سوف تعتمد على توسيع نطاق «بنك الأهداف» في حالة اندلاع حرب جديدة بحيث لا ينحصر في إسرائيل فقط، بل يمتد إلى كل المنطقة التي تتواجد بها مصالح أمريكية أو إسرائيلية.

في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٥، أن «المواد النووية المخضبة بنسبة ٦٠٪ لا تزال في إيران»، مضيفاً: «هذه إحدى النقاط التي نناقشها؛ لأننا بحاجة إلى العودة إلى هناك، والتأكد من أن المواد موجودة في أماكنها، ولم يتم تحويلها إلى أي استخدام آخر. وهذا أمر مهم جداً».

وقد تسبب الخلاف العالق بين إيران والوكالة حول مستوى التعاون بين الطرفين، بعد أن رفضت إيران السماح للمفتشين الدوليين بالوصول إلى المنشآت النووية التي تم قصفها، في صدور قرار من مجلس محافظي الوكالة، في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، يطالب إيران بالتعاون معها بشكل «كامل ودون تأخير» بخصوص برنامجها النووي، و«تقديم المعلومات وإتاحة إمكانية الوصول» إلى منشآتها النووية، حيث حصل على تأييد ١٩ صوتاً، فيما عارضه ثلاثة وامتنع ١٢ عن التصويت. ودفع ذلك إيران إلى الرد عبر الإعلان عن إلغاء اتفاق القاهرة الذي أبرم بين وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي والمدير العام للوكالة رفايل جروسي في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، والذي كان يحدد أطر التعاون بين الطرفين.

هنا، يمكن القول إن عدم تدمير البرنامج النووي الإيراني خلال حرب الإثني عشر يوماً قد يكون حافزاً لاندلاع جولة جديدة من تلك الحرب، خاصة في حالة اتجاه إيران -رغم أن ذلك غير قائم حالياً- إلى إعادة تنشيط برنامجها النووي مجدداً، إذ أن أي تحرك من جانب إيران في هذا الصدد سوف يكون محل رصد ومتابعة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث ربما تتحين حكومة بنيامين نتنياهو الفرصة لإعادة استخدام الخيار العسكري ضد إيران مرة أخرى.

خاتمة

على ضوء ما سبق، يمكن القول في النهاية إن دور إيران في منطقة الشرق الأوسط يتعرض لأصعب اختبار منذ اندلاع الثورة في عام ١٩٧٩. صحيح أن إيران واجهت أزمات عاتية على مدى تلك الفترة، إلا أنها لم تكن بمثل هذه القوة والتزامن التي تبدو عليها في المرحلة الحالية. لكن تقييم المسارات المحتملة لهذا الدور خلال المرحلة القادمة سوف يعتمد على متغيرين رئيسيين: أولهما، مستقبل أزمة البرنامج النووي الإيراني، وما إذا كانت ستتجه نحو إبرام صفقة جديدة يمكن من خلالها رفع العقوبات الدولية والأمريكية المفروضة على إيران، أو نحو حرب جديدة للقضاء على ما تبقى من البرنامج النووي الإيراني، جانب البرنامج الصاروخي. وثانيهما، مستقبل الأوضاع داخل إيران نفسها التي قد تشهد استحقاقات داخلية، على المستويين السياسي والاجتماعي، ربما يكون لها تأثير على المدين المتوسط والبعيد، خاصة في ظل الضغوط التي يتعرض لها نظام الجمهورية الإسلامية بفعل تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تفعيل ما يسمى بـ«آلية الزناد» التي أعادت تطبيق العقوبات الدولية مرة أخرى على إيران بداية من ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، فضلاً عن غياب الإجابة الخاصة بالسؤال الأهم الذي يدور في إيران الآن حول من سيخلف المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في منصبه، لاسيما في ظل الظروف الصحية التي يبدو عليها المرشد، والتي فرضت محدودية ظهوره في المجال العام في مرحلة ما بعد انتهاء حرب الإثني عشر يوماً.



تأثير دول الخليج في مستقبل ترتيبات الأمن الإقليمي

د. محمد عز العرب

رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الوطنية العربية، وتدعيم خيار التهدة في التفاعلات البينية الإقليمية، والتمسك بمحورية «السلام» كمفهوم حاكم للأمن الإقليمي، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال حماية الأمن البحري.

أولاً: «الأسئلة الملتبسة» بشأن دور دول الخليج في ترتيبات الأمن الإقليمي

ثمة تساؤلات بشأن تأثير دول الخليج في الترتيبات المحتملة للأمن الإقليمي، في المرحلة المقبلة، يمكن تناولها على النحو التالي:

١- التحركات الفردية أم الرؤية الجماعية لدول الخليج: نُشرت رؤية دول الخليج بشأن الأمن الإقليمي في ٢٨ مارس ٢٠٢٤ لأول مرة منذ تأسيس مجلس التعاون، خلال فعالية عُقدت في مقر المجلس في الرياض وحضرها مئات من المسؤولين والخبراء من دول المجلس وبقية دول العالم، وتضمنت جدولاً مفصلاً بخريطة التهديدات والتحديات التي تواجه المنطقة، وتحديد ما يمكن للمجلس أن يقوم به حيالها، وهي وثائق داخلية عمل عليها عدد من الأجهزة واللجان في أفرع المجلس السياسية والعسكرية والأمنية تقوم بمتابعة ورصد المستجدات وتسعى إلى التوصل إلى مواقف موحدة للتعامل معها. فالرؤية تعبير عن نهج جماعي خليجي وليس تصوراً فردياً.

وانطلقت هذه الرؤية من مركزية منظومة مجلس التعاون لأي إطار للأمن الإقليمي، ومن مبدأ الأمن الجماعي، أي أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ، كما نصّت عليه اتفاقية الدفاع المشترك التي أقرّت عام ٢٠٠٠، بأن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء عليها جميعاً، وأي تهديد لإحداها هو تهديد لكل دول المجلس، ومن مبدأ الردع، إذ تقوم دول المجلس بتعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية بصفة

تشير التفاعلات الخليجية مع التطورات الجارية في الشرق الأوسط، وخاصة بعد حرب غزة الخامسة- باعتبارها المسألة المركزية التي أعادت طرح ترتيبات الأمن الإقليمي- إلى تجاوز الدور المركزي لمجلس التعاون في الحفاظ على الأمن الإقليمي، وزيادة وزن الإمكانيات الذاتية لدول المجلس، فضلاً عن التباين بشأن مدركات التهديد لدى القيادات السياسية والأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية في دول الخليج، وكذلك الضبابية بشأن تفضيل الأدوار الانفرادية أم السماح بمساحات جماعية مع أطراف إقليمية في ظل تحديات إقليمية ضاغطة، مع إدارة «المصالح الناقصة» مع الدول العربية للتباين في الرؤى والمصالح الوطنية بشأن قضايا إقليمية، والتعايش مع ثنائية «صداقة أم عداوة» دول الخليج للقوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما في ظل هشاشة التزاماتها بالحفاظ على أمن المنطقة.

غير أن هناك مجموعة من التحديات التي تعوق دور دول الخليج، منفردة أو مجتمعة، في الترتيبات الأمنية المحتملة في الشرق الأوسط ومنها أزمة الثقة بين الأطراف المتنازعة في الإقليم، وكثافة مصادر التهديدات في الشرق الأوسط، وجماعات المصالح المستفيدة من فوضى وصراعات الإقليم، وتحمل فاتورة إعادة الإعمار في بؤر التوتر، والتنافس الخليجي- الخليجي في قيادة تحول الإقليم، والحسابات غير المتوقعة من إدارة ترامب. وفي سبيل ذلك، ثمة مجموعة من الأسانيد التي تعزز دور دول الخليج في ترتيبات الأمن الإقليمي، وهي استمرار دعم الشراكات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومواصلة تعزيز القدرات الذاتية للدول الخليجية، وزيادة الرهان على تعزيز بنية الدولة

والحماية التي يبحثون عنها. ثانياً، إطلاق خطة تكامل اقتصادي واستثماري في الإقليم. ثالثاً، وضع خطط لدعم استقرار سوريا ولبنان واليمن والعراق. رابعاً، تسوية نهائية للخلافات الحدودية العالقة. خامساً، إقامة «دولة فلسطينية قابلة للحياة بجانب إسرائيل آمنة».

٢- توحد أم تباين المنظورات الخليجية لمصادر التهديد: على الرغم من أن هناك إطاراً متفقاً عليه بين دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الإقليمي، إلا أن مدركات التهديد Threat Perception، ليست واحدة بين دول الخليج. ورغم أن رؤية مجلس التعاون تدعو إلى العمل الجماعي لمحاربة الإرهاب والتطرف، وتجريم الجماعات الإرهابية، بصرف النظر عن انتماءاتها الحزبية أو الدينية أو ارتباطاتها بمؤسسات الدولة، والامتناع عن دعم الميليشيات المسلحة والجماعات الطائفية وعن تمويلها وتسليحها، بما في ذلك تزويدها بالصواريخ والطائرات المسيّرة، إلا أن ذلك لا ينفي أن ثمة التباساً في المواقف يظهر في بعض الأحيان. إذ يوجد خلاف واضح بين الإمارات والسعودية إزاء تطورات الحرب في السودان، كما يوجد خلاف آخر بين الإمارات والسعودية وسلطنة عُمان بشأن تطورات الصراع في اليمن.

٣- أدوار انفرادية أم مساحات جماعية مع أطراف إقليمية: يوجد تباين بين ما هو مطروح في الرؤية الجماعية لدول الخليج للأمن الإقليمي والأدوار التي تحاول تلك الدول القيام بمفردها، في بعض الأحيان، أو على الأقل بالنسبة للنخب السياسية والإعلامية المرتبطة بها، في منصات إعلامية وأكاديمية، مثل صحف وقنوات فضائية ومراكز بحثية. فالرؤية تقوم على العمل الجماعي وتأكيد أهمية بناء شراكات استراتيجية فاعلة ومتنوعة،

مستمرة، لدرء الأخطار وردع مصادر التهديد. كما أشارت الرؤية إلى أن دول المجلس تلعب دوراً محورياً، عندما يُطلب منها ذلك، في دعم أمن دول الجوار واستقرارها السياسي والاقتصادي.

فالرؤية تدعو إلى البناء على دور دول المجلس المتنامي وبذل جهود قيادية في الدبلوماسية والمفاوضات والوساطة وبذل المساعي الحميدة لحل الخلافات الإقليمية، غير أن ما يحدث على أرض الواقع يعكس تحركات فردية لكل دولة خليجية على حدة وليس الاحتكام للرؤية الجماعية المعبرة عن مظلة مجلس التعاون الخليجي.

وهنا تجدر الإشارة إلى تطرق الرؤية إلى أولوية القضية الفلسطينية لتحقيق الأمن الإقليمي، وهو ما أكدته الحرب على غزة. فتدعو الرؤية إلى تفعيل مبادرة السلام العربية لإيجاد حل عادل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. غير أن السياق غير موات لتحقيق ذلك بعد تبعات ٧ أكتوبر، رغم تمسك الخطاب والتحرك السعودي الرسمي بخيار حل الدولتين ورفض الخطاب والتحرك الإماراتي للسلوك الإسرائيلي الرامي إلى ضم الضفة الغربية.

غير أن هناك طرحاً فردياً جسده دولة الإمارات عبر السفارة لانا نسبية، مساعدة وزير الخارجية الإماراتي للشئون السياسية ومبعوثة وزير الخارجية، في الأشهر الأخيرة، إذ قدمت تصوراً إماراتياً يهدف لمعالجة ما وصفته نسبية بـ«الإخفاقات البنيوية» في المنطقة. ويقوم هذا التصور على خمسة أعمدة أساسية: أولاً، تأسيس منظومة أمن إقليمي تضمّ الدول العربية وإسرائيل وإيران، وتوفر لهم الضمانات والحوافز

أطرافاً تتباين فيما بينها في النظم السياسية والرؤى الاستراتيجية والتهديدات الأمنية. غير أنها تقع جميعاً في إقليم واحد، ويصبح التساؤل: هل وكيف تلتقي رؤاها فيما يخص تدشين حوار إقليمي مستدام بشأن تهديدات الأمن الإقليمي؟، مع الأخذ في الاعتبار تبلور مصالح متناقضة لأطرافها، وخيارات تعزز من عدم الثقة بين الأطراف الإقليمية. ولعل هذه النقطة تخص علاقات دول الخليج بإيران في ظل دعمها للقوى الشيعية بالمنطقة، وبتركيا بدعمها لقوى الإسلام السني بعد الحراك الثوري العربي، وبإسرائيل بعد حرب غزة واستهداف قيادات حماس في الدوحة.

ففي المرحلة الحالية، التي تتسم بالخفوت الإقليمية لإيران، يسود تيار رئيسي في منطقة الخليج يدعو إلى التهدئة في علاقة دول الخليج بإيران، وتسعى مسقط إلى تعزيزه، إذ طالب وزير الخارجية العماني، بدر البوسعيدي، في ١ نوفمبر ٢٠٢٥، خلال مشاركته في منتدى حوار المنامة ٢٠٢٥- الذي استضافته مملكة البحرين بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، بمشاركة واسعة من كبار المسؤولين والخبراء في قضايا الأمن والسياسة الدولية- بإشراك إيران في منظومة الأمن الإقليمي الشامل من أجل ترسيخ الاستقرار والتعاون المشترك، وأعاد تأكيد رؤية بلاده بأن سياسة عزل طهران ليست حلاً.

وأوضح البوسعيدي أن طهران أظهرت في مراحل مختلفة انفتاحاً واستعداداً للحوار البناء، وأبدت في أحداث متعددة ضبطاً للنفس رغم الاعتداءات المتكررة، ما يؤكد أهمية تبني نهج دبلوماسي شامل يضم جميع الأطراف لمعالجة التحديات المشتركة مثل أمن الملاحة ومكافحة التهريب والتغير المناخي. غير أن هناك حوافز أخرى منها أن سيناريو فشل

لتحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة، وبذل جهود مشتركة أكثر فاعلية، وأكثر تكاملاً، للحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في إقليم متفجر بالصراعات والتهديدات.

في حين تدعو بعض الأصوات التي تستند إلى خلفية أكاديمية وبحثية وصحفية وإعلامية مثلما طرح د. مأمون فندي وعبدالرحمن الراشد ود. رضوان السيد وعبدالوهاب بدرخان على صفحات الشرق الأوسط أو د. عبدالخالق عبدالله في مركز الحبتور ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أو د. ابتسام الكتبي ومروان البلوشي ومحمد برهومة في مركز الإمارات للسياسات إلى الرهان على أدوار دول الخليج، بمفردها أو البعض منها، لتولي مسؤولية الأمن الإقليمي أو رسم خريطة الشرق الأوسط، في حين أن مفهوم الأمن الإقليمي يشير إلى حالة التعاون والتنسيق بين كل أو بعض دول منطقة ما، لتحقيق الاستقرار والأمن. ويكون ذلك بالاتفاق على الترتيبات والآليات لبناء الثقة فيما بينها، ومواجهة التهديدات المشتركة على المستويين الداخلي والخارجي، وتطوير فرص التنمية المستدامة لها، وتحقيق الأمن بمعناه الشامل.

٤- إدارة المصالح الناقصة مع الدول الشريكة: لم تعد إدارة العلاقة مع الحلفاء أقل تعقيداً من إدارة العلاقة مع الخصوم، في الوقت الراهن، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، بل أضحت العلاقة مع الحليف - في بعض الأحيان - تمثل مشكلة كبرى لجوارهم الإقليمي، وقد ينتقلوا واقعياً من الحليف إلى الخصم في حال التباين إزاء بعض القضايا الخارجية لاسيما التي تمس المصالح الحيوية.

٥- صداقة أم عداوة دول الخليج للقوى الإقليمية غير العربية: تقع دول الخليج ضمن محيط إقليمي يضم

والسياسية لها، في إطار إقليمي ودولي، للعمل وفق خطة مفاوضات تدريجية تقودها للانضمام للاتفاقات الإبراهيمية. غير أن هذا لن يتم إلا بعد تسوية الخلاف حول الملفات الشائكة، وأهمها وضع هضبة الجولان وانسحاب إسرائيل من النقاط الحدودية مع لبنان أو إيجاد صيغة للحل متفق عليها بين البلدين، مع ترك المساحة للبنان كي ينتج حله الوطني التوافقي لمسألة سلاح حزب الله والجماعات المسلحة.

وفي هذا السياق، تدعو لانا نسبية، لتأسيس منظومة أمن إقليمي تضم إيران وإسرائيل وتشمل جميع الأطراف، وتقتصر توسيع الاقتراح الذي قدمه وزير الخارجية الإيراني السابق، محمد جواد ظريف، بتأسيس «منظمة الحوار بين الدول المسلمة في غرب آسيا»، والذي ضم دول الخليج وتركيا ودولا أخرى؛ بهدف تسهيل الحوار والتعاون، ولكنه استبعد إسرائيل. ولا شك أن أفضل طريقة لإنهاء التنافس والتنافر بين هذه المشاريع المختلفة يكمن في نجاح المفاوضات في التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، وهذه رغبة الإمارات، كما هي رغبة الرئيس ترمب أيضاً.

كما تدعو الإمارات لإشراك تركيا في أي نقاشات حول مستقبل الأمن الإقليمي، مع الاستماع لتصورها الخاص بشأن مستقبل المنطقة، ولكن مع التركيز على إطار جيو-اقتصادي يربط آسيا مع أوروبا بواسطة مشروع «طريق التنمية»؛ بهدف تأسيس ممر تجاري بين ميناء الفاو العراقي وتركيا. وقد قدمت تركيا هذا المشروع بوصفه بديلاً جيداً عن مشروع «ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا الاقتصادي» الذي أعلنه الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن، في سبتمبر ٢٠٢٣ بمشاركة الإمارات والسعودية ودول أخرى.

المفاوضات بين إيران وإدارة ترمب قد يدفع الدول العربية نحو مواصلة التعاون مع إيران بهدف خفض التصعيد، ولكنه سيترك إسرائيل وإيران في حالة صراع مستمر.

غير أن هناك مشكلة خاصة بالعلاقات مع إسرائيل، وهي نابعة من ممارسات إسرائيل وخاصة في ظل التيار اليميني المتطرف الذي يحكمها بقيادة نتنياهو وإنكاره حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإصراره على ضم أجزاء إضافية من الضفة الغربية واحتلال مناطق في لبنان وسوريا؛ وهو ما يرتبط بعدم التوازن في القوة العسكرية بين دول المنطقة لصالح تل أبيب. وفي هذا السياق، فإن أي تصور من بعض دول الخليج مثل الإمارات لإعادة هندسة المشهد الإقليمي يتطلب أن تُعيد إسرائيل تصورها للاتفاقات الإبراهيمية، بحيث يكون مشروعاً شاملاً.

إذ أن هناك تياراً رئيسياً داخل الحكومة الإسرائيلية يمثل عقبة أو تحدياً أمام توسيع الاتفاقات الإبراهيمية وجعلها منصة للتهدئة في المنطقة، لأن رؤيته تجاه تلك الاتفاقيات لا تزال ضيقة بعكس رؤية الإمارات التي تنظر للصورة الكبيرة، ولا يزال فهمه مرتبطاً باللحظة الراهنة ومصالحه القصيرة المدى، بعكس توجه الإمارات بأن تكون الرؤية الإبراهيمية للمنطقة، مستدامة على المدى الطويل، مع حلول حقيقية للمشكلات والصراعات والملفات العالقة، مع العمل على تأسيس شرعية جديدة للسلطة الفلسطينية.

ووفقاً لرؤية السفارة لانا نسبية، تستطيع دولة الإمارات، بالتنسيق مع شركائها، أن تكون لاعباً فعالاً في تشجيع هذه الدول وإسرائيل على خفض التصعيد، ومن ثمّ تقديم الحوافز الاقتصادية

فضلاً عن قصور بعض الترتيبات لمواجهة تهديدات نوعية، مثل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، الذي أعلنته السعودية عام ٢٠١٥. علاوة على ترتيبات أمن وحرية الملاحة البحرية بقيادة الولايات المتحدة في نوفمبر ٢٠١٩؛ وتحالف القوات البحرية المشتركة، الذي أنشئ عام ٢٠٠١ كشراكة بحرية عالمية دائمة، يركز أيضاً على أمن الممرات في المنطقة، ويضم ٣٤ دولة في العالم منها تسع دول عربية هي البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت وقطر والسعودية والإمارات واليمن؛ وعملية «حارس الازدهار» لحماية حرية الملاحة في مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر بقيادة أمريكية منذ ديسمبر ٢٠٢٣، ولم يتم الإعلان رسمياً عن دول المنطقة المشاركة فيها، باستثناء البحرين. ولم تحقق كل تلك الكيانات الاستقرار بعد بدليل انسحاب بعض الدول منها.

إن هذه الأسئلة محورية وضرورية لمعرفة حدود انخراط واشتباك دول الخليج في الترتيبات المحتملة للأمن الإقليمي، على الأقل في حال حدوث سكوت نهائي للمدافع في قطاع غزة لأنها المدخل الرئيسي لتلك الترتيبات بين القوى الإقليمية والأطراف الدولية المعنية بأمن الشرق الأوسط، خاصة في ظل تنافس القوى الكبرى على موارد الإقليم ومستقبله.

ثانياً: تحديات تزايد دور دول الخليج في ترتيبات الأمن الإقليمي

تواجه دول الخليج في الإسهام بدور محوري في صياغة ترتيبات الأمن الإقليمي، جملة من المعوقات، تتمثل في:

١- أزمة الثقة بين الأطراف المتنازعة في الإقليم: هناك تحد ضاغط لإنجاح التوصل إلى ترتيبات مستقرة للأمن والتعاون الإقليمي وهو فجوة الثقة

٦- أبعاد العلاقة مع القوى الدولية الكبرى: يعد أحد المداخل الرئيسية لتعزيز الأمن الإقليمي هو عدم تجاهل العلاقة مع القوى الكبرى سواء بترسيخ الشراكة الأمنية مع واشنطن أو تعزيز الانفتاح على روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، والتي تتجاوز معادلة «النفط مقابل الأمن» في ظل وجود ممرات مائية استراتيجية للملاحة التجارية العالمية، علاوة على المصالح التجارية والاقتصادية لتلك الدول، وأبرزها مبادرة الحزام والطريق التي طرحتها الصين، والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. ولعل ذلك يشير إلى تجاوز مفهوم الأمن للبعد العسكري ليشمل المستوى الاقتصادي.

علاوة على ذلك، طرحت بعض القوى الكبرى صيغاً جماعية للتعاون الإقليمي وليس للأمن الإقليمي. وهنا، يمكن الإشارة إلى المبادرة الروسية لأمن الخليج ٢٠١٩، ومبادرة الصين لأمن الشرق الأوسط عام ٢٠٢١، ومبادرة الشراكة الأوروبية تجاه دول الخليج ٢٠٢٢، ويلاحظ أن هذه المبادرات لم تعكس خطاً محددة أو تصورات محددة بشأن هيكل الأمن الإقليمي، بل تضمنت مبادئ عامة وتحديداً ربط منطقة الخليج جغرافياً أوسع نطاقاً تشمل الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك المبادرات تشير إلى أنه من الصعوبة بمكان الحديث عن هيكل للأمن الإقليمي بمعزل عن الأطراف الدولية في المنطقة.

كما أن الترتيبات الأمنية القائمة، سواء كانت القواعد العسكرية الأمريكية في عدد من دول المنطقة، والتي تحوي منظومات دفاع جوي وصاروخي مثل نظم «باتريوت» و«ثاد»، والترتيبات والتفاهات الأمنية التي تديرها القيادة المركزية الأمريكية، والاتفاقيات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، ليست كافية لمنع التهديدات،

وإن كانت تزيد في الدول التي تشهد بؤر الصراعات المشتعلة وعلى تخوم المناطق الحدودية، في التجارة غير المشروعة في تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والنفط والسلع المغشوشة، بحيث تحقق أرباحاً طائلة لمن يعمل بها، وتحظى بدعم من المرشدين السريين وقوات نظامية في بعض الأحيان.

٤- تحمل فاتورة إعادة الإعمار في بؤر التوتر: نظراً لأن دول الخليج تعد «حدائق» في محيط إقليمي يغلب عليه «الخراتق»، فهي مدعوة للإسهام في إعادة إعمار الدول التي تعرضت للدمار جراء الصراعات وضربات الإرهاب حتى لا تتمدد النيران إليها في إطار نظرية البيوت الخشبية، لاسيما أن دول الخليج تتمتع بقدرات مالية متزايدة نتيجة العوائد النفطية والغازية مقارنة بالدول العربية الأخرى، بما فيها التي لديها موارد ريعية مثل العراق والجزائر وليبيا، مع الأخذ في الاعتبار رهان إدارة ترامب على دول الخليج الأكثر ملاءمة مالية في ضخ أموال إعادة إعمار قطاع غزة والسودان واليمن وسوريا، علاوة على مناطق أخرى مما يفرض أعباءً مالية متزايدة على دول الخليج لا يمكنها أن تتحملها بمفردها أو الجزء الأكبر منها. فالإقليم به تركة ثقيلة لا يمكن لدولة عظمى تحملها، ما بالك بالقوى الإقليمية.

٥- التنافس الخليجي- الخليجي في قيادة تحول الإقليم: على الرغم من أن هناك اتجاهًا يرى أن السعودية والإمارات وقطر (الثلاثي الخليجي G3) تشغل مواقع متقدمة على مستوى النشاط السياسي والدبلوماسي، والقدرة الاقتصادية والمالية، فضلاً عن حضورها الدولي المتنامي مقارنة ببقية أعضاء المجلس. كما أن هذه الدول لم تعد تمارس دورها الإقليمي كقوى منفردة، بل باتت تشكل مركز ثقل جديداً للسياسة العربية، يفرض نفسه من حيث التأثير وسرعة الاستجابة ووضوح التوجهات

بين الجماعات المحلية المتنازعة والأطراف الإقليمية الرئيسية التي يمكن تجاوزها بشكل متدرج من انهيار الثقة إلى استعادة الثقة إلى بناء الثقة إلى إجراءات لتمتين الثقة، وفقاً لرؤية عالم السياسة فوكاياما، لإزالة الشكوك المتبادلة وتهيئة الظروف لحل النزاعات بالطرق السلمية، وإدارة حوار بينها للاتفاق على أولويات مهددات الأمن الوطني والإقليمي، والترتيبات والآليات التي يمكن تبنيها، لاسيما في ظل سياسات التوسع الإسرائيلي والنفوذ التركي والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية.

٢- كثافة مصادر التهديدات في الشرق الأوسط: ثمة صعوبة للتوصل إلى ترتيبات إقليمية تحظى بتوافق أطراف الإقليم نظراً لأن منطقة الشرق الأوسط «صراعية» من نواح عديدة، ومنها موجة الصراعات الداخلية العربية المسلحة في السودان وليبيا واليمن، وتفجر الصراعات في لبنان، وعدم استقرار الأوضاع في بعض مناطق سوريا، وتدخلات القوى الإقليمية في الشؤون الداخلية العربية، فضلاً عن استمرار خطر تمدد الميليشيات المسلحة، فيما يشبه مجازاً «جيوش قطاع خاص» بالشرق الأوسط. فضلاً عن المواجهات العسكرية بين إسرائيل وإيران، وتوسع غير مسبوق في استخدام القوة العسكرية في مناطق عديدة بالشرق الأوسط، وزيادة كبيرة في مبيعات الأسلحة لدول المنطقة، وفقاً لما يشير إليه معهد «سيبري» في الأعوام الأخيرة. وبالتالي، لا يمكن لدولة أو لمجموعة دول خليجية أن تواجه بمفردها تسوية تلك المنازعات واحتواء مخاطرها.

٣- جماعات المصالح المستفيدة من فوضى وصراعات الإقليم: تواجه الترتيبات المحتملة للتعاون والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط تحدياً بالغ الخطورة وهو شبكات الظل التي تعمل على أطراف الحدود بين كل دول الإقليم، بحيث لا يمكن استثناء دولة واحدة،

ثالثاً: متطلبات فاعلية مشاركة دول الخليج في ترتيبات الأمن الإقليمي

إن هناك مجموعة من الأسانيد التي تعزز دور دول الخليج في ترتيبات الأمن الإقليمي، هي:

١- استمرار دعم الشراكات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية: تزايدت الانتقادات الخليجية للسلوك الأمريكي تجاه بعض قضايا وأزمات الإقليم، لاسيما مع تحول الاهتمام الأمريكي إلى منطقة الإندوباسيفيك لتعزيز المواجهة أو التنافس الاقتصادي مع الصين. إلا أن ذلك لا ينفي أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد شريك الضرورة أو ضامناً للأمن الإقليمي؛ وسط نظام شرق أوسطي أكثر استقراراً. لكن ذلك يتوازى مع الانفتاح على القوى الدولية الأخرى مثل روسيا والصين وبريطانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وإيطاليا.

٢- مواصلة تعزيز القدرات الذاتية للدول الخليجية: وخاصة على صعيدي الأمن والدفاع، وهو ما يتطلب مواصلة الإنفاق العسكري ودعم خطط التنمية الوطنية في آن واحد بما يجعلها في مصافي الدول الأكثر في التنمية والتعليم والرعاية الصحية والبنية التكنولوجية واقتصادات السعادة، بما يدشن في الإقليم نمطاً جديداً وهو «المواطنة الملكية»، وتعزيز مصادر الدخل من غير النفط والرهان على صعود المبتعثين من أبناء الطبقة الوسطى الجديدة فيما يطلق عليه «النفط الجديد».

٣- زيادة الرهان على تعزيز بنية الدولة الوطنية العربية: وهو ما يتطلب التفكير الجماعي الخليجي مع دول عربية محورية مثل مصر والعراق في حلول من

في شرق أوسط ما بعد إيران، إلا أن هناك اتجاهاً آخر يرى أن ثمة تنافساً بين السعودية والإمارات، للانفراد بمصادر القوة في الشرق الأوسط، ولا تدعم الدولتان القيادة الخليجية بصيغتها التوافقية، مثلما يعكس تباين الرؤى تجاه الصراع السوداني واليمني، والتفاوت في الانفتاح على الإدارة السورية الجديدة، واستضافة المقرات الإقليمية للشركات، ويمتد إلى التنافس في ميداني الإعلام والسياحة والتكنولوجيا والبيئة. ولعل ذلك ينعكس على تصورات ترتيبات الأمن الإقليمي.

٦- الحسابات غير المتوقعة من إدارة ترامب: على الرغم من العلاقات الوثيقة التي تجمع دول الخليج بإدارة ترامب، إلا أنه لا يمكن ضمان سلوكه المتغير بين الحين والآخر، مما يجعل من الصعوبة بمكان الرهان على مضمون التصورات الأمريكية بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. فأمريكا ترمب هي -على حد تعبير مأمون فندي- غير أمريكا ما قبل ترامب، فهي «دولة الملخص التنفيذي»، إذ كل ما يطلبه ترمب أو مساعده الكبار ممن يعملون معه أو وكيل وزارة الخارجية أو مساعد الوزير لشئون الشرق الأوسط هو صفحة واحدة تلخص الصراع في غزة، أو حتى الشرق الأوسط كله. صفحة واحدة لا غير. وهو نموذج جديد في ممارسة السلطة بالولايات المتحدة الأمريكية، أي أن مركز القرار لم يعد في المؤسسات التي تنتج المعرفة، بل في مكاتب التنفيذ السريع، متأثرة بثقافة السوق، لا بفلسفة الدولة، وهو ما يمثل إرباكاً لدول الخليج لأن ما يطرحه ترامب قد يتغير بعد فترة مثل حديثه عن «تحويل غزة إلى ريفيرا الشرق الأوسط».

حرب في الواقع»، لاسيما بعد استهداف قيادات حماس في الأراضي القطرية.

٦- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال حماية الأمن البحري: عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية وتطوير الاستراتيجيات المشتركة لمكافحة الإرهاب والقرصنة وتهريب المخدرات من خلال هيكل أفضل وممارسات أفضل. وفي هذا السياق، يمكن الاستعانة بالخبرات الدولية، إذ توفر المنظمات الإقليمية مثل رابطة حافة المحيط الهندي (IORA) والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ARF) منصة للدول للتعاون في قضايا الأمن البحري، وهو ما يمكن أن يعزز الأمن البحري في المنطقة. وربما يمكن الاستعانة بالشركات الأمنية البحرية الدولية الخاصة.

من العرض السابق يتضح مدى التعقيد لأبعاد الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، والآليات التي تتصورها دول الخليج لدعمه، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أطرافاً إقليمية تمثل مصدر تهديد لغيرها، وهو ما يتطلب إدارة حوار معها بشأن الملفات الخلافية في ظل النزعات التوسعية لبعض الدول. وفي الوقت الذي يدعو البعض إلى إبرام معاهدة شاملة أو تأسيس منظمة جديدة، بين الأطراف المكونة لهيكل الإقليم، تطالب اتجاهات أخرى بالبدء بالمسائل الأقل خلافية مثل مكافحة الإرهاب والتطرف، وإعادة بناء المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، ثم سبل التعامل مع ملف الميليشيات المسلحة، وسبل إعادة إعمار المناطق المنكوبة، وهكذا بما يعزز من إجراءات نحو التحول من انهيار الثقة إلى استعادة الثقة إلى بناء الثقة إلى تمتين الثقة، في حال الجمع بين المسارين الشامل والنوعي.

شأنها إدماج الميليشيات في الهياكل النظامية، وخاصة في اليمن والسودان وليبيا ولبنان والعراق. إذ لا يمكن أن تستمر مسألة «السلطة ذات الرأسين» في المنطقة العربية لأنها تمثل خصماً من رصيد الاستقرار الإقليمي، وفي الوقت نفسه لا يمكن استبعادهم بحكم الحواضن المجتمعية لهم وإرث الأسلحة والموارد التي يمتلكونها.

٤- تدعيم خيار التهدئة في التفاعلات البينية الإقليمية: تظل هناك مصلحة خليجية عامة في تخفيض التوتر والصدام لاسيما مع التحول الذي شهدته العلاقات العربية البينية، أو العلاقات العربية-التركية، أو العلاقات العربية-الإيرانية، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، خلال العقد ونصف الماضي، بما يعزز تجاوز الاستقطاب الذي ساد في فترات سابقة، وحل القضايا العالقة بين قوى الإقليم الرئيسية، والانفتاح على كل الأطراف مع «التهدئة في الانفتاح» على إسرائيل التي لا تزال تتبنى سياسات عدائية تجاه دول عديدة وليس جماعات داخل دول فقط، مع إحياء توسيع الانفاقات الإبراهيمية شريطة الإدارة العملية الدقيقة لمشكلات معقدة وعديدة في دول وجبهات مختلفة.

٥- التمسك بمحورية «السلام» كمفهوم حاكم للأمن الإقليمي: إن مسألة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط تقتضي عدم المضي قدماً في توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية، لأن إسرائيل تسعى إلى الانخراط في المنطقة من خلال معاهدات أو تفاهات سلام منفردة أو جماعية، في الوقت الذي تعمل على عدم الانسحاب من غزة، وضم أجزاء من الضفة الغربية، وتعزز تواجدتها في جنوب لبنان وجنوب سوريا، وترسل إشارات بقدرتها على توسيع الردع لدول عديدة في الإقليم، بما فيها الشركاء، وهو ما يجعل العلاقة معها أقرب إلى «سلام على الورق».



مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي .

للحصول على إصدارات المركز

الإدارة العامة للتوزيع: مؤسسة الأهرام، شارع الجلاء، القاهرة - جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27703331 / +202- 27703930 / +202- 27703898 / +202- 27705127

Email: subsc@ahram.org.eg

ولمعرفة نقاط التوزيع، اضغط على التالي:

<https://ahramstore.ahram.org.eg/CallMe.aspx>

وللشراء والاشتراك الإلكتروني اضغط على الرابط التالي:

<https://ahramstore.ahram.org.eg/Index.aspx>

أو الاتصال بالمركز مباشرة - مؤسسة الأهرام، شارع الجلاء، القاهرة - جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27705129 / +202- 27705552 - Mobile: +20- 1558129699

Email: acpss@ahram.org.eg